

البداء

دراسة في مرويات الإمامية
وأقوال علمائهم

سيد جاسم الموسوي



كلمة المرشد

الحمد لله ربّ العالمين وصلّى الله على محمّد وآله الطاهرين
وصحبه المنتجبين

إنّ الخلاف والاختلاف والتباين سمات رافقت المجتمعات
البشريّة منذ وجودها على وجه الأرض، ولم تأت بعثة الأنبياء
والرسل ﷺ وإنزال الكتب والرسالات إلّا للحدّ من هذه
الخلافات بين الأمم وبيان ما اختلفوا فيه، إلّا أنّه رغم ذلك فقد
اختلف أصحاب الديانات والكتب السماويّة أنفسهم من بعد ما
جاءهم العلم.^(١)

ولم تكن الأُمّة الإسلاميّة خارجةً عن هذه السُنّة التاريخيّة؛
فكان الخلاف ينشب بين أبنائها بين الفينة والأخرى.

وقد اقترنت تلك الخلافات في حُقبٍ من التاريخ الإسلامي
بتبني البعض أفكاراً متطرّفةً وشاذةً لا تعود على المسلمين بشيءٍ

(١) قال تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوْتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ
بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ (آل عمران: ١٩).

سوى تعميق الخلاف أكثر فأكثر، وتأجيج النزاعات المذهبيّة والطائفيّة وتشديدها بينهم.

وهناك بعض الفِرَق في أمتنا الإسلاميّة جنّدوا كلّ طاقاتهم لزرع الحقد والعداوة والكرهية في قلوب الأجيال عبر مختلف طرق التبليغ؛ ابتداءً بالخطب والمحاضرات، ونشر الكّراسات والكتب والمجّلات، ثمّ مع مرور الزمان وتطوّر وسائل الإعلام قاموا أيضاً بتسخير وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، ومواقع الإنترنت، وغيرها. بل عمدوا إلى إدخال كتب العقائد الخلافيّة في المناهج الدراسيّة، وإنشاء المعاهد والجامعات لتربية أصحاب الفكر المتشدّد والمتطرّف، حتّى تخرّجت منها جماعةٌ من الكّتاب لم ترقب لأحدٍ ذمّةً ولم تراع حرمة؛ وقد اتّسمت كتاباتهم بشكلٍ عامٍّ باللاموضوعيّة، والشدّة، والتّهجّم السافر على الآخرين، وعدم الإنصاف، والابتعاد عن منهج البحث العلمي في المسائل الخلافيّة، ومن المعلوم أنّ أهمّ العناصر التي يجب الالتزام بها من قبّل الباحث في الفكر العقائديّ المقارن، هي مراعاة الأمانة العلميّة في النقل والضبط والبيان، والورع، وأداء الحقّ واتباعه، كما قال سبحانه وتعالى في كتابه الكريم: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَبَابِ﴾ (الزمر: ١٨).

وينبغي النظر إلى المسائل الاتّفاقية بعين الاعتبار والأهميّة،

فإن نقاط الاشتراك والالتقاء في الأصول والفروع لدى المسلمين هي أكثر من نقاط الاختلاف والافتراق، وهذه الأمور المشتركة بمثابة القاعدة الثابتة التي ينطلق المرء منها في المعرفة الدينية الإسلامية.

كما لا بد من الإنصاف والتزام الموضوعية في التعامل مع المسائل الخلافية الموجودة بين أئمة المذاهب الإسلامية، فاختلاف مسألة طبيعية، وهو ميزة البحث الفكري، بل لا يخلو منه حتى أصحاب المذهب الواحد؛ سواء في الفقه أو الاعتقادات.

كما أن من الظلم والإجحاف الاعتداد على المصادر الثانوية وغير المعتمدة لدى الطرف الآخر في بيان مذهبه أو الرد عليه، أو الاحتجاج بالقضايا الخلافية غير المسلم بها عنده، بل لا بد من الرجوع إلى أمتهات المصادر المعتمدة لديه والاحتجاج عليه وفق متبنياته.

ويجدر بالباحث الإسلامي أن يكون هدفه من وراء طرح كل مسألة علمية هو طلب الحق والحقيقة، لا أن يرد البحث وهو محمّل بالقناعات والأحكام المسبقة المسلمة لديه من دون أن يكون له الاستعداد لرفع اليد عنها؛ قال تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (سبأ: ٢٤).

وقد بدأ معهد الحج والزيارة مرحلة جديدة في باب الحوار والسؤال والرد على الشبهات، متجنباً الإشارات المذمومة و

حريصاً على استثارة العقول المفكّرة والنفوس الطالبة للحق، لتنتفع على الحقائق التي تقدّمها مدرسة أهل البيت عليهم السلام الرساليّة للعالم أجمع.

ونحن في هذه الدراسات نتوخّى أن نسير على جادة الصواب والإنصاف، وعدم الخروج والانحراف عنها، كما نتوخّى اعتماد الأدلّة النقلية المعتمدة والمستندة إلى الكتاب والسنة والتي يقبلها جميع علماء المسلمين بالإضافة إلى الأدلّة العقلية المحكمة. وهذا هو الحجر الأساس في البحث والاستدلال في هذا المضمار، ولا بدّ أن نشير إلى أنّ هذه المجموعة من البحوث قد أعدت في لجنة خاصّة من مجموعة من الباحثين الأفاضل، ونحن إذ نتقدّم بالشكر الجزيل لكلّ هؤلاء ونقدّم هذه السلسلة القيّمة من الدراسات إلى القارئ الكريم، نرجو أن تضيء طريق الباحثين عن الحقائق، وأن تكون خطوةً في توحيد الأمة الإسلاميّة.

إنه ولي التوفيق

معهد الحج والزيارة

قسم الكلام و المعارف

أهمية البحث وضرورته^(١)

تظهر أهمية البحث عن البداء وضرورته في أن عدم القول به يستلزم ترتب بعض اللوازم الباطلة، من قبيل مايلي:

١- إنكار البداء يشترك في نتيجته مع القائل بنفي قدرة الله تبارك وتعالى على تغيير ما جرى عليه قلم التقدير، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

٢- إنكاره يؤدي إلى يأس العبد من إجابة الدعاء في أن يسأل الله تعالى أن يغيّر حاله أو ما قضي به عليه، وبالتالي قد يسلك سلوكاً غير صحيح من قبيل عدم توجيهه في طلباته إلى الله تعالى، وأنه سيتهاذى في الإصرار على العصيان عندما يعلم بأن توبته غير مسموعة، وأنه مسلوب الاختيار والإرادة بعد ذلك.

(١) بعض مطالب هذا المقال أخذت من موسوعة العلامة السيد كمال الحيدري (زيد عزه)، ج ١، التوحيد (بحوث تحليلية في مراتبه ومعانيه)، تقرير: جواد علي كسار، فصل ٤، وقد أشرنا في الهامش عند الرجوع.

فوائد البحث وآثاره

يمكن تلخيص أهم ثمرات البحث ضمن النقاط التالية:

يمكن إجمال بعض الفوائد المترتبة على مسألة البداء والإيذان

به ضمن النقاط التالية:

١- يتحرّك البداء في جوهره ضمن نطاق تأثير العمل الإنساني على مصير الإنسان، حيث فيه ما يشعره بأنّ مصيره وطول عمره وقصره بيده، وأنّ انفتاح أبواب الطبيعة بالعتاء والبركات تعتمد على سلوكه ونوع علاقته مع الطبيعة.

فما أثبتته القرآن الكريم من تعدّد التقدير الإلهي وما أشار إليه أئمة أهل البيت عليهم السلام من خلال مسألة البداء، تؤكد على أنّ مصير الإنسان بيده، وأنّ العلاقة مع النظام الكوني تابعة لنتق علاقة الإنسان مع ربّه، فكلّما كانت العلاقة قائمة على أساس الطاعة والانقياد فإنّ الطبيعة تنقاد إليه، وتفيض بخيراتها عليه، ولكن إذا كانت العلاقة قائمة على أساس التمرد والعصيان، وتتحرك في نطاق الغرور والزهو والخيلاء والمنطق الفرعوني القائل: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ [النازعات/ ٢٤] فإنّ السنن الكونية الحاكمة في نظام التكوين ستقهر الإنسان ﴿فَلَنْ نَحْدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ نَحْدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ [فاطر/ ٤٣]

٢- البداء يفتح أمام الإنسان نافذة أمل بإمكان التحكم

بالمصير عبر العمل الإرادي، ويضيء أمامه مجرى الحياة بإشراقه

تبعث في قلوب المؤمنين الرجاء بالله دائماً وأبداً، فيحثّه ذلك على الدعاء والصدقات وضروب البرّ وفنون الطاعات ما يوثق علاقته بخالقه سبحانه، ويضع أمامه فرصاً مفتوحة على الدوام لتعديل المصير.

فالقول بالبداء يوجب انقطاع العبد إلى الله، وطلبه إجابة دعائه منه وكفاية مهّمّاته وتوفيقه للطاعة وإبعاده عن المعصية.

وإنّ إنكار البداء والالتزام بأنّ ما جرى به قلم التقدير كائن لا محالة دون استثناء، يلزمه يأس المعتقد بهذه العقيدة عن إجابة دعائه، فإنّ ما يطلبه العبد من ربّه إن كان قد جرى قلم التقدير بإنفاذه فهو كائن لا محالة، ولا حاجة للدعاء والتوسّل، وإن كان قد جرى بخلافه لم يقع أبداً ولم ينفعه الدعاء والتضرّع.

وإذا ينس العبد من إجابة دعائه ترك التضرّع لخالفه، حيث لا فائدة في ذلك، وكذلك الحال في سائر العبادات والصدقات التي وردت عن المعصومين عليهم السلام أتمّها تزيد في العمر أو في الرزق أو غير ذلك ممّا يطلبه العبد. وهذا هو سرّ ما ورد في روايات كثيرة عن أهل البيت (عليهم السلام) من الاهتمام بشأن البداء^(١).

٣- البداء مظهر من مظاهر القدرة الإلهية المطلقة، ومن يؤمن بالبداء إنّما يؤمن بالله ويدين له بهذه القدرة المطلقة، فتمّ منحى في

(١) رسالتان في البداء، صص ٤٣ و ٤٤.

العقيدة والفكر يذهب إلى تضييق القدرة الإلهية المطلقة، والبداء يضرب أركان هذا الفكر من القواعد ويقوّض بنيانه، وقد نسب القرآن الكريم وأحاديث النبي الكريم ﷺ وأهل البيت عليهم السلام هذا الضرب من الفكر صراحة إلى اليهود الذين كانوا يؤمنون بأن الله سبحانه عندما قدر الأمور في علمه الذاتي منذ الأزل، فإنّ القلم قد جفَّ بما قدر ولا يمكن لله نفسه أن يغيّر ما قدر، قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة/ ٦٤].

البداء في اللغة

البداء في اللغة بمعنى الظهور، قال الخليل الفراهيدي: بدا الشيء يبدو بدواً وبدواً أي ظهر^(١)، وبداله في الأمر كذا: جدّ له فيه رأي وظهر بعد أن لم يكن^(٢)، وقال الراغب الأصفهاني في المفردات: بدا الشيء بدواً وبداءً: ظهر ظهوراً بيّناً.^(٣)

وقد استعمل بهذا المعنى في القرآن الكريم كثيراً، كقوله تعالى: ﴿وَبَدَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾ [الزمر/ ٤٧]،

(١) كتاب العين، الخليل الفراهيدي، ج ٨، ص ٨٣، مادة (بدو، بده). انظر أيضاً: تاج العروس، الزبيدي، ج ١، ص ٣١؛ لسان العرب، ابن منظور، ج ١٤، ص ٦٥، مادة (بدا)؛ الصحاح، الجوهري، ج ٦، ص ٢٢٧٨.

(٢) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الطبعة الخامسة، طهران ١٤١٦، صص ٤٤ و ٤٥.

(٣) المفردات، الراغب الأصفهاني، ص ٤٠، مادة (بدا).

وقوله تعالى: ﴿وَبَدَأَ لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا﴾ [الزمر / ٤٨]، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف / ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنَّتَهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف / ٣٥].

واستعمل بمعنى الإظهار أيضاً، وأبدت الشيء أي أظهرته، قال ابن منظور: أبديته أنا: أظهرته.^(١)

وهناك اختلافٌ في التطبيق والمصداق بينهما - الظهور والإظهار - يأتي من ناحية اللام وربطها للظهور، فعندما يقال: (زيدٌ بدا له في الرأي)، فمعناه: ظهر له ما كان مخفياً عنه، أما عندما يقال: (برز علي فبدا له من الشجاعة)، فمعناه: ظهر من شجاعته ما كان مخفياً عن الناس.

والبداء بمعنى ظهور الأمر بعد أن لم يكن، والعلم بعد أن لم يُعلم، أي العلم الذي يسبقه جهل، هو أمر مستحيل على الله سبحانه، لا يلتزم به عاقل موحد مؤمن بالله تعالى.

وما ينسب إلى الله جلّ شأنه من البداء فإنّما هو بمعنى الإظهار أي أظهر الله تعالى ما هو مخفّي على الناس، وعلى خلاف ما يحسبون كما سيأتي بيانه مفصلاً.

(١) لسان العرب، ابن منظور، ج ١٤، ص ٦٥، مادة (بدا).

البداء في أقوال علماء الإمامية

١ - قال الشيخ الصدوق (ت/ ٣٨١هـ): إن اليهود قالوا: (إن الله قد فرغ من الأمر)، قلنا: بل هو تعالى كل يوم هو في شأن، لا يشغله شأن عن شأن، يحيي ويميت ويخلق ويرزق، ويفعل ما يشاء، وقلنا: يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب، وإنه لا يمحو إلا ما كان ولا يثبت إلا ما لم يكن، وهذا ليس ببداء، كما قالت اليهود وأتباعهم، فنسبتنا اليهود في ذلك إلى القول بالبداء، وتابعهم على ذلك من خالفنا من أهل الأهواء المختلفة، وقال الصادق عليه السلام: «ما بعث الله نبيا قط حتى يأخذ عليه الاقرار بالعبودية وخلع الأنداد، وإن الله تعالى يؤخر ما يشاء ويقدم ما يشاء»، ونسخ الشرايع والأحكام بشرية نبينا محمد من ذلك، ونسخ الكتب بالقرآن من ذلك، وقال الصادق عليه السلام: «من زعم أن الله بدا له في شيء اليوم لم يعلمه أمس فابروا منه»، وقال عليه السلام: «من زعم أن الله بدا له في شيء بداء ندامة، فهو عندنا كافر بالله العظيم».^(١)

وقال في موضع آخر عقب روايات البداء: ليس البداء كما يظنه جهال الناس بأنه بداء ندامة؛ تعالى الله عن ذلك، ولكن يجب علينا أن نقرّ لله عزّ وجلّ بأنّ له البداء، معناه أن له أن يبدأ بشيء من خلقه فيخلقه قبل شيء ثم يعدم ذلك الشيء ويبدأ بخلق غيره،

(١) الاعتقادات في دين الإمامية، الشيخ الصدوق، ص ٤١، باب الاعتقاد في البداء.

أو يأمر بأمر ثم ينهى عن مثله أو ينهى عن شيء ثم يأمر بمثل ما نهى عنه، وذلك مثل نسخ الشرائع وتحويل القبلة وعدة المتوفى عنها زوجها، ولا يأمر الله عباده بأمر في وقت ما إلا وهو يعلم أنّ الصلاح لهم في ذلك الوقت في أن يأمرهم بذلك، ويعلم أنّ في وقت آخر الصلاح لهم في أن ينهاهم عن مثل ما أمرهم به، فإذا كان ذلك الوقت أمرهم بها يصلحهم، فمن أقرّ الله عزّ وجلّ بأنّ له أن يفعل ما يشاء ويعدم ما يشاء ويخلق مكانه ما يشاء، ويقدم ما يشاء ويؤخر ما يشاء، ويأمر بما يشاء كيف شاء فقد أقرّ بالبداء، وما عظم الله عزّ وجلّ بشيء أفضل من الاقرار بأنّ له الخلق والأمر، والتقديم، والتأخير، وإثبات ما لم يكن ومحو ما قد كان.

والبداء هو ردُّ على اليهود لأتهم قالوا: (إن الله قد فرغ من الأمر) فقلنا: إنّ الله كل يوم في شأن، يحيى ويميت ويرزق ويفعل ما يشاء، والبداء ليس من ندامة، وهو ظهور أمر؛ يقول العرب: بدا لي شخص في طريقي أي ظهر، قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَبَدَأَ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾ [الزمر/ ٤٧] أي ظهر لهم، ومتى ظهر لله تعالى ذكره من عبد صلة لرحمه زاد في عمره، ومتى ظهر له منه قطعة لرحمه نقص من عمره، ومتى ظهر له من عبد إتيان الزنا نقص من رزقه وعمره، ومتى ظهر له منه التعقّف عن الزنا زاد في رزقه وعمره. (١)

(١) التوحيد، الشيخ الصدوق، ص ٣٣٥، باب في البداء.

وقال في موضع آخر: وعندنا من زعم أنّ الله عزّ وجلّ يبدو له اليوم في شيء لم يعلمه أمس، فهو كافر والبراءة منه واجبة، كما روي عن الصادق عليه السلام.^(١)

٢- قال الشيخ المفيد (ت/ ٤١٣ هـ): إن كان متعلق البداء هو الله تعالى بأن نقول ببدأ الله، فحينئذ يكون البداء بمعنى الإبداء، وإن كان متعلقه الناس بأن نقول مثلاً (بدا للشيععة أن وصي الإمام الهادي هو ابنه الحسن بعد ما كانوا لا يشكون في أنه ابنه محمد) وكما في قوله تعالى: ﴿وَبَدَأَ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾ [الزمر/ ٤٧]، فالبداء بمعنى ظهور أمر خفي.^(٢)

٣- قال السيد المرتضى (ت/ ٤٣٦ هـ) بعد أن ذكر المعنى اللغوي للبداء: والبداء على ما حددناه لا يجوز على الله تعالى، لأنّه عالم بنفسه، لا يجوز له أن يتجدد كونه عالماً، ولا أن يظهر له من المعلومات ما لم يكن ظاهراً؛ ولهذا قالوا: (إذا كان البداء لا يجوز عليه لم يجز أيضاً عليه ما يدل على البداء، أو يقتضيه من النهي عن نفس ما أمر به على وجهه في وقته، والمأمور والمنهي واحد)، وقد وردت أخبار آحاد لا توجب علماً، ولا تقتضي قطعاً، بإضافة البداء إلى الله تعالى، وحملها محققوا أصحابنا على أنّ المراد بلفظة البداء فيها النسخ للشرائع، ولا خلاف بين

(١) كمال الدين وتمام النعمة، ص ٦٩.

(٢) أوائل المقالات، الشيخ المفيد، ص ٣٢٩.

العلماء في جواز النسخ للشرائع.^(١)

٤- قال الشيخ الطوسي (ت / ٤٦٠هـ): والقديم تعالى لا يجوز عليه البداء على حال.^(٢)

وقال في موضع آخر في بيان قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود / ١٠٧]: معناه أنه كلما أراد شيئاً فعله، لأنه لا يجوز عليه البداء بالرجوع عما أراده، ولا المنع من مراده ولا يتعذر عليه شيء منه مع كثرة بإرادته من أفعاله.^(٣)

وقال في موضع ثالث عندما ذكر رواية الفضل الآتية «كان هذا الأمر في فأخره الله ويفعل بعد في ذريتي ما يشاء»: فالوجه في هذه الأخبار أن نقول - إن صحت - إنه لا يمتنع أن يكون الله تعالى قد وقت هذا الامر في الأوقات التي ذكرت، فلما تجدد ما تجدد تغيرت المصلحة واقتضت تأخيره إلى وقت آخر، وكذلك فيما بعد، ويكون الوقت الأول، وكل وقت يجوز أن يؤخر مشروطاً، بأن لا يتجدد ما يقتضي المصلحة تأخيره إلى أن يجيء الوقت الذي لا يغيره شيء فيكون محتوماً.

وعلى هذا يتأول ما روي في تأخير الأعمار عن أوقاتها

(١) رسائل المرتضى، ج ١، ص ١١٦، مسألة البداء وحقيقته.

(٢) الإقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد، شيخ الطائفة الفقيه الأكبر أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، ص ٨١.

(٣) التبيان في تفسير القرآن، ج ٦، ص ٧٠.

والزيادة فيها عند الدعاء [والصدقات] وصللة الأرحام، وما روي في تنقيص الأعمار عن أوقاتها إلى ما قبله عند فعل الظلم وقطع الرحم وغير ذلك، وهو تعالى وإن كان عالماً بالامرین، فلا يمتنع أن يكون أحدهما معلوماً بشرطٍ والآخر بلا شرطٍ، وهذه الجملة لا خلاف فيها بين أهل العدل.

وعلى هذا يتأول أيضاً ما روي من أخبارنا المتضمنة للفظ البداء و يبين أنّ معناها النسخ على ما يريد جميع أهل العدل فيما يجوز فيه النسخ، أو تغير شرطها إن كان طريقها الخبر عن الكائنات، لأنّ البداء في اللغة هو الظهور، فلا يمتنع أن يظهر لنا من أفعال الله تعالى ما كنا نظن خلافه، أو نعلم ولا نعلم شرطه. ثم أورد بعض روايات البداء الآتية وتعقبها بقوله: والوجه في هذه الأخبار ما قدمنا ذكره من تغير المصلحة فيه، واقتضائها تأخير الأمر إلى وقت آخر على ما بيناه، دون ظهور الامر له تعالى، فإننا لا نقول به ولا نجوزّه، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.^(١)

٥- قال المولى محمد صالح المازندراني (ت/ ١٠٨١هـ): البداء بالفتح والمد في اللغة ظهور الشيء بعد الخفاء وحصول العلم به بعد الجهل وانتفتت الأمة على امتناع ذلك على الله سبحانه إلا

من لا يعتدّ به، ومن افترى ذلك على الإمامية فقد افترى كذباً، والإمامية منه براء، وفي العرف على ما استفدت من كلام العلماء وأئمة الحديث يطلق على معانٍ كلها صحيح في حقه تعالى، منها إبداء شيء وإحداثه والحكم بوجوده بتقدير حادث وتعلق إرادة حادثة بحسب الشروط والمصالح، ومن هذا القليل إيجاد الحوادث اليومية....^(١)

٦- قال السيد الخوئي (ت/ ١٤١١هـ): البداء بالمعنى الذي تقول به الشيعة الإمامية هو من الإبداء (الإظهار) حقيقة، وإطلاق لفظ البداء عليه مبني على التنزيل والإطلاق بعلاقة المشاكلة.^(٢)

إلى غير ذلك من أقوال علماء الإمامية، وقد اكتفينا بهذا القدر منها لوضوحها وعدم صعوبة تتبعها على من أراد ذلك، وحصول الغرض بالمذكور منها؛ إذ إننا لم نقل إلا أقوال ثلثة من أعلام الطائفة المشهود لهم بالفضل والعلم.

حاصل أقوال علماء الإمامية في البداء

إن المتدبر في ما تقدّم أنفأ من أقوال علماء الإمامية في البداء يجد بوضوح تام اتفاقهم على عدم جواز البداء على الله تعالى

(١) شرح أصول الكافي، مولى محمد صالح المازندراني، ج ٤، صص ٢٣٦ - ٢٤٠.

(٢) البيان في تفسير القرآن، ص ٣٩٣. رسالتان في البداء، ص ٤٦.

بمعناه الفاسد الذي يستلزم نسبة الجهل إليه أو التريديد؛ تعالى عن ذلك علواً كبيراً، وإنما نسبوه إليه تعالى بمعناه الصحيح الذي يعني الإظهار أو نفس المعنى المفهوم من قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتْ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد / ٣٩]، وأنه لا يمحو إلا ما كان ولا يثبت إلا ما لم يكن، وهذا ليس ببداء، كما قالت اليهود وأتباعهم، فقول اليهود في ذلك يناسب قول من خالفنا من أهل الأهواء المختلفة.

البداء في مرويات الإمامية

إن الروايات الشريفة الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام في البداء تنقسم إلى ثلاثة مجاميع، الأولى في إثبات البداء، والثانية في بيان موقع البداء والثالثة في نفي البداء، وسنشير إلى هذه المجاميع ضمن النقاط التالية مع بيان أسانيدها وما ينبغي أن يقال فيها:

(الف) إثبات البداء (بمعناه الصحيح)

روى محدثو الإمامية بعض الروايات في إثبات البداء وإطلاقه على الله تعالى، وهي:

١. رواية زرارة

روى الشيخ الكليني في الكافي عن محمد بن يحيى، عن أحمد ابن محمد بن عيسى، عن الحجال، عن أبي إسحاق ثعلبة، عن

زرارة بن أعين، عن أحدهما (يعني أبا جعفر وأبا عبد الله عليهما السلام)، قال: «ما عبد الله بشيء مثل البداء»^(١).

إسناده صحيح:

أما محمد بن يحيى، فهو محمد بن يحيى أبو جعفر العطار القمّي، فقد قال النجاشي عنه: شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الحديث^(٢)، وتابعه العلامة في الخلاصة^(٣).

وذكره الشيخ في أسماء من لم يرو عن واحد من الأئمة عليهم السلام، وقال: محمد بن يحيى العطار، روى عنه الكليني، قمي، كثير الرواية^(٤).

وقال داوود في رجاله: كثير الرواية ثقة^(٥).

وأما أحمد بن محمد بن عيسى فهو أحمد بن محمد بن عيسى بن عبد الله بن سعد بن مالك بن الأحمص بن السائب بن مالك بن عامر الأشعري، من بني ذخران بن عوف ابن الجماهر بن الأشعر، يكنى أبا جعفر، قال النجاشي في رجاله: أبو جعفر رحمه الله شيخ القميين، ووجههم، وفقههم، غير

(١) الكافي، الشيخ الكليني، ج ١، ص ١٤٦، ح ١، باب البداء.

(٢) رجال النجاشي، ص ٣٥٣، رقم ٩٤٦.

(٣) خلاصة الأقوال، ص ٢٦٠، القسم الأول، الفصل ٢٣، في الميم، ب ١، محمد، رقم ١١٠.

(٤) رجال الشيخ الطوسي، ص ٤٣٩، رقم ٦٢٧٤ / ٢٤.

(٥) رجال ابن داوود، ص ١٨٦، رقم ١٥٣٣.

مدافع^(١)، وتابعه الشيخ في الفهرست^(٢)، وذممه في أصحاب أبي الحسن الثاني علي بن موسى الرضا^(عليه السلام)، وقال: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، له كتب.^(٣)

وأما الحجال فهو عبد الله بن محمد الأسدي، قال النجاشي في رجاله والعلامة في الخلاصة: ثقة ثقة، ثبت.^(٤)

وذكره الشيخ في أصحاب أبي الحسن الثاني علي بن موسى الرضا^(عليه السلام)، وقال: عبد الله بن محمد الحجال، مولى تيم الله، ثقة.^(٥)

وأما ثعلبة فهو ثعلبة بن ميمون مولى بني أسد، مولى بني سلامة منهم، أبو إسحاق النحوي، قال النجاشي عنه: كان وجهاً في أصحابنا، قارئاً، فقيهاً، نحوياً، لغوياً، راوية، وكان حسن العمل، كثير العبادة والزهد.^(٦)

وذكره الشيخ في تارة في أصحاب أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق^(عليه السلام)^(٧)، وتارة في أصحاب أبي الحسن موسى بن جعفر

(١) رجال النجاشي، ص ٨٢، رقم ١٩٨.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ٦٨، رقم ١٣ / ٧٥.

(٣) رجال الشيخ الطوسي، ص ٣٥١، رقم ٥ / ١٩٧.

(٤) رجال النجاشي، ص ٢٢٦، رقم ٥٩٥؛ خلاصة الأقوال، العلامة الحلبي، ص ١٩٣، القسم الأول، الفصل ١٨، في العين، ب ٣، عبد الله، رقم ١٨.

(٥) رجال الشيخ الطوسي، ص ٣٦٠، رقم ١٨ / ٥٣٣٢.

(٦) رجال النجاشي، ص ١١٧، رقم ٣٠٢.

(٧) رجال الشيخ الطوسي، ص ١٥٣، رقم ٢ / ١٦٩٦.

الكاظم عليه السلام، وقال عنه: ثعلبة بن ميمون، كوفي، له كتاب، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، يكنى أبا إسحاق. ^(١)

وقال العلامة في الخلاصة: ثعلبة بن ميمون، مولى بني أسد، ثم مولى بني سلامة، كان وجهاً في أصحابنا، قارئاً فقيهاً نحوياً لغوياً راوية، وكان حسن العمل، كثير العبادة والزهد، روى عن الصادق والكاظم عليه السلام، وكان فاضلاً متقدماً، معدوداً في العلماء والفقهاء الأجلة من هذه العصابة، سمعه هارون الرشيد يدعو في الوتر فأعجبه. ^(٢)

وأما زرارة فهو زرارة بن أعين بن سنسن مولى لبني عبد الله بن عمرو السمين بن أسعد بن همام بن مرة بن ذهل ابن شيبان، أبو الحسن، قال النجاشي عنه: شيخ أصحابنا في زمانه ومتقدمهم، وكان قارئاً فقيهاً متكلماً شاعراً أديباً، قد اجتمعت فيه خلال الفضل والدين، صادقاً فيما يرويه. ^(٣)

وذكره الشيخ في أصحاب أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين عليه السلام ^(٤)، وفي أصحاب أبي عبد الله جعفر بن محمد

(١) المصدر نفسه، ص ٣٣٣، رقم ٤٩٦٠ / ٢.

(٢) خلاصة الأقوال، العلامة الخلي، ص ٨٦، القسم الاول، الفصل ٤، في الشاء،

ب ١، في الأحاد، ثعلبة، رقم ١.

(٣) رجال النجاشي، ص ١٧٥، رقم ٤٦٣.

(٤) رجال الشيخ الطوسي، ص ١٣٦، رقم ١٤٢٢ / ١٧.

الصادق عليه السلام^(١)، وفي أصحاب أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام^(٢).

وقال العلامة في الخلاصة: شيخ أصحابنا في زمانه ومتقدمهم، وكان قارئاً فقيهاً متكلماً شاعراً أديباً، قد اجتمعت فيه خلال الفضل والدين، ثقة صادق فيما يرويه، وقد ذكر الكشي أحاديث تدلّ على عدالته، وعارضت تلك الأحاديث أخبار أخرى تدلّ على القدح فيه، قد ذكرناها في كتابنا الكبير، وذكرنا وجه الخلاص عنها، والرجل عندي مقبول الرواية.^(٣)

وقال ابن داوود في رجاله: زرارة كان أصدق أهل زمانه وأفضلهم^(٤)، ثم ذكر عدّة روايات في مدحه.

ورواه أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (الشيخ الصدوق) في التوحيد عن أبيه، قال: حدثنا محمد بن يحيى العطار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحجال، عن أبي إسحاق ثعلبة، عن زرارة، عن أحدهما (يعني أبا جعفر وأبا عبد الله عليه السلام)، مثله^(٥).

(١) المصدر نفسه، ص ٢١٠، رقم ٢٧٤٤ / ٩٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٣٧، رقم ٥٠١٠ / ١.

(٣) خلاصة الأقبال، العلامة الحلبي، ص ١٥٢، القسم الأول، الفصل ١١، في الزاي، ب ٤، في الأحاد، زرارة، رقم ٢.

(٤) رجال ابن داوود، ص ٩٦، رقم ٦٢٩.

(٥) التوحيد، الشيخ الصدوق، صص ٢٣١ و ٣٣٢، ح ١، ب ٥٤ (البداء).

إسناده صحيح:

أما علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (والد الشيخ الصدوق) فحالته أشهر من أن يوصف، حيث قال النجاشي عنه: علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي أبو الحسن، شيخ القميين في عصره، ومتقدمهم، وفقههم، وثقتهم^(١)، وتابعه العلامة في الخلاصة^(٢)، وابن داوود في رجاله^(٣).

وقال الشيخ في الفهرست: علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (رضي الله عنه)، كان فقيهاً جليلاً، ثقة، وله كتب كثيرة.^(٤)

وذكر في أسماء من لم يرو عن واحد من الأئمة عليهم السلام، وقال: علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، يكنى أبا الحسن، ثقة، له تصانيف ذكرناها في الفهرست.^(٥) وبقية رجال السند تقدم توثيقهم.

وروى الشيخ الكليني في الكافي عن محمد بن يحيى، عن أحمد ابن محمد، عن ابن محبوب، عن ابن رئاب، عن زرارة، عن

(١) رجال النجاشي، ص ٢٦١، رقم ٦٨٤.

(٢) خلاصة الاقوال، ص ١٧٨، القسم الاول، الفصل ١٨، في العين، ب ١، علي، رقم ٢٠.

(٣) رجال ابن داوود، ص ١٣٧، رقم ١٠٤٠.

(٤) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ١٥٧، رقم ٣٩٢ / ١٩.

(٥) رجال الشيخ الطوسي، ص ٤٣٢، رقم ٦١٩١ / ٣٤.

أبي جعفر عليه السلام، ضمن رواية طويلة في بدء خلق الانسان وتقلبه في بطن أمه، وفيها: «ثم يوحى الله إلى الملكين (اكتبا عليه قضائي وقدري ونافذ أمرى واشترط لي البداء فيما تكتبان)»^(١).

إسناده صحيح:

أمّا محمد بن يحيى وأحمد بن محمد بن عيسى فتقدم توثيقهما. وأمّا ابن محبوب فهو الحسن بن محبوب السراد، قال الكشي عنه: أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عن هؤلاء وتصديقهم، وأقروا لهم بالفقه والعلم، وذكر منهم الحسن بن محبوب^(٢).

وقال الشيخ الطوسي في الفهرست: كوفي، ثقة، روى عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، وروى عن ستين رجلاً من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام، وكان جليل القدر، ويعد في الأركان الأربعة في عصره، وله كتب كثيرة...^(٣).

وقال العلامة الحلي في الخلاصة: كوفي، ثقة، عين.^(٤)

وأمّا ابن رثاب فهو علي بن رثاب وكنيته أبو الحسن، ترجمه النجاشي في رجاله ولم يوثقه^(٥)، وذكره الشيخ في أصحاب

(١) الكافي، ج ٦، ص ١٤، ح ٤، باب بدء خلق الانسان وتقلبه في بطن أمه.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج ٢، ص ٨٣٠، رقم ١٠٥٠.

(٣) الفهرست، الشيخ الطوسي، صص ٩٦ و ٩٧، رقم ١٦٢ / ٢.

(٤) خلاصة الأقوال، العلامة الحلي، ص ٩٧، القسم الاول، الفصل ٦، في الحاء،

١ب، الحسن، رقم ١.

(٥) رجال النجاشي، ص ٢٥٠، رقم ٦٥٧.

أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام^(١)، وقال في الفهرست: «علي بن رثاب الكوفي، له أصل كبير، وهو ثقة جليل القدر، أخبرنا به جماعة، عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، عن أبيه، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد وعبد الله ابني محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عنه.^(٢)»

وقال العلامة في الخلاصة: علي بن رثاب الكوفي، له أصل كبير، وهو ثقة جليل القدر.^(٣) وأما زرارة فتقدم توثيقه.

والمقصود من الصحيح هنا هو ما اتصل سنده إلى المعصوم بنقل العدل الإمامي عن مثله في جميع الطبقات حيث تكون متعدّدة^(٤)، وله أقسام، لكن لا شبهة في حجّيتها.

ورواه في الكافي أيضاً عن محمد بن يحيى، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه (إبراهيم بن هاشم)، عن ابن محبوب، عن ابن رثاب، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام^(٥).

إسناده حسن:

أما محمد بن يحيى فتقدم توثيقه.

(١) رجال الشيخ الطوسي، ص ٢٤٦، رقم ٣٤٠٦ / ٣١٥.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ١٥١، رقم ٣٧٥ / ٢.

(٣) خلاصة الأوقال، العلامة الحلي، ص ١٧٦، القسم الأول، الفصل ١٨، في العين، ب، ١، علي، رقم ١٣.

(٤) انظر: تلخيص (مقياس الهداية)، ص ٢٦.

(٥) الكافي، ج ٦، ص ١٤، ح ٤، باب بدء خلق الانسان وتقلبه في بطن أمه.

وأما عليّ بن إبراهيم فهو عليّ بن إبراهيم بن هاشم أبو الحسن القمّي، قال النجاشي: ثقة في الحديث، ثبت، معتمد، صحيح المذهب، سمع فأكثر (وأكثر)، وصنّف كتباً، وأضر في وسط عمره^(١)، وتابعه العلامة في الخلاصة^(٢)، وابن داوود في رجاله^(٣).
وأما إبراهيم بن هاشم فهو أبو إسحاق القمّي، أصله كوفي، انتقل إلى قم، قال النجاشي عنه: أصحابنا يقولون: (أول من نشر حديث الكوفيين بقم هو، له كتب، منها: النوادر، وكتاب قضايا أمير المؤمنين عليه السلام)، أخبرنا محمد بن محمد، قال: حدثنا الحسن بن حمزة الطبري، قال: حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم عن أبيه إبراهيم بها^(٤).

وحكى عن أبي عمرو الكشي قوله في ترجمة إبراهيم بن هاشم: تلميذ يونس بن عبد الرحمن من أصحاب الرضا، وتابعه الشيخ فذكره في أصحاب أبي الحسن الثاني علي بن موسى الرضا عليه السلام، وقال: إبراهيم بن هاشم القمّي، تلميذ يونس بن عبد الرحمان^(٥).

(١) رجال النجاشي، ص ٢٦٠، رقم ٦٨٠.

(٢) خلاصة الأوقوال، العلامة الحلبي، ص ١٨٧، القسم الاول، الفصل ١٨، في العين، ب ١، علي، رقم ٤٥.

(٣) رجال ابن داوود الحلبي، ص ١٣٥، رقم ١٠١٨.

(٤) رجال النجاشي، ص ١٦، رقم ١٨.

(٥) رجال الشيخ الطوسي، ص ٣٥٣، رقم ٥٢٢٤ / ٣٠.

وتعقب النجاشي كلام الكشي بقوله: (فيه نظر)^(١)، وقواه السيد الخوئي في معجمه، قائلاً: تنظر النجاشي في محلّه، بل لا يبعد دعوى الجزم بعدم صحة ما ذكره الكشي والشيخ، والوجه في ذلك أنّ إبراهيم بن هاشم مع كثرة رواياته، حتى إنّّه لا يوجد في الرواة - على اختلاف طبقاتهم - من يدانيه في ذلك، وقد روى عن مشايخ كثيرة يبلغ عددهم زهاء مائة وستين شخصاً، ومع ذلك لم توجد له ولا رواية واحدة عن الرضا عليه السلام، بلا واسطة ولا عن يونس، وكيف يمكن أن يكون إبراهيم بن هاشم من أصحاب الرضا عليه السلام وتلميذ يونس، ومع ذلك لم يرو عنها؟! نعم، لا منافاة في لقائه الرضا عليه السلام، كما ذكره الأصحاب، ومن الغريب أن الشيخ لم يذكره في أصحاب الجواد عليه السلام مع أنه أدركه، وروى عنه عليه السلام.^(٢)

وقال الشيخ في الفهرست: إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمي، أصله من الكوفة وانتقل إلى قم، وأصحابنا يقولون: إنّّه أول من نشر حديث الكوفيين بقم، وذكروا أنّه لقي الرضا عليه السلام، والذي اعرف من كتبه: كتاب النوادر، وكتاب قضايا أمير المؤمنين عليه السلام، ما جماعة من أصحابنا، منهم الشيخ أبو عبدالله محمد بن محمد بن النعمان المفيد وأحمد بن عبدون والحسين بن

(١) رجال النجاشي، ص ١٦، رقم ١٨.

(٢) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ١، ص ٢٩٠، رقم ٣٣٢.

عبيد الله، كلهم عن الحسن بن حمزة بن عليّ بن عبد الله العلوي،
عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه.^(١)

وقال العلامة في الخلاصة: ولم اقف لأحد من أصحابنا على
قول في القدرح فيه، ولا على تعديله بالتنصيص، والروايات عنه
كثيرة، والأرجح قبول قوله.^(٢)

وتعقبه السيد الخوئي قائلاً: لا ينبغي الشك في وثاقة
إبراهيم بن هاشم، ويدلّ على ذلك عدة أمور، [منها]: إنّه روى
عنه ابنه عليّ في تفسيره كثيراً، وقد التزم في أول كتابه بأنّ ما
يذكره فيه قد انتهى إليه بواسطة الثقات... [ومنها]: إنّ
السيد بن طاووس ادّعى الاتفاق على وثاقته، حيث قال عند
ذكره رواية عن أمالي الصدوق في سندها إبراهيم بن هاشم:
(ورواة الحديث ثقات بالاتفاق). [ومنها]: إنّه أول من نشر
حديث الكوفيين بقم، والقميون قد اعتمدوا على رواياته، وفيهم
من هو مستصعب في أمر الحديث، فلو كان فيه شائبة الغمز لم
يكن يتسلم على أخذ الرواية عنه، وقبول قوله.^(٣)

والمقصود من الحسن هنا هو ما اتصل بسنده إلى المعصوم

(١) الفهرست، الشيخ الطوسي، صص ٣٥ و ٣٦، رقم ٦/٦.

(٢) خلاصة الأقوال، العلامة الخلي، ص ٤٩، القسم الاول، الفصل ١، في الهمزة،

ب ١، إبراهيم، رقم ٩.

(٣) معجم رجال الحديث، ج ١، صص ٢٨٩ - ٢٩١، رقم ٣٣٢.

بإماميٍّ ممدوحٍ مدحاً مقبولاً معتمداً به غير معارض بدمٍّ من غير نصٍّ على عدالته، مع تحقق ذلك في جميع مراتب رواة طريقه، أو في بعضها بأن كان فيهم واحدٌ إمامي ممدوح غير موثق، مع كون الباقي في الطريق من رجال الصحيح، فيوصف الطريق بالحسن لأجل ذلك الواحد^(١)، ولا شبهة في حجّيته كالصحيح.

٢. رواية هشام بن سالم

روى الشيخ الكليني في الكافي، رفعه إلى ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: ما عظم الله بمثل البداء.^(٢)

إسناده مرسل.

ورواه الشيخ الصدوق في التوحيد عن محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفار، عن أيوب بن نوح، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام، مثله^(٣).

إسناده صحيح:

أمّا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد فهو شيخ القميين وفتيهم ومتقدمهم ووجههم، قال النجاشي عنه في رجاله: ثقة

(١) انظر: تلخيص (مقياس الهداية)، ص ٢٨.

(٢) الكافي، ج ١، ص ١٤٦، ذيل حديث ١، باب البداء.

(٣) التوحيد، الشيخ الصدوق، ص ٣٣٣، ح ٢، ب ٥٤ (البداء).

ثقة، عين، مسكون إليه^(١).

وقال الشيخ الطوسي في رجاله: جليل القدر، بصير بالفقه،

ثقة.^(٢)

وأما محمد بن الحسن فهو محمد بن الحسن بن فروخ الصفار
فحاله أشهر من أن يوصف، قال النجاشي عنه في رجاله: كان
وجهاً في أصحابنا القميين، ثقة، عظيم القدر، راجحاً، قليل السقط
في الرواية، له كتب^(٣)، وتابعه العلامة في الخلاصة.^(٤)

وذكره الشيخ في أصحاب أبي محمد الحسن بن علي بن محمد
ابن علي الرضا عليه السلام، وقال: محمد بن الحسن الصفار، له إليه عليه السلام
مسائل، يلقب بمولة^(٥)، وقال في الفهرست: محمد بن الحسن
الصفار، قمّي، له كتب مثل كتب الحسين بن سعيد، وزيادة
كتاب بصائر الدرجات وغيره، وله مسائل كتب بها إلى أبي محمد
الحسن بن علي العسكري عليه السلام^(٦)، وتعقبه السيد الخوئي بقوله: إنَّ
الشيخ إليه صحيح في غير كتاب بصائر الدرجات، بل فيه أيضاً

(١) رجال النجاشي، ص ٣٨٣، رقم ١٠٤٢.

(٢) رجال الشيخ الطوسي، ص ٤٣٩، رقم ٦٢٧٣ / ٢٣.

(٣) رجال النجاشي، ص ٣٥٤، رقم ٩٤٨.

(٤) خلاصة الأقوال، العلامة الحلبي، ص ٢٦١، القسم الأول، الفصل ٢٣.

الميم، ب ١، محمد، رقم ١١٢.

(٥) رجال الشيخ الطوسي، ص ٤٠٢، رقم ٥٨٩٨ / ١٦.

(٦) الفهرست، الشيخ الطوسي، صص ٢٢٠ و ٢٢١، رقم ٦٢١ / ٣٦.

على الأظهر، فإن في طريقه ابن أبي جيد، فإنه ثقة؛ لأنه من مشايخ النجاشي.^(١)

وأما أيوب بن نوح فهو أيوب بن نوح بن دراج النخعي أبو الحسين، وهو ثقة عظيم المنزلة، قال النجاشي عنه: كان وكيلاً لأبي الحسن وأبي محمد عليهما السلام، عظيم المنزلة عندهما، مأموناً، وكان شديد الورع، كثير العبادة، ثقة في رواياته، وأبوه نوح بن دراج كان قاضياً بالكوفة، وكان صحيح الاعتقاد^(٢)، وتابعه العلامة في الخلاصة.^(٣)

وذكره الشيخ تارة في أصحاب أبي الحسن الثاني علي بن موسى الرضا عليه السلام، وقال: أيوب بن نوح بن دراج، كوفي، مولى النخع، ثقة^(٤)، و ذكره تارة أخرى في أصحاب أبي جعفر محمد ابن علي الثاني عليه السلام، وقال: أيوب بن نوح بن دراج، كوفي، مولى النخع، ثقة^(٥)، و ذكره تارة ثالثة في أصحاب أبي الحسن الثالث علي بن محمد عليه السلام، وقال: أيوب بن نوح بن دراج، ثقة^(٦)، وقال في

(١) معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٢٥٦، رقم ١٠٥٣٢.

(٢) رجال النجاشي، ص ١٠٢، رقم ٢٥٤.

(٣) خلاصة الأقوال، العلامة الحلي، ص ٥٩، القسم الأول، الفصل ١، في الهمزة،

ب ٤، أيوب، رقم ١.

(٤) رجال الشيخ الطوسي، ص ٣٥٢، رقم ٥٢١٤ / ٢٠.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٧٣، رقم ٥٥٢٤ / ١١.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٨٣، رقم ٥٦٤٢ / ١٣.

الفهرست: أيوب بن نوح بن دراج، ثقة، له كتاب وروايات ومسائل عن أبي الحسن الثالث عليه السلام، أخبرنا بها عدة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن أبيه ومحمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله والحميري، عنه ^(١).

وأما ابن أبي عمير فهو محمد بن أبي عمير زياد بن عيسى وأبو أحمد الأزدي، وحاله أشهر من أن يعرف، قال النجاشي: جليل القدر، عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين... أصحابنا يسكنون إلى مراسيله، وقد صنف كتباً كثيرة ^(٢).

وقال الكشي: أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عن هؤلاء وتصديقهم، وأقروا لهم بالفقه والعلم، وعدّ منهم محمد ابن أبي عمير ^(٣).

وقال الشيخ في الفهرست: كان من أوثق الناس عند الخاصة والعامّة، وأنسكهم نسكاً، وأورعهم وأعبدهم، وقد ذكره الجاحظ في كتابه في فخر قحطان على عدنان بهذه الصفة التي وصفناه، وذكر أنّه كان أوحد أهل زمانه في الأشياء كلّها، وأدرك من الأئمة عليهم السلام ثلاثة: أبا إبراهيم موسى عليه السلام، ولم يرو عنه، وأدرك الرضا عليه السلام، والجواد عليه السلام ^(٤).

(١) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ٥٦، رقم ١ / ٥٩.

(٢) رجال النجاشي، ص ٣٢٦، رقم ٨٨٧.

(٣) اختيار معرفة الرجال، ج ٢، ص ٨٣٠، رقم ١٠٥٠.

(٤) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ٢١٨، رقم ٦١٧ / ٣٢.

وقال العلامة في الخلاصة: كان جليل القدر، عظيم المنزلة
عندنا وعند المخالفين^(١).

وأما هشام بن سالم فهو هشام بن سالم الجواليقي مولى بشير
ابن مروان أبي الحكم، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام،
قال النجاشي: (ثقة ثقة)^(٢)، وتابعه العلامة في الخلاصة^(٣)، وابن
داوود في رجاله^(٤).

وقال ابن الغضائري: هشام بن سالم، الجواليقي، ثقة، ثقة^(٥).
وقد ذكره الشيخ في أصحاب أبي عبد الله جعفر بن محمد
الصادق عليه السلام^(٦)، وفي أصحاب أبي الحسن موسى بن
جعفر عليهما السلام^(٧)، وقال في الفهرست: له أصل^(٨).

٣. رواية الريان بن الصلت

روى الشيخ الكليني في الكافي عن علي بن إبراهيم، عن أبيه،

-
- (١) خلاصة الأقوال، صص ٢٣٩ و ٢٤٠، القسم الأول، الفصل ٢٣، في الميم،
ب ١، محمد، رقم ١٨.
- (٢) رجال النجاشي، ص ٤٣٤، رقم ١١٦٥.
- (٣) خلاصة الأقوال، ص ٢٨٩، القسم الأول، الفصل ٢٦، في الهاء، ب ٢، هاشم،
رقم ٢.
- (٤) رجال ابن داوود، ص ٢٠٠، رقم ١٦٧٦.
- (٥) رجال ابن الغضائري، ص ١١٧، رقم ١٨٥ / ٢٦.
- (٦) رجال الشيخ الطوسي، ص ٣١٨، رقم ٤٧٤٩ / ١٧.
- (٧) المصدر نفسه، ص ٣٤٥، رقم ٥١٥٤ / ٢.
- (٨) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ٢٥٧، رقم ٧٨٢ / ١.

عن الريان بن الصلت، قال: سمعت الرضا عليه السلام يقول: «ما بعث الله نبياً قطُّ إلا بتحريم الخمر وأن يقر الله بالبداء»^(١).
إسناده حسن:

أما علي بن إبراهيم وأبوه إبراهيم بن هاشم فتقدم توثيقها.

وأما الريان بن الصلت فهو ريان بن الصلت الأشعري القمي أبو علي، قال النجاشي: كان ثقة صدوقاً، ذكر أنّ له كتاباً جمع فيه كلام الرضا عليه السلام في الفرق بين الآل والأمة^(٢)، وتابعه العلامة في الخلاصة^(٣)، وابن داوود في رجاله^(٤).

وذكره الشيخ في أصحاب الإمام الرضا عليه السلام، وقال: بغدادي، ثقة، خراساني الأصل^(٥)، وفي أصحاب الإمام الهادي عليه السلام، وقال: (البغدادي، ثقة)^(٦)، وقال في الفهرست: الريان بن الصلت، له كتاب، أخبرنا به الشيخ المفيد والحسين بن عبيد الله، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه وحمة بن محمد

(١) الكافي، ج ١، ص ١٤٨، ح ١٥، باب البداء.

(٢) رجال النجاشي، ص ١٦٥، رقم ٤٣٧.

(٣) خلاصة الأقوال، ص ١٤٥، القسم الأول، الفصل ١٠، في الرء، ب ١، الريان، رقم ١.

(٤) رجال ابن داوود، ص ٩٥، رقم ٦٢٣.

(٥) رجال الشيخ الطوسي، ص ٣٥٧، رقم ٥٢٩٣ / ١.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٨٦، رقم ٥٦٩٢ / ١.

ومحمد بن عليّ، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن الريان بن الصلت^(١).

ورواه الشيخ الصدوق في التوحيد عن حمزة بن محمد العلوي، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن الريان بن الصلت، قال: سمعت الرضا عليه السلام يقول نحوه^(٢).
إسناده حسن:

أمّا حمزة بن محمد العلوي فلم يرد فيه توثيق صريح، لكن روى عنه الشيخ الصدوق وترحم وترضى عليه^(٣)، وهذا الترضي أقوى من التوثيق.

وأمّا عليّ بن إبراهيم بن هاشم والريان بن الصلت فتقدم توثيقهم.

ورواه الشيخ الطوسي (ت/ ٤٦٠ هـ) في التهذيب عن محمد بن يعقوب (الشيخ الكليني)، عن عليّ بن إبراهيم، عن الريان بن الصلت، قال: سمعت أبا الحسن الرضا عليه السلام يقول: «ما بعث الله نبياً الا بتحريم الخمر، وأن يقرّ الله بالبداء، إن الله يفعل

(١) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ١٢٩، رقم ٢٩٥ / ٢.

(٢) التوحيد، الشيخ الصدوق، ص ٣٣٣، ح ٦، ب ٥٤ (البداء).

(٣) انظر: رجال الطوسي، ص ٤٢٤، رقم ٦١٠٥؛ نقد الرجال، التفرشي، ج ٢، ص ١٦٩، رقم ١٧١١ / ٢٠؛ طرائف المقال، السيد علي البروجردي، ج ١، ص ١٧٠، رقم ٨٨٩؛ تعليقة على منهج المقال، الوحيد البهبهاني، ص ١٦٠؛ معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ٧، ص ٢٩٢، رقم ٤٠٦٨.

ما يشاء، وأن يكون في تراثه الكندر»^(١).

إسناده صحيح:

أمّا محمد بن يعقوب فهو محمد بن يعقوب بن إسحاق أبو جعفر الكليني، قال النجاشي: شيخ أصحابنا في وقته بالري ووجههم، وكان أوثق الناس في الحديث، وأثبتهم، صنف الكتاب الكبير المعروف بالكليني يسمى الكافي^(٢).

وقال الشيخ في الفهرست بعد أن وثقه وذكر كتبه: أخبرنا بجمع كتبه ورواياته الشيخ المفيد أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه، عنه.

وأخبرنا الحسين بن عبيد الله قراءة عليه أكثر كتبه من الكافي، عن جماعة، منهم أبو غالب أحمد بن محمد الزراري وأبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه، وأبو عبد الله أحمد بن إبراهيم الصيمري المعروف بابن أبي رافع، وأبو محمد هارون بن موسى التلعكبري، وأبو الفضل محمد بن عبد الله بن المطلب الشيباني كلهم، عن محمد بن يعقوب.

وأخبرنا السيد الأجلّ المرتضى، عن أبي الحسين أحمد بن علي بن سعيد الكوفي، عن الكليني.

(١) تهذيب الاحكام، الشيخ الطوسي، ج ٩، ص ١٠٢، ح ٤٤٦ / ١٨١، باب الذبائح والأطعمة.

(٢) رجال النجاشي، ص ٣٧٧، رقم ١٠٢٦.

وأخبرنا أبو عبد الله أحمد بن عبدون، عن أحمد بن إبراهيم الصيمري وأبو الحسين عبد الكريم بن عبد الله بن نصر البزاز بتفليس وبغداد، عن الكليني بجميع مصنفاته ورواياته^(١).

وقال السيد الخوئي بعد توثيقه له وذكر كتبه وطريق الشيخ الطوسي إليه: طريق الشيخ إليه صحيح^(٢).

وأما علي بن إبراهيم والريان بن الصلت فتقدم توثيقهما. لا يقال: إن الشيخ قد ذكر في التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن الريان بن الصلت، قال: سمعت أبا الحسن الرضا عليه السلام...^(٣).

وظاهر ذلك روايته عن محمد بن يعقوب بلا واسطة، وهذا أمر غير ممكن؛ إذ إنَّ الشيخ ولد بعد وفاة محمد بن يعقوب بسنين فكيف يروي عنه؟!

لأنَّه يقال: إنَّ الشيخ قد صرَّح في الفهرست بأنَّ محمد بن يعقوب له تصانيف كثيرة وذكر طريقه إليها^(٤)، وقد صحَّح السيد الخوئي طريق الشيخ^(٥) كما مرَّ آنفاً.

(١) الفهرست، ص ٢١١، رقم ٦٠٢ / ١٧.

(٢) معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٥٨، رقم ١٢٠٦٧.

(٣) تهذيب الاحكام، الشيخ الطوسي، ج ٩، ص ١٠٢، ح ٤٤٦ - ١٨١، باب الذبائح والأطعمة.

(٤) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ٢١١، رقم ٦٠٢ / ١٧.

(٥) معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٥٨، رقم ١٢٠٦٧.

وروى الشيخ الكليني في الكافي أيضاً عن سهل بن زياد، عن الريان بن الصلت، عن يونس رفعه، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «إنَّ الله عزَّ وجلَّ لم يبعث نبياً قطُّ إلا صاحب مرة سوداء صافية وما بعث الله نبياً قطُّ حتى يقر له بالبداء»^(١).

إسناده مرسل.

ورواه الشيخ الطوسي في الغيبة عن محمد بن جعفر الأسدي، عن عليّ بن إبراهيم، عن الريان بن الصلت، قال: سمعت أبا الحسن الرضا عليه السلام، نحوه^(٢).

إسناده موثق:

أمّا محمد بن جعفر الأسدي فهو محمد بن جعفر بن محمد بن عون الأسدي أبو الحسين الكوفي، فهو ثقة في نفسه لكن قدح عليه بروايته عن الضعفاء وفساد عقيدته، قال النجاشي: كان ثقة، صحيح الحديث إلا أنه روى عن الضعفاء، وكان يقول بالجبر والتشبيه^(٣).

وذكر نحوه العلامة في الخلاصة، وزاد: فأنا في حديثه من المتوقفين^(٤)، وابن داوود في رجاله، وزاد: فيه طعنًا أوجب ذكره

(١) الروضة من الكافي، الشيخ الكليني، ج ٨، ص ١٦٥، ح ١٧٧.

(٢) الغيبة، الشيخ الطوسي، ص ٤٣٠، ح ٤١٩.

(٣) رجال النجاشي، ص ٣٧٣، رقم ١٠٢٠.

(٤) خلاصة الأقوال، ص ٢٦٥، القسم الأول، الفصل ٢٣، في الميم، ب، محمد،

في الضعفاء^(١).

وقال الشيخ الطوسي في رجاله: كان أحد الأبواب^(٢).
وأما علي بن إبراهيم والريان بن الصلت فتقدم توثيقهما.
والمقصود من الموثق هنا هو ما اتصل سنده إلى المعصوم بمن
نصّ الأصحاب على توثيقه مع فساد عقيدته بأن كان من أحد
الفرق المخالفة للإمامية^(٣).

وحجّيته مبنية على القول بحجية خبر الثقة وإن لم يكن
عادلاً، وأما بناءً على اختصاص الحجّية بخبر العادل فيشكل
حينئذٍ الاحتجاج به، والمسألة محل خلاف بين الأعلام، وقد مال
أكثرهم للقول بحجّيته^(٤)، وللتفصيل محل آخر.

٤. رواية أبي هاشم الجعفري

روى الشيخ الكليني في الكافي عن علي بن محمد، عن
إسحاق بن محمد، عن أبي هاشم الجعفري، قال: كنت عند
أبي الحسن عليه السلام بعد ما مضى ابنه أبو جعفر وإني لأفكر في نفسي

(١) رجال ابن داوود، ص ١٦٨، رقم ١٣٣٧.

(٢) رجال الطوسي، ص ٤٣٩، رقم ٦٢٧٨ / ٢٨.

(٣) انظر: تلخيص (مقياس الهداية)، ص ٣١.

(٤) انظر: كتاب الصلاة، الشيخ عبد الكريم الحائري، ص ٧٢؛ صلاة المسافر،
الشيخ الاصفهاني، ص ٣٤؛ معجم رجال الحديث، ج ٩، ص ٣١٣، رقم
٥٥٥٤، ضمن ترجمة سماعة بن مهران؛ القواعد الفقهية، الشيخ ناصر مكارم
الشيرازي، ج ٢، ص ٨١.

أريد أن أقول: كأنهما - أعني أبا جعفر وأبا محمد - في هذا الوقت كأبي الحسن موسى وإسماعيل ابني جعفر بن محمد عليهما السلام وإن قصتهما كقصتهما، إذ كان أبو محمد المرجى بعد أبي جعفر عليه السلام فأقبل عليّ أبو الحسن قبل أن أنطق، فقال: «نعم يا أبا هاشم، بدا لله في أبي محمد بعد أبي جعفر ما لم يكن يعرف له، كما بدا له في موسى بعد مضي إسماعيل ما كشف به عن حاله، وهو كما حدثتكَ نفسك وإن كره المبطلون، وأبو محمد ابني الخلف من بعدي، عنده علم ما يحتاج إليه ومعه آلة الإمامة»^(١).

إسناده ضعيف بإسحاق بن محمد، وهو إسحاق بن محمد بن أحمد بن أبان النخعي، قال النجاشي: وهو معدن التخليط، له كتب في التخليط^(٢).

وقال ابن الغضائري في رجاله: فاسد المذهب، كذّاب في الرواية، وضّاع للحديث لا يلتفت إلى ما رواه، ولا يرتفع بحديثه^(٣).

وقال العلامة في الخلاصة: لا اقبل روايته^(٤).

ورواه الشيخ الصدوق في التوحيد مرسلًا باختصار، قال:

(١) الكافي، ج ١، ص ٣٢٧، ح ١٠، باب الإشارة والنصّ على أبي محمد عليه السلام.

(٢) رجال النجاشي، ص ٧٣، رقم ١٧٧.

(٣) رجال ابن الغضائري، ص ٤٢، رقم ١٤/١٤.

(٤) خلاصة الأقوال، ص ٣١٨، القسم الثاني، الفصل ١، في الهمة، ب ٣، إسحاق،

إسحاق، رقم ٥.

ومن ذلك قول الصادق: «ما بدا لله بداء كما بدا له في إسماعيل ابني»^(١).

وقال أيضاً: وقد روي لي من طريق أبي الحسين الأسدي (رضي الله عنه) في ذلك شيء غريب، وهو أنه روى أن الصادق عليه السلام، قال: «ما بدا لله بداء كما بدا له في إسماعيل أبي إذا أمر أباه إبراهيم بذبحه ثم فداه بذبح عظيم»^(٢).

والمقصود من الضعيف هنا هو ما لم يجتمع فيه شروط أحد الأقسام السابقة (الصحيح والحسن والموثق)، بأن اشتمل طريقه على مجروح بالفسق ونحوه، أو على مجهول الحال، أو ما دون ذلك كالوضاع^(٣)، ومن الواضح عدم حجتيته.

ورواه العلامة المجلسي في البحار عن كتاب زيد النرسي: عن عبيد بن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: نحو مرسل الصدوق الأولى^(٤).

إسناده ضعيف؛ إذ إن زيد النرسي مجهول، وأصله المنقول

(١) التوحيد، الشيخ الصدوق، ص ٣٣٦، ح ١٠، باب البداء.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٣٦، ح ١١، باب البداء.

(٣) انظر: تلخيص (مقياس الهداية)، ص ٣٢.

(٤) بحار الأنوار، العلامة المجلسي، ج ٤٧، ص ٢٦٩، ح ٤١، أبواب (تاريخ الامام المهتم مظهر الحقائق أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق (صلوات الله عليه)، ب ٨ (أحوال أزواجه وأولاده (صلوات الله) عليه وفيه نفى امامة إسماعيل وعبد الله).

منه هذا الخبر مطعون فيه؛ إذ لم يروه ابن بابويه ولا ابن الوليد، بل طعنا عليه كما ذكر ذلك الشيخ في الفهرست، حيث قال في الطعن على أصل زيد النرسي وزيد الزراد: زيد النرسي وزيد الزراد: لهما أصلان، لم يروهما محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، وقال في فهرسته: (لم يروهما محمد بن الحسن بن الوليد)، وكان يقول: (هما موضوعان)، وكذلك كتاب خالد بن عبد الله بن سدير، وكان يقول: (وضع هذه الأصول محمد بن موسى الهمداني)، كتاب زيد النرسي رواه ابن أبي عمير عنه^(١).

وقال ابن الغضائري في رجاله: قال أبو جعفر بن بابويه: (إنّ كتابها [أي زيد النرسي وزيد الزراد] موضوع، وضعه محمد بن موسى السمان)، وغلط أبو جعفر في هذا القول؛ فإنّي رأيت كتبها مسموعة عن محمد بن أبي عمير^(٢).

وقال العلامة في الخلاصة: والذي قاله الشيخ عن ابن بابويه، وابن الغضائري، لا يدلّ على طعنٍ في الرجلين، فإن كان توقف ففي رواية الكتّابين، ولما لم أجد لأصحابنا تعديلاً لهما ولا طعنا فيهما، توقفت عن قبول روايتهما^(٣).

(١) الفهرست، ص ١٣١، رقم ٢٩٩ / ٢.

(٢) رجال ابن الغضائري، ص ٦٢، رقم ٥٣ / ٣.

(٣) خلاصة الأقوال، ص ٣٤٨، القسم الثاني، الفصل ١٠، في الزاي، ب ١، زيد،

٥. رواية الحميد بن نصر

روى محمد بن الحسن الصفار في البصائر عن محمد بن عبد الجبار، عن أبي عبد الله البرقي، عن فضالة، عن عبد الحميد بن نصر، قال: قال أبو عبد الله: «ينكرون الامام المفترض الطاعة ويحذون به! والله ما في الأرض منزلة أعظم عند الله من مفترض الطاعة، وقد كان إبراهيم دهرأ ينزل عليه الأمر من الله وما كان مفترض الطاعة حتى بدا الله أن يكرمه ويعظمه، فقال: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾، فعرف إبراهيم ما فيها من الفضل، قال: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾، فقال: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾، قال أبو عبد الله: «أي إنما هي في ذريتك لا يكون في غيرهم»^(١).

إسناده ضعيف بعبد الحميد بن نصر، فهو مجهول، لم يذكره أحد من علماء الرجال، إلا أن الوحيد البهبهاني في تعليقه على منهج المقال ألمح إلى وثاقته؛ لرواية الثقة عنه، وكونه إمامي، حيث قال: روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى وفضالة، وهو إمامي^(٢)، لكن ذلك لوحده غير كافٍ في توثيقه بعد عدم النص عليه من المشايخ مع التفاتهم لرواية أحمد بن محمد بن عيسى وفضالة عنه.

(١) بصائر الدرجات، محمد بن الحسن الصفار، ص ٥٢٩، ح ١٢، ب ١٨ (النوادر في الأئمة عليهم السلام وأعاجيبهم).

(٢) تعليقه على منهج المقال، ص ٢١٢.

وبقية رجاله ثقات إلا أبو عبد الله البرقي فقد اختلف فيه:
 أما محمد بن عبد الجبار فهو محمد بن أبي الصهبان، وهو قمّي
 ثقة، قال الشيخ الطوسي في الفهرست: محمد بن أبي الصهبان،
 واسم أبي الصهبان عبد الجبار، له روايات^(١)، وذكره في أصحاب
 أبي جعفر محمد بن علي الثاني عليه السلام^(٢)، وفي أصحاب أبي الحسن
 الثالث علي بن محمد عليه السلام، وقال: محمد بن عبد الجبار، وهو ابن
 أبي الصهبان، قمّي، ثقة^(٣)، وفي أصحاب أبي محمد الحسن بن عليّ
 ابن محمد بن علي الرضا عليه السلام، وقال: محمد بن أبي الصهبان، قمّي،
 ثقة^(٤)، وذكر مثله ابن داوود في رجاله^(٥)، والعلامة الحلي في
 الخلاصة^(٦).

وأما أبو عبد الله البرقي فهو محمد بن خالد بن
 عبد الرحمن، وقد اختلف فيه، فقد قال النجاشي في رجاله: وكان
 محمد ضعيفاً في الحديث، وكان أديباً حسن المعرفة بالآخبار وعلوم
 العرب^(٧).

(١) الفهرست، ص ٢٢٥، رقم ٦٣٠ / ٤٥.

(٢) رجال الشيخ الطوسي، ص ٣٧٨، رقم ٥٦١٢ / ٢٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٩١، رقم ٥٧٦٥ / ١٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٠١، رقم ٥٨٨٧ / ٥.

(٥) رجال ابن داوود، ص ١٥٩، رقم ١٢٧٠.

(٦) خلاصة الأقوال، ص ٢٤٢، القسم الأول، الفصل ٢٣، في الميم، ١، محمد،

رقم ٢٦.

(٧) رجال النجاشي، ص ٣٣٥، رقم ٨٩٨.

وذكره الشيخ الطوسي في أصحاب أبي الحسن موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام^(١)، وفي أصحاب أبي الحسن الثاني علي بن موسى الرضا عليه السلام، وقال: (ثقة)^(٢).

وقال ابن الغضائري في رجاله: حديثه يعرف وينكر^(٣).

وقال العلامة في الخلاصة: (ثقة)، ثم حكى قولي ابن الغضائري والنجاشي وتعقبها بقوله: والاعتماد عندي على قول الشيخ أبي جعفر الطوسي (رضي الله عنه) من تعديله^(٤).

وقال السيد الخوئي في معجمه: قد عرفت من الشيخ توثيق محمد بن خالد صريحاً، ولكنه مع ذلك قد توقّف بعضهم في توثيقه، بل تعجب بعضهم من ترجيح العلامة قول الشيخ على تضعيف النجاشي مع أنّه أضبط وأتقن!

ولكنّ الصحيح أنّ العلامة لم يرجح قول الشيخ على قول النجاشي، وإنّما ذكر اعتماده على قول الشيخ من تعديله لأجل أنّ كلام النجاشي غير ظاهر في تضعيفه، وإنّما التضعيف يرجع إلى حديثه، لأجل أنّ محمد بن خالد كان يروي عن الضعفاء ويعتمد على المراسيل، كما صرح به ابن الغضائري، وحينئذٍ يبقى توثيق

(١) رجال الشيخ الطوسي، ص ٣٤٣، رقم ٥١٢١ / ٢٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٦٣، رقم ٥٣٩١ / ٤.

(٣) رجال ابن الغضائري، ص ٩٣، رقم ١٣٢ / ١٧.

(٤) خلاصة الأقوال، ص ٢٣٧ - ٢٣٨، القسم الأول، الفصل ٢٣، في الميم، ١،

الشيخ بلا معارض^(١).

وأما فضالة فهو فضالة بن أيوب الأزدي، حيث قال النجاشي: ثقة في حديثه، مستقيماً في دينه، له كتاب الصلاة^(٢)، وذكر مثله العلامة في الخلاصة^(٣).

وذكره الشيخ تارة في أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام، وقال: ثقة^(٤)، وتارة أخرى في أسماء من لم يرو عن واحد من الأئمة عليهم السلام^(٥).

٦. رواية مالك الجهني

روى الشيخ الكليني في الكافي عن عليّ، عن محمد، عن يونس، عن مالك الجهني، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «لو علم الناس ما في القول بالبداء من الأجر ما فتروا عن الكلام فيه»^(٦).

إسناده ضعيف بمحمد ومالك الجهني:

أما محمد فهو محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين بن موسى،

(١) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ١٧، صص ٧١ - ٧٤، رقم ١٠٧١٥.

(٢) رجال النجاشي، صص ٣١٠ و ٣١١، رقم ٨٥٠.

(٣) خلاصة الأقوال، ص ٢٣٠، القسم الاول، الفصل ٢٠، في، ب ٣، فضالة، رقم ١.

(٤) رجال الشيخ الطوسي، ص ٣٤٢، رقم ٥٠٩٢ / ١.

(٥) المصدر نفسه، ص ٤٣٦، رقم ٦٢٢٧ / ٤.

(٦) الكافي، ج ١، ص ١٤٨، ح ١٢، باب البداء.

فقد ضعّفه الشيخ الطوسي، قال في الفهرست: محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، ضعيف، استثناه أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه عن رجال نوادر الحكمة، وقال: لا أروي ما يختص برواياته، وقيل: إنّه كان يذهب مذهب الغلاة^(١).

وقال النجاشي عن أبي جعفر بن بابويه، عن ابن الوليد: ما تفرد به محمد بن عيسى من كتب يونس وحديثه لا يعتمد عليه^(٢).

وأما مالك الجهني فهو مالك بن أعين الجهني، ذكره المشايخ ولم يوثقوه، فقد عدّه الشيخ الطوسي تارة في أصحاب الإمام الباقر عليه السلام وتارة أخرى في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام، وقد روى عن الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام روايات تظهر تشيعه وحسن معتقده، وقد ذكر السيد الخوئي جلّ هذه الروايات في معجمه ضمن ترجمته له، وتعقبها بقوله: إنّ مالك بن أعين الجهني لا ينبغي الشك في كونه شيعياً، إمامياً، حسن العقيدة، ومع ذلك لا يحكم بوثاقته؛ لعدم الشهادة على ذلك^(٤).

ورواه الشيخ الصدوق في التوحيد عن عليّ بن أحمد بن

(١) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ٢١٦، رقم ٦١١ / ٢٦.

(٢) رجال النجاشي، ص ٣٣٣، رقم ٨٩٦.

(٣) رجال الشيخ الطوسي، ص ١٤٥، رقم ١٥٨٠ / ١١، ص ٣٠٢، رقم ٤٤٣٣ /

٤٥٨.

(٤) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ١٥، ص ١٦٤، رقم ٩٨١٦.

محمد بن عمران الدقاق، قال: حدثنا محمد بن يعقوب، قال: حدثنا علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس بن عبد الرحمن، عن مالك الجهني، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول نحوه^(١).

إسناده ضعيف بمحمد بن عيسى ومالك الجهني، وقد تقدم الكلام فيهما.

٧. رواية مرآزم بن حكيم

روى البرقي (ت/ ٢٧٤هـ) في المحاسن عن بعض أصحابنا، عن محمد بن الكوفي أخي يحيى، قال: سمعت مرآزم بن حكيم يقول: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «ما تنبأ نبي قط حتى يقرّ بخمسة: بالبداء، والمشية، والسجود، والعبودية، والطاعة»^(٢).
إسناده مرسل.

لا يقال: إن قول الراوي: (عن بعض أصحابنا) هو شهادة منه لتلك الطبقة بالثقة والجلالة وصحة الحديث، فحينئذ لا توجب جهالة الاسم والنسب هنا حكم الإرسال^(٣).
لأنه يقال: إن ذلك على فرض تسليمه فهو مختص بالثبوت

(١) التوحيد، الشيخ الصدوق، ص ٣٣٤، ح ٧، ب ٥٤ (البداء).

(٢) المحاسن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ج ١، ص ٢٣٤، ح ١٩٠، ب ٢٠ (ما لا لا يسع الناس جهله).

(٣) انظر: معجم مصطلحات الرجال والدراية، محمد رضا جديدي نژاد (معاصر)، ص ١٢١.

الثقة، وأحمد بن محمد بن خالد البرقي وإن كان ثقة في نفسه لكنه كان يروي عن الضعفاء وكثير الإرسال، قال النجاشي في رجاله: يروي عن الضعفاء، واعتمد المراسيل^(١).

وقال الشيخ الطوسي في الفهرست: أكثر الرواية عن الضعفاء، واعتمد المراسيل^(٢).

وقال ابن الغضائري في رجاله: طعن القميون عليه، وليس الطعن فيه، إنما الطعن في من يروي عنه؛ فإنه كان لا يبالي عمّن يأخذ، على طريقة أهل الأخبار^(٣).

ومن هنا يعامل قول أحمد بن محمد بن خالد البرقي: (عن بعض أصحابنا) معاملة المرسل.

ورواه الشيخ الكليني (ت/ ٣٢٩هـ) في الكافي عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن بعض أصحابنا، عن محمد بن عمرو الكوفي أخي يحيى، عن مرزم بن حكيم، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول نحوه^(٤).

إسناده ضعيف بأحمد بن محمد بن خالد البرقي، فهو وإن كان ثقة في نفسه لكنه كان يروي عن الضعفاء وكثير الإرسال،

(١) رجال النجاشي، ص ٧٦، رقم ١٨٢.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ٦٢، رقم ٣/٦٥.

(٣) رجال ابن الغضائري، ص ٣٩، رقم ١٠/١٠.

(٤) الكافي، ج ١، ص ١٤٨، ح ١٣، باب البداء.

فيعامل قوله: (عن بعض أصحابنا) معاملة المرسل كما تقدّم.
 ورواه الشيخ الصدوق (ت/ ٣٨١هـ) في التوحيد عن
 حمزة بن محمد العلوي، قال: أخبرنا عليّ بن إبراهيم بن هاشم،
 عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن مرزم بن حكيم، قال: سمعت
 أبا عبد الله عليه السلام يقول نحوه ^(١).

إسناده حسن:

أمّا حمزة بن محمد العلوي وعليّ بن إبراهيم بن هاشم
 وإبراهيم بن هاشم وابن أبي عمير (محمد بن أبي عمير)، فتقدّم
 توّثقهم.

وأمّا مرزم بن حكيم فهو محمد بن مرزم بن حكيم
 السباطي الأزدي، قال النجاشي عنه: (ثقة) ^(٢)، وذكره الشيخ
 في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام ^(٣)، وفي أصحاب الإمام
 الكاظم عليه السلام، وقال: (ثقة) ^(٤).

٨. رواية مقرن

روى الشيخ الكليني في الكافي عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه،
 عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم، عن الهيثم بن واقد، عن
 مقرن، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إن عبد المطلب أول من قال

(١) التوحيد، الشيخ الصدوق، ص ٣٣٣، ح ٥، ب ٥٤ (البداء).

(٢) رجال النجاشي، ص ٣٦٥، رقم ٩٨٦.

(٣) رجال الشيخ الطوسي، ص ٣١١، رقم ٤٦١٣ / ٦٣٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٤٢، رقم ٥١٠٥ / ٦.

بالبداء، يبعث يوم القيامة أمةً وحده، عليه بهاء الملوك وسياء الأنبياء^(١).

إسناده ضعيف بعبد الله بن عبد الرحمن الأصبم، قال النجاشي: ضعيف، غالٍ، ليس بشيء^(٢)، وتابعه ابن داوود في رجاله^(٣).

وقال ابن الغضائري في رجاله: ضعيف، مرتفع القول^(٤).

وقال العلامة الحلي في الخلاصة: بصري، ضعيف، غالٍ، ليس بشيء، وله كتاب في الزيارات يدلّ على خبث عظيم ومذهب متهافت، وكان من كذابة أهل البصرة^(٥).

٩. رواية المفضل بن عمر

روى الشيخ الكليني في الكافي عن بعض أصحابنا، عن ابن جمهور، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن ابن رئاب، عن عبد الرحمن بن الحجاج، عن المفضل بن عمر، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «يبعث عبد المطلب أمةً وحده، عليه بهاء

(١) الكافي، ج ١، ص ٤٤٧، ح ٢٣، باب مولد النبي صلى الله عليه وآله ووفاته.

(٢) رجال النجاشي، ص ٢١٧، رقم ٥٦٦.

(٣) رجال ابن داوود، ص ٢٥٤، رقم ٢٨١.

(٤) رجال ابن الغضائري، ص ٧٦، رقم ١٢/٨٧.

(٥) خلاصة الأفعال، ص ٣٧٢، القسم الثاني، الفصل ١٦، في العين، ج ٢،

عبدالله، رقم ٢٢.

الملوك وسياء الأنبياء وذلك أنه أول من قال بالبداء»^(١).

إسناده مرسل، وضعيف بابن جمهور، وأبيه جمهور:

أما ابن جمهور فهو محمد بن جمهور، قال النجاشي: ضعيف في الحديث، فاسد المذهب^(٢).

وذكره الشيخ الطوسي في أصحاب الرضا عليه السلام، وقال: (غال)^(٣).

وقال ابن الغضائري في رجاله: غال، فاسد الحديث، لا يكتب حديثه، رأيت له شعراً يحلل فيه محرمات الله عز وجل^(٤).

وأما جمهور، فهو جمهور بن أحمر العجلي، لم يوثق، وقد ذكره الشيخ في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام^(٥).

ورواه في الكافي أيضاً عن بعض أصحابنا، عن ابن جمهور، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن ابن رثاب، عن محمد بن سنان، عن الفضل بن عمر، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال نحو رواية عبد الرحمن بن الحجاج^(٦).

(١) الكافي، ج ١، ص ٤٤٧، ح ٢٤٤، باب مولد النبي ﷺ ووفاته.

(٢) رجال النجاشي، ص ٣٣٧، رقم ٩٠١؛ رجال ابن داوود، ص ٢٥٤، رقم ٢٨١.

(٣) رجال الشيخ الطوسي، ص ٣٦٤، رقم ١٧ / ٥٤٠٤.

(٤) رجال ابن الغضائري، ص ٩٢، رقم ١٦ / ١٣١.

(٥) رجال الشيخ الطوسي، ص ١٧٨، رقم ٦٦ / ٢١٢٨.

(٦) الكافي، ج ١، ص ٤٤٧، ح ٢٤٤، (باب مولد النبي ﷺ ووفاته).

إسناده مرسل، وضعيف بابن جمهور وأبيه، كما تقدّم في الحديث الآنف.

١٠. رواية محمد بن عيسى

روى الشيخ الكليني في الكافي عن محمد بن جعفر الرزاز الكوفي، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عمّن ذكره، عن أبي الحسن عليه السلام في بيان كيفية زيارة الإمام الكاظم عليه السلام، قال: «تقول ببغداد: (السلام عليك يا ولي الله، السلام عليك يا حجة الله، السلام عليك يا نور الله في ظلمات الأرض، السلام عليك يا من بدا الله في شأنه، أتيتك عارفاً بحقك معادياً لأعدائك فاشفع لي عند ربك)، وادع الله وسل حاجتك»، قال: «وتسلم بهذا على أبي جعفر عليه السلام»^(١).

إسناده مرسل، وضعيف بمحمد بن عيسى، وهو محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين بن موسى، فقد ضعّفه أبو جعفر بن بابويه والشيخ الطوسي^(٢)، وقد تقدم الكلام فيه.

دلالة الروايات

إنّ صحيحتي زرارة، وهشام بن سالم: «ما عبّد (عُظّم) الله بشيء مثل البداء»، صريحتا الدلالة على أنّ البداء عنصر- مشترك

(١) الكافي، ج٤، ص٥٧٨، ح١، باب (القول عند قبر أبي الحسن موسى عليه السلام وأبي جعفر الثاني وما يجزئ من القول عند كلهم عليهم السلام).

(٢) رجال النجاشي، ص٣٣٣، رقم ٨٩٦. الفهرست، الشيخ الطوسي، ص٢١٦، رقم ٦١١/٢٦.

في الإيمان الديني رافق نبوات السماء جميعاً، لم تشدَّ عنه نبوة قطُّ
ممن بعث الله منذ آدم عليه السلام إلى خاتم النبيين محمد عليه السلام.

وليس المقصود من البداء هنا هو المعنى الباطل الذي ينسب
الجهل إلى الله تعالى الله عن ذلك؛ لأنَّ هذا ممَّا يجزم العقل والنقل
ببطلانه، بل له معنى آخر صحيح سيأتي بيانه لاحقاً حاصله أن
يقرَّ العبد بأنَّ لله عزَّ وجلَّ يفعل ما يشاء ويعدم ما يشاء ويخلق
مكانه ما يشاء، ويقدم ما يشاء ويؤخر ما يشاء، ويأمر بما يشاء كيف
شاء، وما عظم الله عزَّ وجلَّ بشيء أفضل من الإقرار بأنَّ له الخلق
والأمر، والتقديم، والتأخير، وإثبات ما لم يكن ومحو ما قد كان.

لا يقال: إنَّ اطلاق لفظ الـ (بداء) يشمل المعنى الباطل له،
ولا قرينة في الروايات الآنفه على عدم إرادة هذا المعنى المحال
على الله تعالى.

لأنَّه يقال: إنَّ الروايات الآتية في بيان معنى الـ (بداء)
- والتي هي روايات كثيرة ومستفيضة - والروايات الآتية أيضاً
في نفي البداء، هي قرينة خارجية على إرادة المعنى الصحيح منه
في الروايات الآنفه.

التحليل الفلسفي للبداء

يقدم البحث الفلسفي تعليلاً للظاهرة ينطلق من تفسير نسبة
الأشياء إلى علَّتها، لينتهي إلى محصلة تفيد أنَّ البداء نسبة حاصله

للشيء إلى علته الناقصة، والقضاء نسبة إلى علته التامة.

توضيح ذلك:

إنَّ وجود كلِّ موجود من الموجودات الخارجية له نسبة إلى مجموع علته التامة التي يستحيل معها عدم الشيء، وعند ذلك يجب وجوده بالضرورة، وله نسبة إلى مقتضيه الذي يحتاج الشيء في صدوره منه إلى شرط وعدم مانع، فإذا وُجدت الشرائط وعُدمت الموانع تمت العلة التامة ووجب وجود الشيء. وإذا لم يوجد الشرط أو وُجد مانع لم يؤثر المقتضي أثره وكان التأثير للمانع، وحينئذٍ يصدق البداء، فإنَّ هذا الحادث إذا نُسب وجوده إلى مقتضيه الذي كان يظهر بوجوده خلاف هذا الحادث، كان موجوداً ظهر من علته خلاف ما كان يظهر منها، ومن المعلوم أنَّ علمه تعالى بالموجودات والحوادث مطابق لما في نفس الأمر من وجودها، فله تعالى علم بالأشياء من جهة عللها التامة، وهو العلم الذي لا بداء فيه أصلاً، وله علم بالأشياء من جهة مقتضياتها التي تكون موقوفة التأثير على وجود الشرائط و انعدام الموانع، وهذا العلم يمكن أن يظهر خلاف ما كان ظاهراً منه بفقدان شرط أو وجود مانع، وهو المراد بقوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾^(١).

(١) الكافي، ج ١، ص ١٤٦، ح ١، باب البداء، هامش رقم ١، تعليقة للعلامة السيّد محمد حسين الطباطبائي؛ بحار الأنوار، ج ٤، ص ١٢٩، هامش رقم ٢، تعليقة للسيّد الطباطبائي.

ولتوضيح نسبة الشيء إلى العلة التامة والناقصة يُضرب مثال
 بإضاءة الشمس، فنحن نعلم أنّ هذه الليلة ستقضي بعد
 ساعات وتطلع علينا الشمس فتضيء وجه الأرض، لكن إذا
 تقارن ذلك بوجود سحب في السماء أو أي مانع آخر فسيمنع
 الشمس من الإضاءة، ولكن إذا كانت الشمس فوق الأفق
 ولم يقع أي مانع مفترض بينها وبين الأرض فإنّها تضيء وجه
 الأرض لا محالة.

فطلوع الشمس وحده بالنسبة إلى الإضاءة بمنزلة العلة
 الناقصة، وطلوعها مع حلول وقته وعدم وجود أيّ حائل بينها
 وبين الأرض بالنسبة إلى الإضاءة بمنزلة العلة التامة^(١).

ب) معنى البداء

روى محدثو الإمامية روايات كثيرة ومستفيضة في بيان موقع
 البداء، والمعنى المقصود منه عند إطلاقه على الله تعالى، وهي:

١. رواية عبد الله بن سنان

روى الشيخ الكليني في الكافي عن محمد بن يحيى، عن أحمد
 ابن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن الحسن بن محبوب، عن

(١) انظر: موسوعة العلامة السيد كمال الحيدري (زيد عزه)، ج ١، الفصل الرابع،
 صص ٣٣٤ و ٣٣٥؛ الميزان في تفسير القرآن، العلامة السيّد محمد حسين
 الطباطبائي، ج ٧، صص ٩ و ١٠.

عبدالله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «ما بدأ الله في شيء إلا كان في علمه قبل أن يبدو له»^(١).

إسناده صحيح:

أما محمد بن يحيى العطار، وأحمد بن محمد بن عيسى فتقدم توثيرها.

وأما الحسين بن سعيد فهو الحسين بن سعيد بن حماد بن سعيد بن مهران الأهوازي، قال الشيخ الطوسي في الفهرست: ثقة، روى عن الرضا وأبي جعفر الثاني وأبي الحسن الثالث عليهم السلام، وأصله كوفي، وانتقل مع أخيه الحسن (رضي الله عنه) إلى الأهواز، ثم تحول إلى قم، فنزل على الحسن بن ابان، وتوفي بقم^(٢). وقال في موضع آخر: مولى علي بن الحسين عليهما السلام، صاحب المصنفات، الأهوازي، ثقة^(٣).

وقال العلامة في الخلاصة: ثقة، عين، جليل القدر^(٤).

وقال ابن داوود في رجاله: «ثقة، عظيم الشأن، صاحب المصنفات»^(٥).

(١) الكافي، ج ١، ص ١٤٨، ح ٩، باب البداء.

(٢) الفهرست، ص ١١٢، رقم ٢٣٠ / ٢٧.

(٣) رجال الشيخ الطوسي، ص ٣٥٥، رقم ٥٢٥٧ / ١٨.

(٤) خلاصة الأقوال، ص ١١٤، القسم الأول، الفصل ٦، في الحاء، ب ٢، الحسين، رقم ٤.

(٥) رجال ابن داوود، ص ٨٠، رقم ٤٧٩.

وأما الحسن بن محبوب فتقدم توثيقه.

وأما عبد الله بن سنان فهو عبد الله بن سنان بن طريف مولى بني هاشم، قال النجاشي: كوفي، ثقة، من أصحابنا، جليل، لا يطعن عليه في شيء. ثم ذكر كتبه وتعقبها بقوله: روى هذه الكتب عنه جماعات من أصحابنا؛ لعظمه في الطائفة وثقته وجلالته^(١).

وذكره الشيخ في أصحاب أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام^(٢)، وفي أصحاب أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام^(٣)، وقال في الفهرست: عبد الله بن سنان، ثقة، له كتاب^(٤).

وقال العلامة في الخلاصة: وكان كوفياً، ثقة، من أصحابنا، جليلاً، لا يطعن عليه في شيء^(٥)، وقال ابن داوود في رجاله: كوفي، ثقة، جليل، منزّه عن الطعن^(٦).

وروى الشيخ في الغيبة عن الحسين بن عليّ بن معمر، عن

(١) رجال النجاشي، ص ٢١٤، رقم ٥٥٨.

(٢) رجال الشيخ الطوسي، ص ٢٦٤، رقم ٣٧٧٨ / ٦٨٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٣٩، رقم ٥٠٣ / ١٤.

(٤) الفهرست، ص ١٦٥، رقم ٤٣٣ / ١.

(٥) خلاصة الاقوال، ص ١٩٢، القسم الأول، الفصل ١٨، في العين، ب ٣، عبد

الله، رقم ١٥.

(٦) رجال ابن داوود، ص ١٢٠، رقم ٨٧٢.

أبيه، عن عبد الله بن سنان، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام وذكر
البداء لله، فقال: «فما أخرج الله إلى الملائكة وأخرجه الملائكة إلى
الرسول، فأخرجه الرسول إلى الآدميين فليس فيه بداء»^(١).

إسناده ضعيف بالحسين بن علي بن معمر، وعلي بن
معمر:

أما الحسين بن علي بن معمر فهو مجهول، لم يذكره علماء
الرجال، وأما علي بن معمر فقد ذكره علماء الرجال دون أن
يوثقوه^(٢).

٢. رواية الفضيل بن يسار

روى الشيخ الكليني في الكافي عن محمد بن إسماعيل، عن
الفضل بن شاذان، عن حماد بن عيسى، عن ربعي بن عبد الله،
عن الفضيل بن يسار، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «العلم
علمان: فعلم عند الله مخزون لم يطلع عليه أحداً من خلقه، وعلم
وملائكته ورسله، فما علمه ملائكته ورسله فإنه سيكون، لا يكذب
نفسه ولا ملائكته ولا رسله، وعلم عنده مخزون يقدم منه ما يشاء،
ويؤخر منه ما يشاء، ويثبت ما يشاء»^(٣).

(١) الغيبة، الشيخ الطوسي، صص ٥٢ و ٥٣، ح ٤٢، الكلام على الواقعة.

(٢) رجال النجاشي، ص ٢٧٩، رقم ٧٣٨؛ الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ١٦٠،
رقم ٤٠٩ / ٣٦.

(٣) الكافي، ج ١، ص ١٤٧، ح ٦، باب البداء.

إسناده صحيح:

أما محمد بن إسماعيل فهو مشترك لكن حكم متأخرو علمائنا بتصحيح ما يرويه الكليني عن محمد بن إسماعيل، وحكمهم هذا قرينة قوية على أنه لا أحد أولئك الذين لم يوثقهم أحد علماء الرجال، وعليه فيدور الأمر فيه بين محمد بن إسماعيل بن بزيع ومحمد بن إسماعيل بن أحمد بن بشير البرمكي ومحمد بن إسماعيل بن ميمون الزعفراني:

أما محمد بن إسماعيل بن بزيع فقد قال النجاشي عنه: محمد بن إسماعيل بن بزيع أبو جعفر مولى المنصور أبي جعفر، وولد بزيع بيت، منهم حمزة بن بزيع، كان من صالحى هذه الطائفة وثقاتهم، كثير العمل، له كتب^(١)، وتابعه العلامة في الخلاصة^(٢)، وابن داوود في رجاله^(٣).

وذكره الشيخ في أصحاب أبي الحسن الثاني عليّ بن موسى الرضا عليه السلام، وقال: محمد بن إسماعيل بن بزيع، ثقة صحيح، كوفي، مولى المنصور^(٤). وذكره في أصحاب أبي جعفر محمد بن علي الثاني عليه السلام، وقال: محمد بن إسماعيل بن بزيع، من أصحاب

(١) رجال النجاشي، ص ٣٣٠، رقم ٨٩٣.

(٢) خلاصة الأقوال، ص ٢٣٨، القسم الأول، الفصل ٢٣، في الميم، ب ١، محمد، رقم ١٦.

(٣) رجال ابن داوود، ص ١٦٥، رقم ١٣١٤.

(٤) رجال الشيخ الطوسي، ص ٣٦٤، رقم ٥٣٩٣/٦.

الرضا عليه السلام ^(١).

وأما محمد بن إسماعيل بن أحمد بن بشير البرمكي فقد قال النجاشي عنه: محمد بن إسماعيل بن أحمد بن بشير البرمكي المعروف بصاحب الصومعة، أبو عبد الله، سكن قم، وليس أصله منها، ذكر ذلك أبو العباس بن نوح، وكان ثقة مستقيماً ^(٢). وقال ابن الغضائري: (ضعيف) ^(٣).

وقال العلامة في الخلاصة بعد أن ذكر اختلاف النجاشي وابن الغضائري في توثيقه: وقول النجاشي عندي أرجح ^(٤). وقال ابن داوود بعد أن ذكر اختلاف النجاشي وابن الغضائري في توثيقه أيضاً: والثقة أرجح ^(٥).

وأما محمد بن إسماعيل بن ميمون الزعفراني فقد قال النجاشي عنه: محمد بن إسماعيل بن ميمون الزعفراني أبو عبد الله، ثقة، عين، روى عن الثقات، ورووا عنه، ولقى أصحاب أبي عبد الله عليه السلام ^(٦)، وتابعه العلامة في الخلاصة ^(٧)، وابن داوود

(١) المصدر نفسه، ص ٣٧٧، رقم ٥٥٩٠ / ٦.

(٢) رجال النجاشي، ص ٣٤١، رقم ٩١٥.

(٣) رجال ابن الغضائري، ص ٩٧، رقم ١٤٦ / ٣١.

(٤) خلاصة الأقوال، ص ٢٥٨، القسم الأول، الفصل ٢٣، في الميم، ب ١، محمد، رقم ٨٩.

(٥) رجال ابن داوود، ص ١٦٥، رقم ١٣١٣.

(٦) رجال النجاشي، ص ٣٤٥، رقم ٩٣٣.

(٧) خلاصة الأقوال، ص ٢٥٩، القسم الأول، الفصل ٢٣، في الميم، ب ١، محمد، رقم ١٠١.

في رجاله^(١).

وأما الفضل بن شاذان فهو الفضل بن شاذان بن الخليل أبو محمد الأزدي النيشابوري (النيسابوري)، وحاله أشهر من أن يذكر أو يوثق، قال النجاشي عنه: وكان ثقة، أحد أصحابنا الفقهاء والمتكلمين، وله جلالة في هذه الطائفة، وهو في قدره أشهر من أن نصفه^(٢). وتابعه ابن داوود في رجاله^(٣).

وذكره الشيخ في أصحاب أبي الحسن الثالث علي بن محمد^(٤)، وفي أصحاب أبي محمد الحسن بن علي بن محمد بن علي الرضاء^(٥)، وقال في الفهرست: فقيه، متكلم، جليل القدر، له كتب ومصنفات^(٦).

وأما حماد بن عيسى فقد وصفه النجاشي في رجاله: ثقة في حديثه صدوقاً^(٧).

وذكره الشيخ في أصحاب الإمام الصادق^(٨)، وفي

(١) رجال ابن داوود، ص ١٦٥، رقم ١٣١٧.

(٢) رجال النجاشي، ص ٣٠٦، رقم ٨٤٠.

(٣) رجال ابن داوود، ص ١٥١، رقم ١٢٠٠.

(٤) رجال الشيخ الطوسي، ص ٣٨١، رقم ٥٦٢٩ / ٢.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٩٥، رقم ٥٨٨١ / ٢.

(٦) الفهرست، ص ١٩٨، رقم ٥٦٣ / ١.

(٧) رجال النجاشي، ص ١٤٢، رقم ٣٧٠.

(٨) رجال الشيخ الطوسي، ص ١٨٧، رقم ٢٢٩٤ / ١٥١.

أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام، وقال: (ثقة)^(١)، وقال في
الفهرست: (ثقة)^(٢).

وقال العلامة في الخلاصة: كان متحرزاً في الحديث، روى
عن أبي عبد الله عليه السلام عشرين حديثاً، وعن أبي الحسن
والرضا عليهما السلام، ومات في حياة أبي جعفر الثاني ولم يحفظ عنه رواية
عن الرضا عليه السلام، ولا عن أبي جعفر عليه السلام، وكان ثقة في حديثه
صدوقاً^(٣).

وقال ابن داوود في رجاله: (ثقة مولى)^(٤).

وأما ربعي بن عبد الله فهو ربعي بن عبد الله بن الجارود بن
أبي سبرة الهذلي أبو نعيم، قال النجاشي في رجاله: بصري، ثقة،
روى عن أبي عبد الله و أبي الحسن عليهما السلام، وصحب الفضيل بن يسار
وأكثر الأخذ عنه وكان خصيصاً به^(٥) وتابعه العلامة في
الخلاصة^(٦)، وابن داوود في رجاله^(٧).

(١) المصدر نفسه، ص ٣٣٤، رقم ٤٩٧٠ / ١.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ١١٥، رقم ٢٤١ / ٢.

(٣) خلاصة الأقوال، ص ١٢٤، القسم الأول، الفصل ٦، في الحاء، ب ٥، حماد،
رقم ٢.

(٤) رجال ابن داوود، ص ٨٤، رقم ٥٢٣.

(٥) رجال النجاشي، ص ١٦٧، رقم ٤٤١.

(٦) خلاصة الأقوال، ص ١٤٦، القسم الأول، الفصل ١٠، في الراء، ب ٣، ربعي،
رقم ٣.

(٧) رجال ابن داوود، ص ٩٤، رقم ٦١٠.

وذكره الشيخ في أصحاب أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام ^(١)، وقال في الفهرست: ربي بن عبد الله بن الجارود، له أصل، أخبرنا به الشيخ المفيد... ^(٢).

وأما الفضيل بن يسار فهو الفضيل بن يسار النهدي أبو القاسم، وحاله أشهر من يذكر، قال النجاشي عنه: الفضيل بن يسار النهدي أبو القاسم، عربي، بصري، صميم، ثقة، روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، ومات في أيامه ^(٣).

وقال الكشي: أجمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأولين من أصحاب أبي جعفر عليه السلام وأبي عبد الله عليهما السلام، وانقادوا لهم بالفقه، فقالوا: أفضه الأولين ستة، وذكر منهم الفضيل بن يسار ^(٤).

وذكره الشيخ في أصحاب أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام، وقال: الفضيل بن يسار النهدي، مولى، أصله كوفي، نزل البصرة، مات في حياة أبي عبد الله عليه السلام ^(٥).

وقال العلامة في الخلاصة: ثقة، عين، جليل القدر، روى عن الباقر والصادق عليهما السلام، ومات في أيام الصادق عليه السلام ^(٦).

(١) رجال الشيخ الطوسي، ص ٢٠٥، رقم ٢٦٣٤ / ٣٩.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ١٢٨، رقم ٢٩٤ / ١.

(٣) رجال النجاشي، ص ٣٠٩، رقم ٨٤٦.

(٤) اختيار معرفة الرجال، ج ٢، ص ٥٠٧، رقم ٤٣١.

(٥) رجال الشيخ الطوسي، ص ٢٦٩، رقم ٣٨٦٨ / ١٥.

(٦) خلاصة الأقوال، ص ٢٢٨، القسم الأول، الفصل ١٩، في الفاء، ب ١،

الفضيل، رقم ١.

ورواه أحمد بن محمد بن خالد البرقي في المحاسن، عن أبيه،
عن حماد بن عيسى، عن ربعي بن عبد الله، عن الفضيل بن
يسار، قال: مثله^(١).

إسناده حسن:

أما أحمد بن محمد بن خالد البرقي فهو ثقة في نفسه، قال
النجاشي: كان ثقة في نفسه، يروي عن الضعفاء واعتمد
المراسيل^(٢)، وتابعه العلامة في الخلاصة^(٣).

وذكره الشيخ في أصحاب أبي جعفر محمد بن علي
الثاني^(٤)، وقال في الفهرست: وكان ثقة في نفسه، غير أنه أكثر
الرواية عن الضعفاء واعتمد المراسيل، وصنف كتباً كثيرة^(٥).

وقال ابن الغضائري في رجاله: وليس الطعن فيه، إنما الطعن
في من يروي عنه^(٦).

وقال ابن داود: ذكرته في الضعفاء لطعن ابن الغضائري
فيه، ويقوي (عندي) ثقته، مشي أحمد بن محمد بن عيسى في

(١) المحاسن، أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ج ١، ص ٢٤٣، ح ١٣١، ب ٢٤٤
(العلم).

(٢) رجال النجاشي، ص ٧٦، رقم ١٨٢.

(٣) خلاصة الأقوال، ص ٦٣، القسم الأول، الفصل ١، في الهمزة، ب ٧، أحمد،
رقم ٧.

(٤) رجال الشيخ الطوسي، ص ٣٧٣، رقم ٥٥٢١ / ٨.

(٥) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ٦٢، رقم ٦٥ / ٣.

(٦) رجال ابن الغضائري، ص ٣٩، رقم ١٠ / ١٠.

جنازته حافياً حاسراً؛ تنصلاً مما قذفه به^(١).

وأما محمد بن خالد البرقي فقد وثقه الشيخ الطوسي^(٢)،
والعلامة في الخلاصة اعتماداً على توثيق الشيخ له^(٣)، وقال السيد
الخوئي في معجمه: «وحيث يبقَى توثيق الشيخ بلا معارض^(٤)،
وقد تقدم الكلام فيه.

وأما حماد بن عيسى وربيعي بن عبد الله والفضيل بن يسار،
فتقدم توثيقهم.

ورواه الشيخ الكليني في الكافي أيضاً عن محمد بن إسماعيل،
عن الفضل بن شاذان، عن حماد بن عيسى، عن ربيعة بن
عبدالله، عن الفضيل بن يسار، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول:
«من الأمور أمور موقوفة عند الله، يقدم منها ما يشاء ويؤخر منها
ما يشاء»^(٥).

إسناده صحيح، وقد تقدم توثيق رجاله.

ورواه البرقي في المحاسن أيضاً عن أبيه، عن حماد، عن

(١) رجال ابن داود، ص ٤٣، رقم ١٢٢.

(٢) رجال الشيخ الطوسي، ص ٣٦٣، رقم ٥٣٩١/٤.

(٣) خلاصة الأقوال، صص ٢٣٧ و ٢٣٨، القسم الأول، الفصل ٢٣، في الميم،
ب ١، محمد، رقم ١٥.

(٤) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ١٧، صص ٧١ - ٧٤،
رقم ١٠٧١٥.

(٥) الكافي، ج ١، ص ١٤٧، ح ٧، باب البداء.

ربيعي، عن فضيل، قال: مثله^(١).

إسناده حسن، وقد تقدّم توثيق رجاله.

٣. رواية سماعه

روى الشيخ الكليني في الكافي عن عليّ بن محمد ومحمد بن الحسن، عن سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شمون، عن عبد الله بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن القاسم، عن سماعه، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إن الله تبارك وتعالى علمنا ذلك وعرض ملائكته وأنبياءه ورسله، فما أظهر عليه ملائكته ورسله وأنبياءه فقد علمناه، وعلمنا استأثر به فإذا بدا لله في شيء منه أعلمنا ذلك وعرض على الأئمة الذين كانوا من قبلنا»^(٢).

إسناده ضعيف بسهل بن زياد، فقد ضعفه النجاشي^(٣)، والشيخ الطوسي في الفهرست^(٤)، وابن الغضائري^(٥)، والعلامة الحلي^(٦)، وجزم السيد الخوئي بضعفه^(٧)، قال العلامة في

(١) المحاسن، البرقي، ج ١، ص ٢٤٣، ح ١٣٢، ب ٢٤٤ (العلم).

(٢) الكافي، ج ١، ص ٢٥٥، ح ١، باب أن الأئمة عليهم السلام يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل عليهم السلام.

(٣) رجال النجاشي، ص ١٨٥، رقم ٤٩٠.

(٤) الفهرست، ص ١٤٢، رقم ٣٣٩ / ٤.

(٥) رجال ابن الغضائري، ص ٦٧، رقم ١١ / ٦٥.

(٦) خلاصة الأقوال، صص ٣٥٦ و ٣٥٧، القسم الثاني، الفصل ١١، في السين،

ب ٧، في الأحاد، سهل، رقم ٢.

(٧) معجم رجال الحديث، ج ٩، ص ٣٥٦، رقم ٥٦٣٩.

الخلاصة: اختلف قول الشيخ الطوسي (رحمه الله) فيه، فقال في موضع إنّه (ثقة)، وقال في عدة مواضع إنّه (ضعيف)، وقال النجاشي إنّه (ضعيف في الحديث، غير معتمد فيه، وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلو والكذب وأخرجه من قم إلى الري، وكان يسكنها، وقد كاتب أبا محمد العسكري عليه السلام على يد محمد بن عبد الحميد العطار، المنتصف من شهر ربيع الآخر سنة خمس وخمسين ومائتين، ذكر ذلك أحمد بن عليّ بن نوح وأحمد بن الحسين رحمهما الله)، وقال ابن الغضائري أنّه (كان ضعيفاً جداً، فاسد الرواية والمذهب، وكان أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى الأشعري أخرجه عن قم وأظهر البراءة منه، ونهى الناس عن السماع منه والرواية، ويروي المراسيل ويعتمد المجاهيل)^(١).

وقال السيد الخوئي في معجمه بعد ذكره الأقوال في سهل: وكيف كان فسهل بن زياد الأدمي ضعيف جزماً، أو أنّه لم تثبت وثاقته^(٢).

٤. رواية عليّ بن جعفر

روى الشيخ الكليني في الكافي عن عليّ بن محمد ومحمد بن الحسن، عن سهل بن زياد، عن موسى بن القاسم ومحمد بن

(١) خلاصة الأقوال، صص ٣٥٦ و ٣٥٧، القسم الثاني، الفصل ١١، في السين،

ب ٧، في الأحاد، سهل، رقم ٢.

(٢) معجم رجال الحديث، ج ٩، ص ٣٥٦، رقم ٥٦٣٩.

يحيى، عن العمركي بن علي، جميعاً عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام، قال: نحو رواية سعاة الأنفة^(١).
إسناده ضعيف بسهل بن زياد، وقد تقدم الكلام فيه آنفاً.

٥. رواية معلى بن محمد

روى الشيخ الكليني في الكافي عن الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد قال: سئل العالم عليه السلام: كيف علم الله؟ قال: «علم وشاء وأراد وقدر وقضى وأمضى، فأمضى ما قضى، وقضى ما قدر، وقدر ما أراد، فبعلمه كانت المشيئة، وبمشيئته كانت الإرادة، وبإرادته كان التقدير، وبتقديره كان القضاء، وبقضائه كان الامضاء، والعلم متقدم على المشيئة، والمشيئة ثانية، والإرادة ثالثة، والتقدير واقع على القضاء بالامضاء. فله تبارك وتعالى البداء فيما علم متى شاء، وفيما أراد لتقدير الأشياء، فإذا وقع القضاء بالامضاء فلا بداء، فالعلم في المعلوم قبل كونه، والمشيئة في المنشأ قبل عينه، والإرادة في المراد قبل قيامه، والتقدير لهذه المعلومات قبل تفصيلها وتوصيلها عياناً ووقتاً، والقضاء بالامضاء هو المبرم من المفعولات...»^(٢).

(١) الكافي، ج ١، ص ٢٥٥، ذيل حديث رقم ١، باب أن الأئمة عليهم السلام يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل عليهم السلام.

(٢) الكافي، ج ١، صص ١٤٨ و ١٤٩، ح ١٦، باب البداء.

إسناده ضعيف بمعلی بن محمد، حيث قال النجاشي عنه: مضطرب الحديث والمذهب، وكتبه قريبة^(١)، وتابعه ابن داوود في رجاله و العلامة في الخلاصة^(٢)، وذكره الشيخ في الفهرست ولم يوثقه^(٣)، وذكره في رجاله في أسماء من لم يرو عن واحد من الأئمة عليهم السلام ولم يوثقه أيضاً^(٤)، وقال ابن الغضائري في رجاله: يعرف حديثه، وينكر، ويروي عن الضعفاء، ويجوز أن يخرج شاهداً^(٥).

وقد وثقه السيد الخوئي في معجمه، حيث قال: الظاهر أن الرجل ثقة يعتمد على رواياته، وأما قول النجاشي من اضطرابه في الحديث والمذهب فلا يكون مانعاً عن وثاقته، أما اضطرابه في المذهب فلم يثبت كما ذكره بعضهم، وعلى تقدير الثبوت فهو لا ينافي الوثاقة، وأما اضطرابه في الحديث فمعناه أنه قد يروي ما يعرف، وقد يروي ما ينكر، وهذا أيضاً لا ينافي الوثاقة، ويؤكد ذلك قول النجاشي: (وكتبه قريبة)، وأما روايته عن الضعفاء على ما ذكره ابن الغضائري فهي على تقدير ثبوتها لا تضرّ

(١) رجال النجاشي، ص ٤١٨، رقم ١١١٧.

(٢) رجال ابن داوود، ص ٢٧٩، رقم ٥٠٧؛ خلاصة الاقوال، ص ٤٠٩، القسم

الثاني، الفصل ٢٢، في الميم، ب ٥، معلی، رقم ٢.

(٣) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ٢٤٧، رقم ٧٣٤ / ٢.

(٤) رجال الشيخ الطوسي، ص ٤٠٥، رقم ٥٩١٩ / ٣.

(٥) رجال ابن الغضائري، ص ٩٦، رقم ١٤١ / ٢٦.

بالعمل بما يرويه عن الثقات، فالظاهر أنّ الرجل معتمد عليه،
والله العالم^(١).

لكن الأرجح عدم قبول رواياته، إذ لم يرد فيه توثيقه من
المشايخ مع قدحهم بحديثه ومذهبه.

ورواه الشيخ الصدوق في التوحيد عن علي بن أحمد بن
محمد بن عمران الدقاق، قال: حدثنا محمد بن يعقوب، عن
الحسين بن محمد بن عامر، عن معلى بن محمد، قال مثله^(٢).
إسناده ضعيف بمعلى بن محمد، وقد تقدم الكلام فيه آنفاً،
وبقية رجاله ثقات:

أما علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق فهو من مشايخ
الصدوق، وقد ذكره مترضياً عليه^(٣).
وأما محمد بن يعقوب فهو محمد بن يعقوب بن إسحاق أبو
جعفر الكليني، وحاله أشهر من أن يذكر أو يوصف وقد تقدم
توثيقه.

وأما الحسين بن محمد بن عامر فهو من مشايخ الشيخ

(١) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ١٩، صص ٢٨٠ و ٢٨١، رقم
١٢٥٣٦.

(٢) التوحيد، الشيخ الصدوق، ص ٣٣٤، ح ٩، ب ٥٤ (البداء).

(٣) المصدر نفسه، ص ٩٩، ح ٧، ص ١٠٠، ح ٨، ب ٦، إنه عز وجل ليس بجسم
ولا صورة.

الكليني وهو من الثقات، وهو متحد مع الحسين بن محمد بن عمران الأشعري^(١).

٦. رواية سليمان المروزي

روى الشيخ الصدوق في التوحيد عن أبي محمد جعفر بن علي بن أحمد الفقيه، قال: أخبرنا أبو محمد الحسن بن محمد بن علي بن صدقة القمي، قال: حدثني أبو عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز الأنصاري الكجي، قال: حدثني من سمع الحسن بن محمد النوفلي، وفيه أنّ الإمام الرضا عليه السلام قال لسليمان المروزي في مجلس المأمون: «يا سليمان، إن من الأمور أموراً موقوفة عند الله تبارك وتعالى يقدم منها ما يشاء ويؤخر ما يشاء. يا سليمان، إنّ علياً عليه السلام كان يقول: (العلم علمان: فعلم علمه الله وملائكته ورسله، فما علمه ملائكته ورسله فإنه يكون ولا يكذب نفسه ولا ملائكته ولا رسله، وعلم عنده مخزون لم يطلع عليه أحداً من خلقه يقدم منه ما يشاء ويؤخر منه ما يشاء، ويمحو ما يشاء ويثبت ما يشاء»^(٢).

(١) انظر: رجال النجاشي، ص ٦٦، رقم ١٥٦؛ رجال الشيخ الطوسي، ص ١٨٤، رقم ٢٢٣١ / ٨٨؛ معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٢٠٩، رقم ٣٣٠٠، ضمن ترجمة الحسين بن أحمد بن عامر؛ ج ٧، صص ٨٠ و ٨١، رقم ٣٦١٠، ٣٦١١، ٣٦١٢.

(٢) التوحيد، الشيخ الصدوق، ص ٤٤٤، ح ١، ب ٦٦ (ذكر مجلس الرضا عليه السلام مع سليمان المروزي...).

إسناده مرسل، وضعيف بالحسن بن محمد بن عليّ بن صدقة القميّ، ومحمد بن عمر بن عبد العزيز الأنصاري الكجبي، والحسن بن محمد النوفلي.

أمّا الحسن بن محمد بن عليّ بن صدقة القميّ، ومحمد بن عمر بن عبد العزيز الأنصاري الكجبي، فهما مجهولان، ولم يذكرهما علماء الرجال.

وأمّا الحسن بن محمد النوفلي فهو مشترك بين الحسن بن محمد بن سهل النوفلي والحسن بن محمد بن الفضل بن يعقوب، والأول ضعيف^(١)، والثاني ثقة^(٢)، وكلاهما له تأليف مجالس الرضاء^{عليه السلام}، وقد رواه عنهما الحسن بن محمد بن جمهور؛ ولذا فالتمييز بينهما صعب.

واستظهر الوحيد البهبهاني في تعليقه على منهج المقال اتحادهما وأنها شخص واحد هو الحسن بن محمد بن الفضل الثقة^(٣).

وقد أجاد السيد الخوئي في الجواب عليه، حيث قال في

(١) رجال النجاشي، صص ٣٧ و ٣٨، رقم ٧٥؛ خلاصة الأقوال، العلامة الخلي، صص ٣٣٤، القسم الثاني، الفصل ٦، في الحاء، ب، ١، الحسن، رقم ٤٨؛ رجال ابن داوود، صص ٢٣٩، رقم ١٣٢.

(٢) رجال النجاشي، صص ٥١، رقم ١١٢؛ خلاصة الأقوال، العلامة الخلي، صص ١٠٦، القسم الأول، الفصل ٦، في الحاء، ب، ١، الحسن، رقم ٣١؛ رجال ابن داوود، صص ٧٨، رقم ٤٦٠.

(٣) تعليقه على منهج المقال، الوحيد البهبهاني، صص ١٣١ - ١٣٣.

معجمه: استظهار الاتحاد كما اختاره الوحيد، أو احتماله كما ذكره التنريشي، فبعيد جداً؛ وذلك لأن احتمال التكرار في الترجمة، في كلام النجاشي، ولا سيما مع فصل قليل، فضلاً عن استظهاره في نفسه بعيد غايته... ومما يكشف عن التغير أن النجاشي ضعف الحسن بن محمد بن سهل النوفلي ووثق الحسين بن محمد بن الفضل، فهما شخصان، ومجرد أن لكل منهما تأليف مجالس الرضا عليه السلام وقد رواه الحسن بن محمد بن جمهور لا يكشف عن الاتحاد بوجه، إذ يمكن أن يكون شخصان جمعاً وألفاً مجالس الرضا عليه السلام، وقد روى عنهما شخص واحد^(١).

٧. رواية أحمد بن محمد بن أبي نصر

روى الشيخ الطوسي في الغيبة عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، قال: «[قال] علي بن الحسين، وعلي بن أبي طالب قبله، ومحمد بن علي وجعفر بن محمد عليهما السلام: كيف لنا بالحديث مع هذه الآية ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد/ ٣٩]، فأما من قال: بأن الله تعالى لا يعلم بشيء إلا بعد كونه فقد كفر وخرج عن التوحيد»^(٢).

(١) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ٦، صص ١٣٥ - ١٣٧، رقم ٣١١٦.

(٢) الغيبة، الشيخ الطوسي، ص ٤٣٠، ح ٤٢٠، ذكر الاخبار الواردة في أنه لا تعيين لأمر خروج الإمام المنتظر.

إسناده صحيح:

أما سعد بن عبد الله فهو سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمّي أبو القاسم، قال عنه النجاشي في رجاله: شيخ هذه الطائفة وفتيها ووجهها، كان سمع من حديث العامة شيئاً كثيراً، وسافر في طلب الحديث، لقي من وجوههم الحسن بن عرفة ومحمد بن عبد الملك الدقيقي وأبا حاتم الرازي وعباس الترقفي، ولقي مولانا أبا محمد عليه السلام، ورأيت بعض أصحابنا يضعفون لقاءه لأبي محمد عليه السلام، ويقولون: هذه حكاية موضوعة عليه ^(١).

وذكره الشيخ في أصحاب أبي محمد الحسن بن علي بن محمد بن علي الرضاء عليه السلام، وقال: عاصره عليه السلام ولم اعلم أنه روى عنه ^(٢).

وذكره أيضاً في أسماء من لم يرو عن واحد من الأئمة عليهم السلام، وقال: جليل القدر، صاحب تصانيف، ذكرناها في الفهرست، روى عنه ابن الوليد وغيره، وروى ابن قولويه عن أبيه عنه ^(٣).

وقال في الفهرست: سعد بن عبد الله القمّي، يكنى أبا القاسم، جليل القدر، واسع الاخبار، كثير التصانيف، ثقة،

(١) رجال النجاشي، صص ١٧٧ و ١٧٨، رقم ٤٦٧.

(٢) رجال الشيخ الطوسي، ص ٣٩٩، رقم ٥٨٥٢ / ٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٢٧، رقم ٦١٤١ / ٦.

فمن كتبه: كتاب (الرحمة)، وهو يشتمل على كتب جماعة، منها: كتاب الطهارة، وكتاب الصلاة، وكتاب الزكاة، وكتاب الصوم، وكتاب الحجّ، وكتاب جوامع الحجّ، وكتاب الضياء في الإمامة، وكتاب مقالات الامامية، وكتاب مناقب رواة الحديث، وكتاب مثالب رواة الحديث، وكتاب في فضل قم والكوفة، وكتاب في فضل عبد الله وعبد المطلب وأبي طالب، وكتاب بصائر الدرجات أربعة أجزاء، وكتاب المنتخبات نحو من الف ورقة، وله فهرست كتب ما رواه^(١).

وقال العلامة في الخلاصة: جليل القدر، واسع الاخبار، كثير التصانيف، ثقة، شيخ هذه الطائفة وفقهها ووجهها، ولقي مولانا أبا محمد العسكري عليه السلام^(٢)، ثم حكى ما ذكره النجاشي عن بعض أصحابنا في تضعيف لقائه بالإمام العسكري عليه السلام.

وأما أحمد بن محمد بن عيسى فقد تقدم توثيقه.

وأما أحمد بن محمد بن أبي نصر فهو أحمد بن محمد بن أبي نصر (زيد)، مولى السكوني، أبو جعفر، وقيل: أبو عليّ، المعروف بالبزنطي، وحاله أشهر من أن يعرف أو يوصف، قال عنه الشيخ في الفهرست: كوفي، ثقة، لقي الرضا عليه السلام، وكان عظيم

(١) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ١٣٥، رقم ٣١٦ / ١.

(٢) خلاصة الأئوال، ص ١٥٦، القسم الاول، الفصل ١٢، في السنين، ب ٢،

المنزلة عنده، وروى عنه كتاباً^(١)، وذكره تارة في أصحاب أبي الحسن موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام، وقال: ثقة، جليل القدر^(٢)، وتارة أخرى ذكره في أصحاب أبي الحسن الثاني علي بن موسى الرضا عليه السلام، وقال: ثقة، مولى السكوني، له كتاب الجامع، روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام^(٣)، وتارة ثالثة في أصحاب أبي جعفر محمد بن علي الثاني عليه السلام^(٤).

وقال العلامة في الخلاصة: كوفي، لقي الرضا عليه السلام، وكان عظيم المنزلة عنده، وهو ثقة جليل القدر، وكان له اختصاص بابي الحسن الرضا عليه السلام وأبي جعفر عليه السلام، أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عنه، وأقرّوا له بالفقه^(٥).

لا يقال: إن الشيخ ذكر في كتابه الغيبة: وروى سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام...^(٦).

وظاهر هذا الكلام رواية الشيخ عن سعد بن عبد الله بلا

(١) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ٦١، رقم ١/٦٣.

(٢) رجال الشيخ الطوسي، ص ٣٣٢، رقم ٤٩٥٤/٣٣.

(٣) المصدر نفسه، ٣٧٣، رقم ٥/٥٥١٨.

(٤) رجال الشيخ الطوسي، ص ٣٥١، رقم ٥/٥١٩٦.

(٥) خلاصة الأقوال، ص ٦١، القسم الأول، الفصل ١، في الهمزة، ب، أحمد،

رقم ١.

(٦) الغيبة، الشيخ الطوسي، ص ٤٣٠، ح ٤٢٠، ذكر الاخبار الواردة في أنه لا

تعيين لأمر خروج الإمام المنتظر.

واسطة، وهذا أمر غير ممكن، فإنَّ سعد ابن عبد الله مات سنة (٢٩٩ هـ) أو سنة (٣٠١ هـ)، فكيف يمكن أن يروي عنه الشيخ المتولد بعد ذلك؟!

لأنَّه يقال: إنَّ الشيخ قد صرَّح في الفهرست بأنَّ سعد بن عبد الله له تصانيف كثيرة كما تقدَّم آنفًا، وقد ذكر طرقه إليها، و قال: أخبرنا بجميع كتبه ورواياته عدة من أصحابنا، عن محمد بن عليِّ بن الحسين بن بابويه، عن أبيه ومحمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، عن رجاله، قال ابن بابويه: الا كتاب المنتخبات، فلإني لم أروها عن محمد بن الحسن الا أجزاء قرأتها عليه وأعلمت على الأحاديث التي رواها محمد بن موسى الهمداني، قد رويت عنه كل ما في كتاب المنتخبات مما اعرف طريقه من الرجال الثقات، وأخبرنا الحسين بن عبيد الله وابن أبي جيد، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله^(١).

وطريق الشيخ الطوسي إليه صحيح كطريق الشيخ الصدوق، كما صرَّح بذلك السيد الخوئي في معجمه، حيث قال ضمن ترجمته لسعد بن عبد الله بعد أن ذكر عبارة الشيخ الأنفة: وطريق الصدوق إليه: أبوه، ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما) والطريق كطريق الشيخ إليه صحيح^(٢).

(١) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ١٣٥، رقم ٣١٦ / ١.

(٢) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ٩، ص ٨٣، رقم ٥٠٥٨.

٨. رواية أبي بصير

روى الشيخ الكليني في الكافي عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن جعفر بن عثمان، عن سماعه، عن أبي بصير ووهيب بن حفص، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إِنَّ اللَّهَ عَلَمِينَ: عِلْمٌ مَكْنُونٌ مَخْزُونٌ، لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا هُوَ، مِنْ ذَلِكَ يَكُونُ الْبَدَاءُ، وَعِلْمٌ عَلَيْهِ مَلَائِكَتُهُ وَرُسُلُهُ وَأَنْبِيَآءُهُ، فَنَحْنُ نَعْلَمُهُ»^(١).

الطريق الأول: عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن جعفر بن عثمان، عن سماعه، عن أبي بصير.
إسناده موثق:

أما عدة من أصحابنا فكل ما كل ما كان في كتاب (الكافي):
عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، فهم: أبو جعفر محمد بن يحيى العطار القمّي وعليّ بن موسى بن جعفر الكمندانى وأبي سليمان داوود بن كورة القمي وأبي عليّ أحمد بن إدريس بن أحمد الأشعري القمّي وأبي الحسن علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي^(٢)، وهؤلاء من الأعلام الأجلاء وقد تقدم توثيق بعضهم كمحمد بن يحيى العطار فلا حظ.

(١) الكافي، ج ١، ص ١٤٧، ح ٨، باب البداء.

(٢) انظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٨، المقدمة.

وأما أحمد بن محمد بن عيسى وابن أبي عمير محمد بن أبي عمير زياد بن عيسى، فتقدم توثيقهما.

وأما جعفر بن عثمان فهو مشترك بين جعفر بن عثمان بن شريك بن عدي الكلابي الوحيد، وجعفر بن عثمان بن زياد الرواسي، وجعفر بن عثمان صاحب أبي بصير: فأما جعفر بن عثمان بن شريك فقال ابن داوود نقلاً عن النجاشي والكشي إنّه: (ممدوح)^(١)، وأما جعفر بن عثمان بن زياد الرواسي فقال عنه العلامة في الخلاصة: روى الكشي رحمه الله عن حمدويه، عن أشياخه، أنّه: (ثقة فاضل خير)^(٢)، وقال ابن داوود عن الكشي: (ممدوح)^(٣)، وأما جعفر بن عثمان صاحب أبي بصير فقد ذكره المشايخ تحت هذا المسمى دون أن يوثقوه.

وقد ذهب بعض الأعلام منهم السيد الخوئي في معجمه، إلى اتحادهم وأتهم ليسوا سوى شخص واحد، فقد قال في معجمه ضمن ترجمة جعفر بن عثمان بن شريك: إنّ جعفر هذا هو متحد مع الرواسي الآتي لما ستعرف من أنّ الرواسيين من بني كلاب، ولتصريح الكشي بأنّ الحسين بن عثمان أخو جعفر بن عثمان

(١) رجال ابن داوود، ص ٦٣، رقم ٣١٣.

(٢) خلاصة الأفعال، ص ٩٠، القسم الأول، الفصل ٥، في الجيم، ب ١، جعفر، رقم ١١.

(٣) رجال ابن داوود، ص ٦٣، رقم ٣١٢.

الرواسي كما يأتي، وتصريح النجاشي: بأنه أخو جعفر بن عثمان بن شريك، فيتحده الرواسي مع ابن شريك الكلابي لا محالة^(١).

وقال ضمن ترجمة جعفر بن عثمان الرواسي عن الكشي في ترجمة حماد وأخويه بني عثمان بن زياد الرواسي: حمدويه، قال: سمعت أشياخي، يذكرون أنّ حماداً، وجعفرأ والحسين، بني عثمان بن زياد الرواسي - وحماد يلقب بالناب - كلهم فاضلون، خيار، ثقات. وتعقبه بقوله: أقول: الرواسيون من بني كلاب، فإنّ رواس بن الحارث الذي ينسب إليه الرواسيون، ابن كلاب ابن ربيعة، كما عن الأزهري، ويدلّ عليه أنّ أفلح بن حميد وصفه الشيخ بالرواسي الكلابي، كما تقدّم في ترجمته^(٢).

وقال ضمن ترجمة جعفر بن عثمان صاحب أبي بصير: أقول: إنّه متحد مع سابقه (جعفر بن عثمان الرواسي): أولاً: من جهة بُعد أن يكون المسمى بهذا الاسم رجلين، لكل منهما كتاب يتعرض النجاشي لأحدهما، ويتعرض للآخر، وثانياً: إنّ الشيخ لم يتعرض في رجاله، إلا لجعفر بن عثمان الرواسي فلو كان هذا غيره لتعرض له، كما تعرض له في الفهرست، مع أنّ تأليف الفهرست كان قبل تأليف الرجال على ما صرح به في عدة موارد، ومما يؤيد ذلك أنّ الصدوق روى في الفقيه عن جعفر بن

(١) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ٥، ص ٤٧، رقم ٢١٩٥.

(٢) المصدر نفسه، ج ٥، صص ٤٧ و ٤٨، رقم ٢١٩٧.

عثمان، من غير توصيف، كما ذكره في المشيخة، وهذا يكشف عن الاتحاد، وإلا لزم عليه تعيين المراد^(١).

وأما سماعه فهو سماعه بن مهران بن عبد الرحمن الحضرمي، مولى عبد بن وائل بن حجر الحضرمي، قال النجاشي: روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، ومات بالمدينة، ثقة ثقة^(٢).

وذكره الشيخ في أصحاب أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام^(٣)، وفي أصحاب أبي الحسن موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام، وقال: سماعه بن مهران، مولى حضرموت، ويقال: مولى خولان، كوفي، له كتاب، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، واقفي^(٤).

وقال العلامة في الخلاصة: ثقة ثقة، وكان واقفياً^(٥).

وقد ذهب السيد الخوئي إلى وثاقته، وحجية رواياته، وعدم وقفه، فقد قال في معجمه: لا إشكال في وثاقة سماعه بن مهران، وحجية روايته بناءً على ما هو الصحيح من حجية خبر الثقة وإن

(١) المصدر نفسه، ج ٥، صص ٤٨ و ٤٩، رقم ٢١٩٨.

(٢) رجال النجاشي، صص ١٩٣ و ١٩٤، رقم ٥١٧.

(٣) رجال الشيخ الطوسي، ص ٢٢١، رقم ٢٩٥٨ / ١٩٦.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٣٧، رقم ٥٠٢١ / ٤.

(٥) خلاصة الأقوال، ص ٣٥٦، القسم الثاني، الفصل ١١، في السين، ب، ٧، في

الأحد، سماعه، رقم ١.

لم يكن عادلاً، وأما بناء على اختصاص الحجية بخبر العادل، فربما يتوهم عدم حجية روايته من جهة وقفه؛ ولذلك ذكره العلامة وابن داوود في القسم الثاني (من لا يعتمد على رواياتهم)... فقد صرح الصدوق (قدس سره) بأن سماعه واقفي... وتبعه على ذلك الشيخ في رجاله، وظاهر كلام النجاشي من تكرار كلمة (ثقة) وعدم التعرض لوقفه عدم وقفه، وهذا هو الظاهر، فإن سماعه من أجل الرواة ومعاريفهم فلو كان واقفياً لشاع وذاع، كيف ولم يتعرض لوقفه البرقي والكشي وابن الغضائري، ولم ينسب القول به إلى غير الصدوق (قدس سره)؟!!

ويؤيد عدم وقفه ما رواه أبو عمرو والكشي في ترجمة زرعة بن محمد: قال: سمعت حمدويه، قال: زرعة بن محمد الحضرمي واقفي. حدثني علي بن محمد بن قتيبة، قال: حدثني الفضل، قال: حدثنا محمد بن الحسن الواسطي، ومحمد بن يونس، قالوا: حدثنا الحسن بن قياما الصيرفي، قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام وقلت: جعلت فداك ما فعل أبوك؟ قال: «مضى، كما مضى آباؤه»، فقلت: فكيف أصنع بحديث حدثني به زرعة بن محمد الحضرمي، عن سماعه بن مهران أنّ أبا عبد الله عليه السلام قال: «إنّ ابني هذا فيه شبه من خمسة أنبياء، يحسد كما حسد يوسف عليه السلام، ويغيب كما غاب يونس»، وذكر ثلاثة آخر، قال: «كذب زرعة ليس

هكذا حديث سماعه، إنما قال صاحب هذا الامر - يعني القائم عليه السلام - فيه شبه من خمسة أنبياء لم يقل ابني».

وما رواه محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى وأحمد بن محمد، عن محمد بن الحسين، عن أبي طالب، عن عثمان بن عيسى، عن سماعه بن مهران، قال: كنت أنا وأبو بصير ومحمد بن عمران مولى أبي جعفر عليه السلام في منزله بمكة، فقال محمد بن عمران: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «نحن اثنا عشر محدثاً»، فقال له أبو بصير سمعت من أبي عبد الله عليه السلام؟ فحلفه مرة أو مرتين أنه سمعه، فقال أبو بصير: لكني سمعته من أبي جعفر عليه السلام ^(١).

وأما أبو بصير فهو يحيى بن القاسم أبو بصير الأسدي، وقيل: أبو محمد، وقد اختلف قول علمائنا فيه، قال عنه النجاشي: ثقة، وجيه، روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام، وقيل: يحيى بن أبي القاسم، واسم أبي القاسم إسحاق، وروى عن أبي الحسن موسى عليه السلام، له كتاب يوم وليلة ^(٢).

وذكره الشيخ تارة في أصحاب أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين عليه السلام ^(٣)، وتارة أخرى في أصحاب أبي الحسن موسى بن

(١) معجم رجال الحديث، ج ٩، ص ٣١٣، رقم ٥٥٥٤.

(٢) رجال النجاشي، ص ٤٤١، رقم ١١٨٧.

(٣) رجال الشيخ الطوسي، ص ١٤٩، رقم ١٦٥١ / ٣.

جعفر الكاظم عليه السلام، وقال: (واقفي)^(١)، وروى الكشي ما يتضمن ذلك^(٢)، وقال عن محمد بن مسعود أنه سأل علي بن الحسن بن فضال عن أبي بصير، فقال: هل يتهم بالغلو؟ فقال: أمّا الغلو: فلا، لم يتهم، ولكن كان مخلطاً^(٣).

وقد حكى العلامة في الخلاصة هذه الأقوال وتعقبها بقوله: والذي أراه العمل بروايته، وإن كان مذهبه فاسداً^(٤).

الطريق الثاني: عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن جعفر بن عثمان، عن وهيب بن حفص، عن أبي بصير.

إسناده موثق:

أمّا وهيب بن حفص فهو مشترك بين وهيب بن حفص الجريري، وبين وهيب بن حفص النخاس، وقد وثق الجريري دون النخاس، لكن الأرجح هو اتحادهما، قال عنه النجاشي في رجاله: وهيب بن حفص أبو علي الجريري، مولى بني أسد، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، ووقف، وكان ثقة، وصنف كتباً: كتاب تفسير القرآن وكتاب في الشرائع مبوب، أخبرنا الحسين،

(١) المصدر نفسه، ص ٣٤٦، رقم ٥١٧٢ / ١٦.

(٢) اختيار معرفة الرجال، ج ٢، ص ٧٧٢، رقم ٩٠١.

(٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٠٥، رقم ٢٩٦ ضمن ترجمة محمد بن مسعود.

(٤) خلاصة الأقوال، صص ٤١٦ و ٤١٧، القسم الثاني، الفصل ٢٦، في الباء،

ب ١، يحيى، رقم ٣.

قال: حدثنا أحمد بن جعفر، عن حميد، عن الحسن بن سماعه عنه^(١).
وقال أيضاً: وهيب بن حفص النخاس له كتاب ذكره
سعد^(٢).

وقال الشيخ الطوسي في الفهرست: وهيب بن حفص، له
كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن، عن سعد
والحميري، عن محمد بن الحسين، عنه^(٣).
وذكره في أصحاب أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام،
وقال: وهيب بن حفص^(٤).

وقال ابن داوود في رجاله: وهيب بن حفص النخاس لم
(جش) له كتاب ذكره سعد^(٥).

وقال السيد الخوئي ضمن ترجمة وهيب بن حفص النخاس:
إنَّ الشيخ ذكر في سابقه أنَّ سعد بن عبد الله روى عن محمد بن
الحسين كتابه، ولكنَّ سعداً لم يكن في طريق النجاشي، بل إنَّه
رأى أنَّ سعداً ذكر أنَّ للمترجم كتاباً وذكره فتخيل أنَّه مغاير
لسابقه.

لكن الظاهر أنَّ ما ذكره سعد هو وهيب بن حفص

(١) رجال النجاشي، ص ٤٣١، رقم ١١٥٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٣١، رقم ١١٦٠.

(٣) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ٢٥٧، رقم ٧٨٠ / ١.

(٤) رجال الشيخ الطوسي، ص ٣١٧، رقم ٤٧٣٢ / ٢٧.

(٥) رجال ابن داوود، ص ١٩٨، رقم ١٦٥٤.

الجريري، فإنَّ سعداً هو الذي روى كتاب الجريري بواسطة محمد بن الحسين، فالجريري هو النحاس بعينه، ولذلك لم يذكر الشيخ لا في الفهرست، ولا في الرجال وهيب بن حفص، إلا مرة واحدة.

نعم، لو ثبت التغاير فما تقدم بعنوان الجريري ثقة دون النحاس^(١).

ورواه محمد بن الحسن بن فروخ الصفار (ت/ ٢٩٠هـ) في بصائر الدرجات عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن ابن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ لِنَبِيِّهِ: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ فَمَا أَنْتَ بِمَلُومٌ﴾ [الذاريات/ ٥٤]، أَرَادَ أَنْ يَعَذِّبَ أَهْلَ الْأَرْضِ، ثُمَّ بَدَأَ اللَّهُ، فَنَزَلَتِ الرَّحْمَةُ، فَقَالَ: ﴿ذَكَّرْتُ يَا مُحَمَّدُ ﴿فَلِإِنَّ الدَّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات/ ٥٥]، فَرَجَعْتَ مِنْ قَابِلٍ»، فَقُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: جُعِلَتْ فِدَاكَ إِنِّي حَدَّثْتُ أَصْحَابَنَا، فَقَالُوا: بَدَأَ اللَّهُ مَا لَمْ يَكُنْ فِي عِلْمِهِ؟! قَالَ: فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ، عِلْمُهُ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَعِلْمُ نَبِيهِ إِلَى مَلَائِكَتِهِ وَرَسُولِهِ، فَمَا نَبِيهِ إِلَى مَلَائِكَتِهِ فَقَدْ انْتَهَى إِلَيْنَا»^(٢).

(١) معجم رجال الحديث، ج ٢٠، صص ٢٣٨ و ٢٣٩، رقم ١٣٢٢٦.

(٢) بصائر الدرجات، ص ١٣٠، ب ٢١ (في الأئمة عليهم السلام) انه صار إليهم جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء وأمر العالمين).

إسناده ضعيف بالقاسم بن محمد، وابن أبي حمزة:
 أما القاسم بن محمد فهو القاسم بن محمد الجوهري، كوفي،
 سكن بغداد، ذكره النجاشي ولم يوثقه، وقال عنه: روى عن
 الإمام موسى بن جعفر عليه السلام، له كتاب، أخبرنا أبو عبد الله بن
 شاذان، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا سعد
 وعبد الله بن جعفر، قالوا: حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى، عن
 الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، بكتابه ^(١).

وكذا الشيخ في الفهرست، قال: له كتاب، أخبرنا به المفيد،
 عن ابن بابويه، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن أحمد بن محمد
 وأحمد بن أبي عبد الله، عن أبي عبد الله البرقي والحسين بن
 سعيد، عنه ^(٢).

وقال العلامة في الخلاصة: من أصحاب أبي الحسن
 الكاظم عليه السلام، واقفي، لم يلق أبا عبد الله عليه السلام ^(٣).

وقد ذكره الشيخ تاره في أصحاب أبي عبد الله جعفر بن
 محمد الصادق عليه السلام ^(٤)، وتارة أخرى في أصحاب أبي الحسن
 موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام، وقال: (واقفي) ^(٥)، وتارة ثالثة في

(١) رجال النجاشي، ص ٣١٥، رقم ٨٦٢.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ٢٠١، رقم ٥٧٤ / ١.

(٣) خلاصة الاقوال، ص ٣٨٨، القسم الثاني، الفصل ١٩، في القاف، ب ١،
 القاسم، رقم ١.

(٤) رجال الشيخ الطوسي، ص ١٥٣، رقم ١٦٩٦ / ٢.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٤٢، رقم ٥٠٩٥ / ١.

أساء من لم يرو عن واحد من الأئمة عليهم السلام ^(١).

وقال ابن داوود في رجاله: إنَّ الشيخ ذكر القاسم بن محمد الجوهري في رجال الكاظم عليه السلام، وقال: (كان واقفياً)، وذكر في باب من لم يرو عن الأئمة عليهم السلام (القاسم بن محمد الجوهري، روى عنه الحسين بن سعيد)، فالظاهر أنَّه غيره، والأخير ثقة ^(٢).

وقال السيد الخوئي في معجمه: لا ينبغي الشك في اتحاد القاسم بن محمد الجوهري، وأمَّا ما ذكره الشيخ في أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام وفيمن لم يرو عنهم عليهم السلام، فهو لا يدلُّ على التغير، فإنَّ ذلك قد تكرر في كلامه ^(٣) ثم ذكر كلام ابن داوود الانف واستظهاره التغير وحكمه بوثاقة الأخير، وتعبه بقوله: ولم يظهر أنَّه إلى أي شيء استند في توثيقه الأخير ^(٤)، ثم ذكر الوجوه التي أُستدلَّ بها على وثاقته القاسم بن محمد الجوهري وردّها جميعاً ^(٥).

فترجمة المشايخ للقاسم بن محمد الجوهري من دون أن يوثقوه وفساد مذهبه وإجادة السيد الخوئي في ردِّ ما استدلَّ به في توثيقه، تجعلنا نحجم عن قبول روايته.

(١) المصدر نفسه، ص ٤٣٦، رقم ٦٢٤٤ / ٥.

(٢) رجال ابن داوود، ص ١٥٤، رقم ١٢١٩.

(٣) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ١٥، ص ٥٢، رقم ٩٥٦٤.

(٤) المصدر نفسه، ج ١٥، ص ٥٢، رقم ٩٥٦٤.

(٥) المصدر نفسه، ج ١٥، صص ٥٦ و ٥٧، رقم ٩٥٦٤.

وأما ابن أبي حمزة فهو عليّ بن أبي حمزة - واسم أبي حمزة سالم - البطائني أبو الحسن مولى الأنصار، كوفي، وكان قائد أبي بصير يحيى بن القاسم، ذكره النجاشي ولم يوثقه، وقال: وهو أحد عمد الواقعة^(١).

وكذا الشيخ في الفهرست، قال: عليّ بن أبي حمزة البطائني، واقفي المذهب^(٢)، وذكره تارة في أصحاب أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام^(٣)، وتارة أخرى في أصحاب أبي الحسن موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام، وقال: عليّ بن أبي حمزة البطائني الأنصاري، قائد أبي بصير، واقفي، له كتاب^(٤).

وقد لعنه ابن داود، وقال: علي بن أبي حمزة - لعنه الله - أصل الوقف^(٥).

وقال العلامة في الخلاصة: ابن أبي حمزة البطائني ضعيف جداً^(٦)، وقال عن أبي الحسن عليّ بن الحسن بن فضال: عليّ بن أبي حمزة كذاب واقفي، متهم ملعون، وقد رويت عنه أحاديث

(١) رجال النجاشي، ص ٢٤٩، رقم ٦٥٦.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ١٦١، رقم ٤١٨ / ٤٥.

(٣) رجال الشيخ الطوسي، ص ٢٤٥، رقم ٣٤٠٢ / ٣١١.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٣٩، رقم ٥٠٤٩ / ١٠.

(٥) رجال ابن داود، ص ٨٣، رقم ١٠٧ / ٣٢.

(٦) خلاصة الاقوال، ص ١٨١، القسم الاول، الفصل ١٨، في العين، ب ١، علي،

كثيرة، وكتبت عنه تفسير القرآن كله من أوله إلى آخره إلا أنني لا أستحل أن أروي عنه حديثاً واحداً^(١).

وقد استدلل بوجوه على وثاقته و لكن السيد الخوئي ذكره في معجمه وأجاد في ردّ وثاقته^(٢)، ثم قال: فلا يمكن الحكم بوثاقته، وبالنتيجة يعامل معه معاملة الضعيف^(٣).

٩. رواية حمران بن أعين

روى الشيخ الكليني في الكافي عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال، عن ابن بكير، عن زرارة، عن حمران، عن أبي جعفر^(عليه السلام)، قال: سألته عن قول الله عزّ وجل: ﴿قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلًا مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الأنعام / ٢]، قال: «هما أجلان، أجل محتوم وأجل موقوف»^(٤).

إسناده موثق:

أمّا محمد بن يحيى، فهو محمد بن يحيى العطار، فقد تقدم توثيقه.

وأمّا أحمد بن محمد، فهو أحمد بن محمد بن عيسى، وقد تقدم

(١) خلاصة الاقوال، ص ٣٦٣، القسم الثاني، الفصل ١٦، في العين، ب ١، علي، رقم ١.

(٢) معجم رجال الحديث، ج ١٢، صص ٢٤٥ و ٢٤٦، رقم ٧٨٤٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٤٦، رقم ٧٨٤٦.

(٤) الكافي، ج ١، ص ١٤٧، ح ٤، باب البداء.

توثيقه أيضاً.

وأما ابن فضال فهو الحسن بن عليّ بن فضال، ذكره الشيخ في أصحاب أبي الحسن الثاني عليّ بن موسى الرضا عليه السلام، وقال: الحسن بن عليّ بن فضال، مولى لTIM الرباب، كوفي، ثقة^(١)، وقال في الفهرست: روى عن الرضا عليه السلام وكان خصيصاً به، كان جليل القدر، عظيم المنزلة، زاهداً ورعاً، ثقة في الحديث وفي رواياته، له كتب^(٢) وتابعه العلامة الحلي في الخلاصة^(٣)، وابن داوود في رجاله^(٤).

وأما ابن بكير فهو عبد الله بن بكير بن أعين بن سنسن أبو علي الشيباني مولاهم^(٥)، ذكره الشيخ في أصحاب أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام^(٦)، وقال في الفهرست: عبد الله بن بكير، فطحي المذهب، إلا إنه ثقة، له كتاب، رويناه بالاسناد الأول عن ابن بطة، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن عليّ بن

(١) رجال الشيخ الطوسي، ص ٣٥٤، رقم ٥٢٤١ / ٢.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ٩٨، رقم ١٦٤ / ٤؛ خلاصة الأقوال، العلامة الحلي، ص ٩٨، القسم الأول، الفصل ٦، في الحاء، ب ١، الحسن، رقم ٢؛ رجال ابن داوود، ص ٧٦، رقم ٤٤٢.

(٣) خلاصة الأقوال، العلامة الحلي، ص ٩٨، القسم الأول، الفصل ٦، في الحاء، ب ١، الحسن.

(٤) رجال ابن داوود، ص ٧٦، رقم ٤٤٢.

(٥) رجال النجاشي، ص ٢٢٢، رقم ٥٨١.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٢٢، رقم ٥٨١.

فضّال، عنه^(١).

وقال الكشي: قال محمد بن مسعود: عبد الله بن بكير وجماعة من الفطحية هم فقهاء أصحابنا، منهم ابن بكير، وابن فضال يعني الحسن بن عليّ، وعمار الساباطي، وعليّ بن أسباط، وبنو الحسن بن عليّ بن فضّال عليّ وأخواه، ويونس بن يعقوب ومعاوية بن حكيم، وعد عدة من أجلة العلماء^(٢).

وقال العلامة في الخلاصة بعد أن ذكر قول الشيخ والكشي في ابن بكير: فانا اعتمد على روايته، وإن كان مذهبه فاسداً^(٣).

وقال السيد الخوئي في معجمه بعد ذكره توثيق المشايخ لعبدالله بن بكير: قد عرفت توثيق عبد الله بن بكير من الشيخ، والمفيد، وعليّ بن إبراهيم، وعد الكشي إياه من أصحاب الاجماع، فلا ينبغي الاشكال في وثاقته وإن كان فطحياً^(٤).

وأما زرارة فحاله أشهر من أن يذكر وقد تقدم توثيقه أيضاً. وأما حمران، فهو حمران بن أعين الشيباني أخو زرارة، ذكره الشيخ في أصحاب أبي جعفر محمد بن عليّ بن الحسين عليه السلام، وقال: حمران بن أعين الشيباني، مولاهم، يكنى أبا الحسن، وقيل:

(١) رجال الشيخ الطوسي، ص ٢٣٠، رقم ٣١١٨ / ٢٧.

(٢) اختيار معرفة الرجال، ج ٢، ص ٦٣٥، رقم ٦٣٩.

(٣) خلاصة الأفعال، ص ١٩٥، القسم الأول، الفصل ١٨، في العين، ب ٣،

عبدالله، رقم ٢٤.

(٤) معجم رجال الحديث، ج ١١، صص ١٣١ و ١٣٢، رقم ٦٤٧٥.

أبو حمزة، تابعي^(١). وذكره في أصحاب أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام، وقال: حمران بن أعين الشيباني، مولى، كوفي، تابعي^(٢)، وعده من الممدوحين في فصل (ذكر طرف من أخبار السفراء) في كتابه (الغيبة)، حيث قال: فصل في (ذكر طرف من أخبار السفراء) الذين كانوا في حال الغيبة، وقبل ذكر من كان سفيراً حال الغيبة نذكر طرفاً من أخبار من كان يختص بكل إمام، ويتولى له الأمر على وجه من الأيجاز، ونذكر من كان ممدوحاً منهم حسن الطريقة، ومن كان مذموماً سيئ المذهب؛ ليعرف الحال في ذلك... فمن المحمودين حمران بن أعين، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، عن أبي جعفر محمد بن سفيان البزوفري، عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي بن فضال، عن عبد الله بن بكير، عن زرارة، قال: قال أبو جعفر عليه السلام - وذكرنا حمران بن أعين - فقال: (لا يرتد والله أبداً)، ثم أطرق هنيئاً، ثم قال: (أجل، لا يرتد والله أبداً)^(٣).

وقال العلامة في الخلاصة: كوفي، مولى، تابعي مشكور^(٤).

وقال ابن داوود عن الكشي: (ممدوح معظم)^(٥).

(١) رجال الشيخ الطوسي، ص ١٣٢، رقم ١٣٦٢ / ٤١.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٩٤، رقم ٢٤١٥ / ٢٧٢.

(٣) الغيبة، صص ٣٤٥ و ٣٤٦، رقم ٢٩٦.

(٤) خلاصة الأوقال، ص ١٣٤، القسم الأول، الفصل ٦، في الحاء، ب ١٥، في

الأحاد، حمران، رقم ٥.

(٥) رجال ابن داوود، ص ٨٥، رقم ٥٢٨.

وقد وردت في مدحه رواية كثيرة، أورد بعضها الوحيد البهبهاني في تعليقه على منهج المقال، وتعقبها بقوله: إنَّ الاخبار الواردة في الرجال وفي كتب الاخبار بما تواتر في مدحه، حتَّى أنَّه يظهر منها أنَّه كان أجل وأحسن من زرارة^(١).

وقد تتبع السيد الخوئي جُلَّ هذه الروايات المادحة لحمران بن أعين الشيباني، وتعقبها بقوله: وهذه الروايات وإن كانت أكثرها ضعيفة السند، إلا أنَّ في المعتمدة منها كفاية في إثبات جلاله حمران، وقد تقدم في ترجمة أويس القرني حديث أسباط بن سالم عن أبي الحسن موسى عليه السلام، أنَّ حمران بن أعين من حوارى محمد بن عليّ وجعفر بن محمد عليهما السلام^(٢).

ورواه محمد بن الحسن بن فروخ الصفار في بصائر الدرجات عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن عليّ بن رثاب، عن سدير، قال: سمعت حمران بن أعين يستل عن أبي جعفر عليه السلام عن قول الله تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة/ ١١٧]: قال أبو جعفر: (إن الله ابتدع الأشياء كلها على غير مثال كان قبله، وابتدع السماوات والأرض ولم يكن قبلهن سماوات والأرضون، أما تسمع لقلوه تعالى: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود/ ٧])، فقال له حمران بن أعين: أرأيت قوله: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ

(١) تعليقة على منهج المقال، الوحيد البهبهاني، ص ١٥٩.

(٢) معجم رجال الحديث، ج ٧، ص ٢٧٣، رقم ٤٠٢٧.

أَحَدًا ﴿[جن / ٢٦]، فقال له أبو جعفر عليه السلام: ﴿إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمَنْ خَلْفِهِ رَصَدًا﴾ [جن/٢٧]، وكان والله محمد ممن ارتضى، وأما قوله: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ﴾ فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَالِمٌ بِمَا غَابَ عَنْ خَلْقِهِ، فَمَا يَقْدِرُ مِنْ شَيْءٍ وَيَقْضِيهِ فِي عِلْمِهِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُ وَقَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهُ إِلَى الْمَلَائِكَةِ، فَذَلِكَ يَا حِمْرَانَ عِلْمٌ مَوْقُوفٌ عِنْدَهُ إِلَيْهِ فِيهِ الْمَشِيئَةُ، فَيَقْضِيهِ إِذَا أَرَادَ وَيَبْدُو لَهُ فِيهِ، فَلَا يَمْضِيهِ، فَأَمَّا الْعِلْمُ الَّذِي يَقْدَرُهُ اللَّهُ وَيَمْضِيهِ فَهُوَ الْعِلْمُ الَّذِي انْتَهَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ إِلَيْنَا»^(١).

إسناده حسن:

أما أحمد بن محمد بن محمد فهو أحمد بن محمد بن عيسى وقد تقدم توثيقه، وكذا الحسن بن محبوب وعلي بن رثاب.
وأما سدير فهو سدير بن حكيم، يكنى أبا الفضل، من الكوفة، مولى، ذكره الشيخ تارة في أصحاب السجادة عليه السلام^(٢)، وأخرى في أصحاب الباقر عليه السلام^(٣)، وتارة ثالثة في أصحاب الصادق عليه السلام^(٤)، وعده ابن شهر آشوب من خواص أصحاب الإمام الصادق عليه السلام^(٥).

(١) بصائر الدرجات، ص ١٣٣، ح ١، نادر من الباب.

(٢) رجال الشيخ الطوسي، ص ١١٤، رقم ١١٣٤ / ٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٣٧، رقم ١٤٤٢ / ١٥.

(٤) رجال الشيخ الطوسي، ص ٢٢٣، رقم ٢٩٩٤ / ٢٣٢.

(٥) مناقب آل أبي طالب، ابن شهر آشوب، ج ٣، ص ٤٠٠، باب إمامة أبي عبد الله جعفر الصادق عليه السلام.

وقال الكشي: حدثنا علي بن محمد القتيبي، قال: حدثنا الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن بكر بن محمد الأزدي، قال: وزعم لي زيد الشحام، قال: إني لأطوف حول الكعبة وكفّي في كفّ أبي عبد الله عليه السلام، فقال ودموعه تجري على خديه: «يا شحاتم، ما رأيت ما صنع ربي إليّ»، ثم بكى ودعا، ثم قال لي: «يا شحام، إني طلبت إلى الهي في سدير وعبد السلام بن عبد الرحمن - وكانا في السجن - فوهبها لي، وخلي سبيلهما»^(١).

رواها عنه العلامة في الخلاصة وتعقبها بقوله: وهذا حديث معتبر يدلّ على علو مرتبتها^(٢).

ورواها السيد الخوئي في معجمه عن الكشي أيضاً وتعقبها بقوله: هذه الرواية وإن وصفها العلامة بالمعتبرة، إلا أنّها ضعيفة؛ فإنّ عليّ بن محمد القتيبي وإن كان من مشايخ الكشي إلا أنّه لم يرد فيه توثيق، وعلى تقدير تسليم اعتبارها فلا تدلّ الرواية على وثاقة سدير ولا على حسنه، بل غاية ما تدلّ عليه أنّ الإمام عليه السلام كان يحبه ويعطف عليه، ويكفي في ذلك كونه شيعياً وموالياً لأهل البيت عليهم السلام^(٣).

(١) اختيار معرفة الرجال، ج ٢، ص ٤٧٠، رقم ٣٧٢.

(٢) خلاصة الأقوال، ص ٤٦٥، القسم الأول، الفصل ١٢، في السين، ب ١٠، في الأحاد، سدير، رقم ٣.

(٣) معجم رجال الحديث، ج ٩، ص ٣٧، رقم ٤٩٩٢.

وقال ابن داوود في رجاله عن النجاشي والكشي:
(ممدوح)^(١).

وقال العلامة في الخلاصة وابن داوود في رجاله، عن علي بن أحمد العقيقي: سدير الصيرفي اسمه سلمة، كان مخلطاً^(٢).
ولا عبرة بذلك، إذ إن العقيقي لم تثبت وثاقته^(٣)، على أن التخليط بمعنى رواية المعروف والمنكر، وهذا لا ينافي وثاقة الراوي^(٤).

وقد وردت في سدير مجموعة من الروايات، بعضها في مدحه والأخرى في قدحه، وقد تتبعها السيد الخوئي في معجمه، وتعبها بقوله: لا يمكن الاستدلال بشيء من الروايات على مدح سدير ولا على قدحه، لكنّه مع ذلك يحكم بأنه ثقة من جهة شهادة علي بن إبراهيم في تفسيره بوثاقته^(٥).
وأما حرمان بن أعين فتقدم توثيقه آنفاً.

ورواه في البصائر أيضاً عن عبد الله بن محمد، عن الحسن بن

(١) رجال ابن داوود، ص ١٠١، رقم ٦٧٢.

(٢) خلاصة الأقوال، ص ٤٦٥، القسم الأول، الفصل ١٢، في السين، ب ١٠، في الأحاد، سدير، رقم ٣؛ رجال ابن داوود، ص ١٠١، رقم ٦٧٢.

(٣) انظر: الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ١٦٢، رقم ٤٢٤ / ٥١؛ رجال الشيخ الطوسي، ص ٤٣٤، رقم ٣٢١٧ / ٦٠؛ خلاصة الأقوال، العلامة الحلبي، ص ٣٦٥، القسم الثاني، الفصل ١٦، في العين، ب ١، علي، رقم ١٢.

(٤) معجم رجال الحديث، ج ٩، ص ٣٩، رقم ٤٩٩٢.

(٥) المصدر نفسه، ج ٩، ص ٣٩، رقم ٤٩٩٢.

محبوب، بهذا الإسناد، وزاده فيه: «فما يقدر من شيء ويقضيه في علمه أن يخلقه وقبل أن يقضيه في علمه أن يخلقه وقبل أن يقضيه إلى ملائكته، وذلك يا حمران علم مقدم موقوف عنده غير مقتضى، لا يعلمه غيره، إليه فيه المشية، فيقضيه إذا أراد...»^(١).

إسناده ضعيف بعبد الله بن محمد، وهو عبد الله بن محمد بن عيسى، الملقب بـ (بنان) على ما ذكره النجاشي ضمن ترجمته لمحمد بن سنان^(٢)، والكشي ضمن ترجمته لأخيه أحمد بن محمد بن عيسى حيث ذكره معه^(٣).

ولم يرد فيه جرح ولا تعديل، لكن ألمح الوحيد في تعليقه على منهج المقال إلى وثاقته؛ لرواية الثقة عنه، فقد قال: روى عنه محمد بن أحمد بن يحيى، ولم يستثن روايته، وفيه إشعار بالاعتماد عليه، بل لا يبعد الحكم بوثاقته أيضاً^(٤)، وقد تعقبه السيد الخوئي بقوله: تقدم في المدخل أنه لا يمكن الحكم بوثاقه رجل بذلك^(٥).

١٠. رواية هشام بن سالم

روى الشيخ الكليني في الكافي عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في

(١) بصائر الدرجات، ص ١٣٣، ح ٢، نادر من الباب.

(٢) رجال النجاشي، ص ٣٢٨، رقم ٨٨٨.

(٣) اختيار معرفة الرجال، ج ٢، ص ٧٩٩، رقم ٩٨٩.

(٤) تعليقه على منهج المقال، ص ١٠٠.

(٥) معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ٢٧٣، رقم ١٨٩٥.

بيان قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ [الرعد / ٣٩]، قال: «وهل يمحي إلا ما كان ثابتاً وهل يثبت إلا ما لم يكن؟!»^(١).
إسناده حسن، وقد تقدّم توثيق رجاله.

ورواه الشيخ الصدوق في (عيون أخبار الرضا عليه السلام) عن محمد بن علي ماجيلويه، حيث قال: حدثنا علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام في بيان قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ [الرعد / ٣٩]، قال نحوه^(٢).

إسناده حسن:

أمّا محمد بن علي ماجيلويه فقد أكثر الشيخ الصدوق الرواية عنه مترضياً عليه^(٣)، وهذا أقوى من التوثيق، وصحح العلامة طريق محمد بن علي بن بابويه إلى منصور بن حازم وغيره وفيه محمد بن علي ماجيلويه^(٤)، وذكره الشيخ الطوسي في أسماء من لم يرو عن واحد من الأئمة عليهم السلام^(٥).

وبقية رجال السند تقدم توثيقهم.

(١) الكافي، ج ١، ص ١٤٧، ح ٢، باب البداء.

(٢) التوحيد، الشيخ الصدوق، ص ٣٣٣، ح ٤، ب ٥٤ (البداء).

(٣) المصدر السابق نفسه، ص ١٤٣، ح ٨، ب ١١ (صفات الذات وصفات الأفعال).

(٤) انظر: نقد الرجال، التفرشي، ج ٤، ص ٢٨٠، رقم ٤٩٣٨ / ٥٨٢.

(٥) رجال الشيخ الطوسي، ص ٤٣٧، رقم ٦٢٥٢ / ٢.

١١ . حفص بن البخري

روى الشيخ الكليني في الكافي عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البخري، عن أبي عبد الله عليه السلام، في بيان قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ [الرعد / ٣٩]، قال: مثل رواية هشام بن سالم الآنفه^(١).

إسناده حسن:

أمّا علي بن إبراهيم، وأبوه إبراهيم بن هاشم، وابن أبي عمير (محمد بن عمير)، فتقدم توثيقهم.

وأمّا حفص بن البخري، فقال النجاشي عنه: مولى، بغدادى، أصله كوفي، ثقة، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، ذكره أبو العباس^(٢) وتابعه العلامة في الخلاصة^(٣).

وذكره الشيخ في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام^(٤)، وفي أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام^(٥)، وقال في الفهرست: له أصل، أخبرنا به عدة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن ابن بطّة، عن

(١) الكافي، ج ١، ص ١٤٧، ح ٢، باب البداء.

(٢) رجال النجاشي، ص ١٣٤، رقم ٣٤٤.

(٣) خلاصة الأقوال، ص ١٢٨، القسم الأول، الفصل ٦، في الحاء، ب، ٩، حميد، رقم ٣.

(٤) رجال الشيخ الطوسي، ص ١٩٠، رقم ٢٣٣٨ / ١٩٥.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٣٥، رقم ٤٩٨٣ / ١٤.

أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن خالد، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري^(١).

وَعُزِمَ عَلَى حَفْصِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ لَعْبَهُ بِالْشَطْرَنْجِ، حَيْثُ قَالَ النَّجَاشِيُّ ضَمِنَ تَرْجَمَتَهُ: وَإِنَّمَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ آلِ أَعْيُنِ نَبَوَّةٍ، فَعَمَزُوا عَلَيْهِ بَلْعَبَ الشَّطْرَنْجِ^(٢).

وقد ضعّفه بسبب ذلك جماعة، فقد قال السيد الخوئي في معجمه: ثم إن جماعة منهم المحقق (قدس سره) ضعّفوا الرجل، لأنّ بني أعين عمزوا عليه بلعب الشطرنج، ثم تعقبه بقوله: أقول: هذا غريب، أمّا أولاً: فلعدم ثبوت ذلك، وإنّما هو أمر نسبه إليه جماعة من بني أعين من جهة العداوة التي كانت بينه وبينهم، على ما يظهر من النجاشي، وثانياً: إنّ ارتكاب المحرمّ، مع ثبوت وثاقة شخص وتحزّزه عن الكذب لا يوجب الحكم بضعفه، كما هو ظاهر^(٣).

ورواه الشيخ الصدوق في (عيون أخبار الرضا عليه السلام) عن محمد بن عليّ ماجيلويه، حيث قال: حدثنا عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري، عن أبي عبد الله عليه السلام في بيان قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾

(١) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ١١٦، رقم ٢٤٣ / ٢

(٢) رجال النجاشي، ص ١٣٤، رقم ٣٤٤.

(٣) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ٧، ص ١٤١، رقم ٣٧٨١.

[الرعد/ ٣٩]، قال مثله^(١).

إسناده حسن، وقد تقدم توثيق رجاله.

١٢. رواية مالك الجهني

روى الشيخ الكليني في الكافي عن أحمد بن مهرا، عن عبد العظيم بن عبد الله الحسيني، عن علي بن أسباط، عن خلف بن حماد، عن ابن مسكان، عن مالك الجهني، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى: ﴿أَوَلَا يَذُكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكْ شَيْئًا﴾ [مریم/ ٦٧]، قال: فقال: «لا مقدرًا ولا مكونًا»، قال: وسألته عن قوله: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان/ ١]، فقال: «كان مقدرًا غير مذکور»^(٢).

إسناده ضعيف بإلك الجهني، وهو مالك بن أعين الجهني، ذكره المشايخ ولم يوثقوه وقد تقدّم الكلام فيه.

واختلف في خلف بن حماد، وهو خلف بن حماد بن ناشر (ياسر) بن المسيب، قال النجاشي عنه: كوفي، ثقة، سمع موسى بن جعفر عليه السلام، له كتاب يرويه جماعة^(٣).

وقال ابن الغضائري: أمره مختلط، يعرف حديثه تارة وينكر

(١) التوحيد، الشيخ الصدوق، ص ٣٣٣، ح ٤، ب ٥ (البداء).

(٢) الكافي، ج ١، ص ١٤٧، ح ٥، باب البداء.

(٣) رجال النجاشي، ص ١٥٢، رقم ٣٩٩.

أخرى، ويجوز أن يخرج شاهداً^(١).

وذكره ابن داوود في الضعفاء^(٢)، واستظهر السيد التنفرشي وحدة ما في النجاشي والفهرست^(٣).

وقال السيد الخوئي: الظاهر وثاقة الرجل، فإنّ تضعيف ابن الغضائري لم يثبت؛ فإنّ كون الحديث معروفاً تارة ومنكراً أخرى أمرٌ، ووثاقة الرجل أو ضعفه أمرٌ آخر، على أنّا قد ذكرنا أنّه لم يثبت استناد الكتاب إلى ابن الغضائري، فلا معارض لتوثيق النجاشي^(٤).

وبقية رجاله ثقات:

أمّا أحمد بن مهران فهو أحمد بن عبد الله بن مهران المعروف بابن خانبة أبي جعفر، وهو ثقة صحيح المذهب، قال النجاشي عنه: كان من أصحابنا الثقات، ولا نعرف له إلا كتاب التأديب وهو كتاب يوم وليلة، حسن جيد صحيح^(٥).

وذكره الشيخ في أسماء من لم يرو عن واحد من الأئمة^(٦)، وقال: أحمد بن عبد الله بن مهران، يعرف بابن خانبة، أبو جعفر، ثقة^(٦)، وقال في الفهرست: أحمد بن عبد الله بن مهران، المعروف

(١) رجال ابن الغضائري، ص ٥٧، رقم ٢ / ٤٤.

(٢) رجال ابن داوود، ص ٨٨، رقم ٥٦٨.

(٣) نقد الرجال، ج ٢، ص ١٩٩، رقم ١ / ١٨٣٥.

(٤) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ٨، ص ٧٠، رقم ٤٣٢١.

(٥) رجال النجاشي، ص ٩١، رقم ٢٢٦.

(٦) رجال الشيخ الطوسي، ص ٤١٦، رقم ٦٠١٢ / ٩٣.

بابن خانبة، أبو جعفر، كان من أصحابنا الثقات، وما ظهر له رواية، وصنف كتاب التأديب، وهو كتاب يوم وليلة^(١).

وقال العلامة في الخلاصة: كان من أصحابنا الثقات، وما ظهرت له رواية، صنف كتاب التأديب، وهو كتاب يوم وليلة، وكان كاتب إسحاق بن إبراهيم، فتاب وأقبل على تصنيف ذلك الكتاب، وكان أحد غلمان يونس بن عبد الرحمان، وكان ممن العجم^(٢).

وأما عبد العظيم بن عبد الله الحسني فهو عبد العظيم بن عبد الله بن عليّ بن الحسين بن زيد بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وهو ثقة صحيح المذهب عظيم المنزلة، ذكره الشيخ في أصحاب أبي الحسن الثالث عليّ بن محمد عليه السلام وترضى عليه^(٣)، وفي أصحاب أبي محمد الحسن بن عليّ بن محمد بن عليّ الرضا عليه السلام وترضى عليه أيضاً^(٤).

وقال العلامة في الخلاصة: كان عابداً ورعاً^(٥).

(١) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ٧٠، رقم ١٧ / ٧٩.

(٢) خلاصة الأقوال، ص ٦٤، القسم الاول، الفصل ١، في الهمة، ب ٧، أحمد، رقم ١٣.

(٣) رجال الشيخ الطوسي، ص ٣٨٧، رقم ١ / ٥٧٠٦.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٠١، رقم ٥٨٧٥ / ٢٠.

(٥) خلاصة الأقوال، ص ٢٢٦، القسم الاول، الفصل ١٨، في العين، ب ٢٥، في الأحاد، عبد العظيم، رقم ١٢.

وقال السيد الخوئي بعد ذكره لمجموعة من الروايات في مدحه وقده في أسانيدها: والذي يُهَوَّن الخطب أن جلاله مقام عبد العظيم وإيمانه وورعه غنية عن التشبث في إثباتها بأمثال هذه الروايات الضعاف^(١).

وأما عليّ بن أسباط فهو عليّ بن أسباط بن سالم بياع الزطي أبو الحسن المقرئ، وهو ثقة فاسد المذهب، قال النجاشي: كوفي، ثقة، وكان فطحياً، جرى بينه وبين عليّ بن مهزيار رسائل في ذلك (ذاك)، رجعوا فيها إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام، فرجع عليّ بن أسباط عن ذلك القول وتركه، وقد روى عن الرضا عليه السلام من قبل ذلك، وكان أوثق الناس وأصدقهم لهجة^(٢).

وقال الشيخ في الفهرست: له أصل وروايات^(٣)، وذكره في أصحاب أبي الحسن الثاني عليّ بن موسى الرضا عليه السلام^(٤).

وقال الكشي عن محمد بن مسعود: كان عليّ بن أسباط فطحياً، ولعليّ بن مهزيار إليه رسالة في النقض عليه مقدار جزء صغير، قالوا: فلم ينجع ذلك فيه ومات على مذهبه^(٥).

وقال العلامة في الخلاصة بعد نقله ما تقدم من كلام الكشي

(١) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ١١، ص ٥٤، رقم ٦٥٩١.

(٢) رجال النجاشي، ص ٢٥٢، رقم ٦٦٣.

(٣) الفهرست، الشيخ الطوسي، ١٥٣، رقم ٣٨٤ / ١١.

(٤) رجال الشيخ الطوسي، ٣٦٠، رقم ٥٣٣٧ / ٢٣.

(٥) اختيار معرفة الرجال، ج ٢، ص ٨٣٥، رقم ١٠٦١.

والنجاشي: فأنا أعتد على روايته^(١).

وقال ابن داوود: والأشهر ما قال النجاشي، لأن ذلك شاع بين أصحابنا وذاع، فلا يجوز بعد ذلك الحكم بأنه مات (على) المذهب الأول^(٢).

وتعقبه السيد الخوئي قائلاً: إن كان الامر كما ذكره ابن داوود فلماذا ذكره في القسم الثاني (٣٢١)، بل كان عليه أن يذكره في القسم الأول كما صنعه العلامة. وكيف كان، فلم يظهر لنا وجه لتقديم قول النجاشي على قول محمد بن مسعود الذي هو كان قريب العهد إلى زمان الجواد^(عليه السلام)، بل يظهر من الكشي أن المعروف بينهم أن علي بن أسباط لم يرجع حتى مات، وعلى ذلك فإن لم يتقدم قول محمد بن مسعود على كلام النجاشي، فلا أقل من تساقطهما، فلم يثبت رجوعه.

نعم، قد يؤيد رجوعه إلى الحق بترحم الإمام الجواد^(عليه السلام) عليه في صحيحة علي بن مهزيار الحاكي كتاب علي بن أسباط إلى الجواد^(عليه السلام) يسأله فيه عن أمر بناته وجوابه^(٣).

وأما ابن مسكان فهو عبد الله بن مسكان أبو محمد، مولى

(١) خلاصة الأقوال، ص ١٨٦، القسم الأول، الفصل ١٨، في العين، ب ١، علي، رقم ٣٨.

(٢) رجال ابن داوود، ص ٢٦٠، رقم ٣٣٣.

(٣) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ١٢، ص ٢٨٦، رقم ٧٩٣٧.

عنزة، وهو ثقة صحيح المذهب، قال النجاشي: ثقة، عين، روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام، وقيل إنه روى عن أبي عبد الله عليه السلام ^(١).

وذكره الشيخ في أصحاب أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام ^(٢)، وقال الشيخ في الفهرست: عبد الله بن مسكان، ثقة، له كتاب ^(٣).

وقال ابن داوود عن الكشي: عبد الله بن مسكان أبو محمد، فقيه، عين، معظم، من الستة الذين أجمعت العصابة على تصديقهم وثقتهم ^(٤).

١٣. رواية إسحاق بن عمار

روى الشيخ الكليني في الكافي عن محمد بن يحيى، عن محمد ابن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن أبي عبد الله المؤمن، عن إسحاق بن عمار، قال: سمعته يقول: وناس يسألونه يقولون: الأرزاق تقسم ليلة النصف من شعبان؟ قال: فقال: «لا والله ما ذاك إلا في ليلة تسع عشرة من شهر رمضان وإحدى وعشرين وثلاث وعشرين، فإن في ليلة تسع عشرة يلتقى الجمعان، وفي ليلة إحدى

(١) رجال النجاشي، ص ٢١٤، رقم ٥٥٩.

(٢) رجال الشيخ الطوسي، ص ٢٦٤، رقم ٣٧٧٤ / ٦٨٣.

(٣) الفهرست، ص ١٦٨، رقم ٤٤٠ / ٨.

(٤) رجال ابن داوود، ص ١٢٤، رقم ٩٠٧.

وعشرين يفرق كل أمر حكيم، وفي ليلة ثلاث وعشرين يمضي ما أراد الله عزّ وجلّ من ذلك، وهي ليلة القدر التي قال الله عزّ وجلّ: ﴿خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ [القدر / ٣]، قال: قلت: ما معنى قوله: «يلتقى الجمعان»؟ قال: «يجمع الله فيها ما أراد [من] تقديمه وتأخيره وإرادته وقضائه»، قال: قلت: فما معنى يمضيه في ثلاث وعشرين؟ قال: «إنه يفرقه في ليلة إحدى وعشرين [إمضاءه] ويكون له فيه البداء، فإذا كانت ليلة ثلاث وعشرين إمضاء فيكون من المحتوم الذي لا يبدو له فيه تبارك وتعالى»^(١).

إسناده ضعيف بمحمد بن عيسى، وأبي عبد الله المؤمن:

أما محمد بن عيسى فهو محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين بن موسى، ضعّفه أبو جعفر بن بابويه والشيخ الطوسي^(٢)، وقد تقدم الكلام فيه.

وأما أبو عبد الله المؤمن فهو زكريا بن محمد، قال النجاشي: وحكى عنه ما يدلّ على أنه كان واقفاً، وكان مختلط الأمر في حديثه^(٣)، ولم يوثقه أحد من المشايخ.

وبقية رجاله ثقات:

(١) الكافي، ج ٤، صص ١٥٨ و ١٥٩، ح ٨، باب في ليلة القدر.

(٢) رجال النجاشي، ص ٣٣٣، رقم ٨٩٦؛ الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ٢١٦، رقم ٢٦ / ٦١١.

(٣) رجال النجاشي، ص ١٧٢، رقم ٤٥٣.

أما محمد بن يحيى فهو محمد بن يحيى العطار، وقد تقدم توثيقه.

وأما محمد بن أحمد فهو محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران بن عبد الله بن سعد بن مالك الأشعري القمّي أبو جعفر، قال النجاشي: كان ثقة في الحديث، إلا أنّ أصحابنا قالوا: كان يروي عن الضعفاء ويعتمد المراسيل ولا يبالي عمّن أخذ، وما عليه في نفسه مطعن في شيء^(١).

وقال الشيخ في الفهرست: جليل القدر، كثير الرواية^(٢).

وأما إسحاق بن عمار فهو إسحاق بن عمار بن حيان مولى بني تغلب، أبو يعقوب الصيرفي، قال النجاشي عنه: شيخ من أصحابنا، ثقة، وإخوته يونس ويوسف وقيس وإسماعيل، وهو في بيت كبير من الشيعة، وابنا أخيه عليّ بن إسماعيل وبشر بن إسماعيل كانا من وجوه من روى الحديث^(٣).

١٤. رواية محمد بن صالح الأرمني

روى الشيخ الطوسي في الغيبة عن سعد بن عبد الله، عن أبي هاشم الجعفري، قال: سألت محمد بن صالح الأرمني أبا محمد العسكري عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنْبِتُ

(١) المصدر نفسه، ص ٣٤٨، رقم ٩٣٩.

(٢) الفهرست، ص ٢٢١، رقم ٦٢٢ / ٣٧.

(٣) رجال النجاشي، ص ٧١، رقم ١٦٩.

وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴿﴾ [الرعد / ٣٩]، فقال أبو محمد: «وهل يمحو إلا ما كان ويثبت إلا ما لم يكن»، فقلت في نفسي هذا خلاف ما يقول هشام بن الحكم: إنّه لا يعلم الشيء حتى يكون؟ فنظر إليّ أبو محمد عليه السلام فقال: «تعالى الجبار العالم بالأشياء قبل كونها»^(١).

إسناده صحيح:

أمّا سعد بن عبد الله فهو سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القميّ أبو القاسم، وقد تقدم توثيقه.

وأمّا أبو هاشم الجعفري فهو داوود بن القاسم بن إسحاق بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، قال النجاشي: كان عظيم المنزلة عند الأئمة عليهم السلام، شريف القدر، ثقة، روى أبوه عن أبي عبد الله عليه السلام^(٢)، وتابعه ابن داوود في رجاله^(٣).

وذكره الشيخ في أصحاب أبي الحسن الثاني علي بن موسى الرضا عليه السلام^(٤)، وفي أصحاب أبي جعفر محمد بن علي الثاني عليه السلام، وقال: داوود بن القاسم الجعفري، يكنى أبا هاشم، من ولد جعفر بن أبي طالب عليه السلام، ثقة جليل القدر^(٥)، وفي أصحاب أبي الحسن الثالث علي بن محمد عليه السلام، وقال: داوود بن القاسم

(١) الغيبة، صص ٤٣٠ و ٤٣١، ح ٤٢١.

(٢) رجال النجاشي، ص ١٧٢، رقم ٤٥٣.

(٣) رجال ابن داوود، ص ٩١، رقم ٥٩٣.

(٤) رجال الشيخ الطوسي، ص ٣٥٧، رقم ٥٢٩٠ / ٤.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٧٥، رقم ٥٥٥٣ / ١.

الجعفري، يكنى أبا هاشم، ثقة^(١).

وفي أصحاب أبي محمد الحسن بن علي بن محمد بن علي الرضا عليه السلام، وقال: داوود بن القاسم الجعفري، ثقة، يكنى أبا هاشم^(٢)، وقال في الفهرست: داوود بن القاسم الجعفري، يكنى أبا هاشم، من أهل بغداد، جليل القدر، عظيم المنزلة عند الأئمة عليهم السلام، وقد شاهد جماعة منهم الرضا والجواد والمهدي والعسكري وصاحب الأمر عليه السلام، وقد روى عنهم كلهم عليهم السلام، وله اخبار ومسائل، وله شعر جيد فيهم، وكان مقدماً عند السلطان، وله كتاب، أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن ابن بطّة، عن أحمد بن أبي عبد الله، عنه^(٣).

وقال العلامة في الخلاصة: ثقة جليل القدر، عظيم المنزلة عند الأئمة عليهم السلام، شاهد أبا جعفر وأبا الحسن وأبا محمد عليهم السلام، وكان شريفاً عندهم، له موقع وجيليل عندهم، روى أبوه عن الصادق عليه السلام^(٤).

لا يقال: إنّ الشيخ قد ذكر في كتابه الغيبة: قد روى سعد بن عبد الله، عن أبي هاشم الجعفري، قال: سألت محمد بن صالح

(١) المصدر نفسه، ص ٣٨٦، رقم ٥٦٨٩ / ١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٩٩، رقم ٥٨٤٧ / ١.

(٣) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ١٢٤، رقم ٢٧٦ / ١.

(٤) خلاصة الاقوال، ص ١٤٢، القسم الاول، الفصل ٨، في الدال، ب، داوود،

الأرمني أبا محمد العسكري عليه السلام... (١).

وظاهر ذلك روايته عن سعد بن عبد الله بلا واسطة، وهذا أمر غير ممكن، إذ إنَّ الشيخ ولد بعد وفاة سعد بن عبد الله بسنين فكيف يروي عنه؟!

لأنَّه يقال: إنَّ الشيخ قد صرَّح في الفهرست بأنَّ سعد بن عبد الله له تصانيف كثيرة وذكر طريقه إليها^(٢)، وقد صحَّح السيد الخوئي طريق الشيخ^(٣) كما تقدَّم.

١٥. رواية زرارة

روى أحمد بن محمد بن محمد بن خالد البرقي (ت/ ٢٧٤هـ) في المحاسن، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن زرارة وابن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «ما بعث الله نبياً قطُّ حتى يأخذ عليه ثلاثاً، الاقرار لله بالعبودية، وخلع الأنداد، وأن الله يمحو ما يشاء ويثبت ما يشاء»^(٤).

إسناده حسن، وقد تقدم توثيق رجاله.

١٦. رواية محمد بن مسلم

روى الشيخ الكليني في الكافي عن علي، عن أبيه، عن

(١) الغيبة، ص ٤٣٠، ح ٤٢١.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ١٣٥، رقم ٣١٦ / ١.

(٣) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ٩، ص ٨٣، رقم ٥٠٥٨.

(٤) المحاسن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ج ١، صص ٢٣٣ و ٢٣٤، ح ١٨٩، ب.

٢٠ (ما لا يسع الناس جهله).

ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «ما بعث الله نبياً حتى يأخذ عليه ثلاث خصال: الاقرار له بالعبودية، وخلع الأنداد، وأن الله يقدم ما يشاء، ويؤخر ما يشاء»^(١).

إسناده حسن:

أما علي بن إبراهيم، وأبوه إبراهيم بن هاشم، وابن أبي عمير (محمد بن عمير)، وهشام بن سالم، فقد تقدّم توثيقهم. وأما محمد بن مسلم فهو محمد بن مسلم بن رباح، أبو جعفر الأوقص الطحان، قال عنه النجاشي في رجاله: وجه أصحابنا بالكوفة، فقيه، ورفع صحب أبا جعفر وأبا عبد الله عليهما السلام، وروى عنهما، وكان من أوثق الناس^(٢).

وقال الكشي: أجمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأولين من أصحاب أبي جعفر عليه السلام وأبي عبد الله عليه السلام، وانقادوا لهم بالفقه، وذكر منهم محمد بن مسلم^(٣).

وذكره الشيخ في أصحاب أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام، وقال: محمد بن مسلم بن رباح الثقفي، أبو جعفر الطحان الأعور، أسند عنه، قصير دحداج، روى عنها عليها السلام،

(١) الكافي، ج ١، ص ١٤٧، ح ٣، باب البداء.

(٢) رجال النجاشي، ص ٣٢٣، رقم ٨٨٢.

(٣) اختيار معرفة الرجال، ج ٢، ص ٥٠٧، رقم ٤٣١.

وأروى الناس عنه العلاء بن رزين القلاء، مات سنة خمسين ومائة، وله نحو من سبعين سنة^(١).

وقال العلامة في الخلاصة: وجه أصحابنا بالكوفة، وروى فقيهه، صاحب أبا جعفر وأبا عبد الله عليهما السلام، وروى عنها، وكان من أوثق الناس^(٢).

ورواه الشيخ الصدوق في التوحيد عن محمد بن علي ماجيلويه، قال: حدثنا علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال نحوه^(٣).

إسناده حسن، وقد تقدّم توثيق رجاله.

١٧. رواية الريان بن الصلت

روى الشيخ الصدوق في (عيون أخبار الرضا عليه السلام) عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني، قال: حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن الريان بن الصلت، قال: سمعت الرضا عليه السلام يقول: «ما بعث الله عزّ وجلّ نبياً إلا بتحريم الخمر، وأن يُقرّ له بأنّ الله يفعل ما يشاء، وأن يكون في ترائه الكندر»^(٤).

(١) رجال الشيخ الطوسي، ص ٢٩٤، رقم ٤٢٩٣ / ٣١٨

(٢) خلاصة الأقوال، ص ٢٥١، القسم الأول، الفصل ٢٣، في الميم، ب ١، محمد، رقم ٦٠.

(٣) التوحيد، الشيخ الصدوق، ص ٣٣٣، ح ٣، ب ٥٤ (البداء).

(٤) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ١، ص ١٧، ح ٣٣، ب ٣٠ (فيما جاء عن الرضا عليه السلام من الاخبار المنثورة).

إسناده صحيح:

أما أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني فهو من الثقات، قال الشيخ الصدوق: وكان رجلاً ثقة دينا فاضلاً رحمة الله عليه ورضوانه^(١).

وقال العلامة في الخلاصة: أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني - بالذال المعجمة - كان رجلاً ثقة، ديناً، فاضلاً، رضي الله عنه^(٢).

وقال السيد الخوئي على سبيل المدح له: من مشايخ الصدوق (قدس سره) روى عن علي بن إبراهيم، وروى عنه الصدوق، وترضى عليه في المشيخة في عدة موارد^(٣).
وأما بقية رجاله فقد تقدّم توثيقهم.

دلالة الروايات^(٤)

تضمنت الروايات المتقدمة الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام في البداء، دلالات صريحة يمكن إجمالها ضمن النقاط التالية:

-
- (١) كمال الدين وتمام النعمة، الشيخ الصدوق، ص ٣٦٩، ذيل حديث رقم ٦، ب ٣٤، ما روى عن أبي الحسن موسى بن جعفر في النص.
- (٢) خلاصة الأقوال، ص ٧٠، القسم الاول، الفصل الأول، في الهمزة، ب ٧، أحمد، رقم ٣٧.
- (٣) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ٢، ص ١٢٨، رقم ٥٨٣.
- (٤) المطالب الواردة في دلالات هذه الروايات أخذت من موسوعة العلامة السيد كمال الحيدري (زيد عزه)، ج ١، فصل ٤، صص ٣٢٥ - ٣٣٣.

أولاً: موقع البداء من القضاء الإلهي

إنَّ المتدبر في الروايات المتقدمة يجد بوضوح تامَّ أنها صريحة الدلالة على أنَّ القضاء الإلهي ينقسم إلى قسمين، هما القضاء المحتوم، والقضاء غير المحتوم، وأنَّ البداء يقع في القضاء غير المحتوم منها، وإليك بيان ذلك بشكل موجز:

- القضاء المحتوم

يكون فيه التقدير الإلهي مبرماً، وقضاؤه سبحانه قضاءً قطعياً لا يُردُّ ولا يبدل ولا يتغير، وهو الذي يعبر عنه القرآن الكريم بالسنة ﴿فَلَنْ نَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً وَلَنْ نَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَحْوِيلاً﴾ [فاطر / ٤٣].

وبديهياً أنَّ ثبات هذا الضرب من القضاء وعدم تغييره لا يعني أنَّ الله سبحانه عاجز عن أن يبدله، وإنما اقتضت حكمته الأزلية أن تكون هذه سنته وهذا قضاؤه، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها: انتقال الإنسان من هذه النشأة الدنوية إلى نشأة أخرى بالموت ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [العنكبوت / ٥٧]، ومنها الخلود في الجنة، ومنها أنَّ الله كتب على نفسه الرحمة، إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة على هذا النوع من القضاء الإلهي المحتوم الذي لا يُردُّ ولا يتبدل ولا يطاله التغير أبداً.

- القضاء غير المحتوم

يكون فيه التقدير الإلهي غير مبرم، وقضاؤه سبحانه

قضاءً غير قطعي، قابل للردّ والتبدّل والتغيّر، فهو معلق على شيء، كتعليق موت شخص ما في سنّ الثلاثين مثلاً على عدم دفع الصدقة، أو عدم صلة الرحم، أو عدم دعاء الوالدين.

فهذا القضاء الإلهي بموت هذا الشخص في سنّ الثلاثين معلق على، شرطٍ هو عدم دفع الصدقة أو ما شاكل، فإذا انتفى الشرط وقع القضاء بموت هذا الشخص في ذلك العمر، وهناك أمثلة أخرى كثيرة على هذا النوع من القضاء مثل قضاء الله سبحانه على إنسان بالموت بمرض معيّن إذا ترك علاجه، فهذا العلاج يكون رافعاً لقضاء الموت.

فهذا النوع من القضاء قابل للتغيير بواسطة الدعاء أو الصدقة ونحوهما، وهو في مقابل القضاء الأوّل الذي يكون فيه التقدير الإلهي مبرماً وقضاًؤه سبحانه قضاءً قطعياً لا يُردّ ولا يبدّل ولا يتغيّر، وقد صرّحت بعض الروايات المتقدّمة بهذين القسمين من القضاء الإلهي، ففي وثيقة حمران، قال: سألت عن قول الله عز وجل: ﴿قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الانعام / ٢]، قال: «هما أجلان: أجل محتوم وأجل موقوف»^(١).

وفي صحيحة الفضيل بن يسار الثانية، قال: سمعت

(١) الكافي، ج ١، ص ١٤٧، ح ٤، باب البداء.

أباجعفر عليه السلام يقول: «من الأمور أمور موقوفة عند الله، يقدم منها ما يشاء ويؤخر منها ما يشاء»^(١).

وقوع البداء في القضاء غير المحتوم

يتّضح من خلال ما تقدم الفارق بين القضاءين: فأما القضاء المحتوم فلا يتطرق إليه البداء أبداً، وهو مقام أم الكتاب، لا يتأثر بالدعاء والصدقة ولا شيء من صالح الأعمال وطالحها؛ لأنّه تعبير عن سنّة ثابتة.

وأما القضاء غير المحتوم فيتغيّر بالصدقة والدعاء وضروب البرّ، ويكون فيه تأثير لعمل الإنسان على المصير المعلق، فالعمل السيئ والعمل الصالح كلاهما مؤثّران في مثل هذا التقدير الإلهي المعلق على الشرائط والموانع.

موقف القرآن من القضاءين

لقد أشار القرآن الكريم بوضوح إلى وجود نوعين من التقدير الإلهي أو إلى قضاءين وأجلين؛ وفاقاً لما مرّ آنفاً، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ ثُمَّ أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ﴾ [الانعام / ٢]، فقد تحدّث الآية بصراحة عن أجلين، هما: ﴿قَضَىٰ أَجَلًا﴾، و﴿أَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾.

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٤٧، ح ٧، باب البداء. المحاسن، البرقي، ج ١، ص ٢٤٣، ح ١٣٢، ب ٢٤ (العلم).

وبتقييد الأجل المسمى بقوله ﴿عِنْدَهُ﴾ يتضح أنّ هذا هو الأجل الذي لا يقع فيه تغيير، لقوله سبحانه: ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل / ٩٦]، وهو الأجل المحتوم الذي لا يتغيّر ولا يتبدّل ﴿إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [يونس / ٤٩].

ومن ثمّ فإنّ هذا الأجل هو الموجود في أمّ الكتاب ولا بداء فيه لأنّ أمّ الكتاب يتطابق مع الحوادث من جهة استنادها إلى الأسباب العامة التي لا تتخلّف عن تأثيرها.

أما الثاني فهو الذي أطلقت عليه الآية ﴿ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا﴾ حيث جاء مبهماً، وهو الأجل المعلق غير المحتوم، وفيه يقع البداء، لأنّه قابل للتغيّر حيث يتوقف تحقّقه على تحقّق شرطه، وهو الموجود في لوح المحو والإثبات القابل للانطباق على الحوادث من جهة استنادها إلى الأسباب الناقصة.

و بتعبير آخر فإنّ قوله: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ يفيد وجود نحو من الأجل والتقدير الإلهي لا يتبدّل ولا يتغيّر ولا يزول، بل هو باقٍ؛ لقوله: ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾، وبقرينة المقابلة تنبّه أنّ قوله ﴿قَضَىٰ أَجَلًا﴾ يفيد أنّ هذا قابل للزوال والتبدّل والتغيّر، وإلاّ لو كان ﴿قَضَىٰ أَجَلًا﴾ ثابتاً أيضاً وباقياً لا يزول ولا يتبدّل، لم يكن ثمّ معنى لقوله: ﴿قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾.

بالإضافة إلى دلالة الآية على الأجلين يُلاحظ أنّ البحث

التفسيري يثبت هو الآخر اتفاق تفاسير من المدرستين على الدلالة نفسها بصرف الأجل المطلق في قوله: ﴿قَضَى أَجْلاً﴾ إلى لوح المحو والإثبات، بالنحو الذي يكون فيه هذا الأجل قابلاً للتبدل والتغير، على حين حُمِلَ ﴿وَأَجَلَ مُسَمًّى عِنْدَهُ﴾ على أم الكتاب ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد/٣٩]، الذي هو الكتاب المبين واللوح المحفوظ والكتاب المكنون ونحو ذلك.

في هذا الضوء انتهى جمهور المفسرين إلى أن الأجل أجلان: محتوم، وآخر معلق أو موقوف^(١).

ثانياً: موقع البداء من العلم الإلهي

إنّ العلم الإلهي ينقسم إلى العلم الذاتي بالأشياء قبل الإيجاد، والبداء لا يقع في هذا الضرب من العلم الذي هو عين الذات، ومن ثمّ لا مجال للتغيير فيه.

والعلم الفعلي الذي ينطوي على مراتب ومظاهر عدّة، الأولى منها يطلق عليها مرتبة الكتاب المبين واللوح المحفوظ (وغير ذلك)، وهذه المرتبة لا يقع فيها بداء، وهي لا تشمل التغيرّ والزيادة والنقصان، وهي أمّ الكتاب.

لكن هناك مرتبة أخرى من العلم الفعلي أطلق عليها القرآن

(١) التفسير الكبير، الفخر الرازي، ج١٢، صص ١٥٣ و ١٥٤. تصحيح الاعتقاد، الشيخ المفيد، ص ٢٠٠. الميزان في تفسير القرآن، ج٧، ص ٩.

الكريم (لوح المحو والإثبات) هي التي يقع فيها البداء، وهو يتم أيضاً في إطار ما هو موجود في أم الكتاب وبها لا يشدّ عن نطاق السنن المكونة التي لا تشمل التحويل والتبديل، وبذلك لا يستدعي البداء ولا يلزم التغير في العلم، وإنّما التغير في مظاهر علمه الفعلي التي تنعكس فيها تقاديره.

وقد أشارت بعض الروايات المتقدمة إلى هذين القسمين من العلم الإلهي، ففي صحيحة الفضيل بن يسار الأولى، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «العلم علمان: فعلم عند الله مخزون، لم يطلع عليه أحداً من خلقه، وعلم علمه ملائكته ورسله، فأما ما علم ملائكته ورسله فإنه سيكون ولا يكذب نفسه ولا ملائكته ولا رسله، وعلم عنده مخزون يقدم فيه ما يشاء، ويؤخر ما يشاء، ويثبت ما يشاء»^(١).

وفي موثقتي أبي بصير الأولى والثانية، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إنّ الله علمين، علم مكنون مخزون لا يعلمه الا هو، من ذلك يكون البداء، وعلم علمه ملائكته ورسله وأنبيائه، ونحن نعلمه»^(٢).

(١) الكافي، ج ١، ص ١٤٧، ح ٦، باب البداء. الحسن، أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ج ١، ص ٢٤٣، ح ١٣١، ب ٢٤ (العلم).

(٢) المصدر نفسه، ص ١٤٧، ح ٨، باب البداء؛ بصائر الدرجات، صص ١٢٩ و ١٣٠، ٢١٦ (في الأئمة عليهم السلام) انه صار إليهم جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء وأمر العالمين).

ج) نفى البداء (بمعناه الباطل)

روى محدثو الإمامية بعض الروايات في نفي البداء، وعدم جوازها على الله تعالى، وهي:

١. رواية عبد الله بن سنان

روى الشيخ الكليني في الكافي عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن الحسن بن محبوب، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «ما بدا لله في شيء إلا كان في علمه قبل أن يبدو له»^(١).
إسناده صحيح، وقد تقدّم توثيق رجاله.

٢. رواية عمرو بن عثمان الجهني

روى الشيخ الكليني في الكافي عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن عليّ بن فضال، عن داوود بن فرقد، عن عمرو بن عثمان الجهني، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إنّ الله لم يبد له من جهل»^(٢).

إسناده ضعيف بعمر بن عثمان الجهني، فقد ذكره الشيخ الطوسي في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام ولم يوثقه^(٣)، ولم يتعرض أصحاب كتب الرجال والتراجم إلى تفاصيل أحواله،

(١) الكافي، ج ١، ص ١٤٨، (باب البداء).

(٢) الكافي، ج ١، ص ١٤٨، ح ١٠، باب البداء.

(٣) رجال الشيخ الطوسي، ص ٢٤٩، رقم ٣٤٧٦ / ٣٨٥.

لكن لم يرد فيه قدح.

وبقية رجاله ثقات:

أمّا محمد بن يحيى، وأحمد بن محمد بن عيسى، والحسن بن عليّ بن فضال، فقد تقدّم توثيقهم.

وأمّا داوود بن فرقد فهو مولى آل أبي السمال الأسدي النصرى، وفرقد يكنى أبا يزيد، قال النجاشي: كوفي، ثقة، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، وإخوته يزيد وعبد الرحمن وعبد الحميد، قال ابن فضال: (داود ثقة ثقة)، له كتاب ^(١). وتابعه العلامة في الخلاصة ^(٢)، وابن داوود في رجاله ^(٣).

وذكره الشيخ الطوسي في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام، وقال: ثقة، له كتاب ^(٤).

٣. رواية منصور بن حازم

روى الشيخ الكليني في الكافي عن عليّ بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن منصور بن حازم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: هل يكون اليوم شيء لم يكن في علم الله بالأمس؟ قال: «لا، من قال هذا فأخزاه الله»، قلت: أرأيت ما كان وما هو

(١) رجال النجاشي، ص ١٥٨، رقم ٤١٨.

(٢) خلاصة الأقوال، ص ١٤١، القسم الأول، الفصل ٨، في الدال، ب، داوود، رقم ٢.

(٣) رجال ابن داوود، ص ٩١، رقم ٥٩٢.

(٤) رجال الشيخ الطوسي، ص ٣٣٦، رقم ٢ / ٥٠٠٤.

كائن إلى يوم القيامة أليس في علم الله؟ قال: «بلى، قبل أن يخلق الخلق»^(١).

إسناده ضعيف بمحمد بن عيسى، وقد تقدم الكلام فيه، وبقية رجاله ثقات:

أما علي بن إبراهيم، ويونس بن عبد الرحمن، فقد تقدم توثيقهما. وأما منصور بن حازم فهو منصور بن حازم أبو أيوب البجلي، قال النجاشي عنه: كوفي، ثقة، عين، صدوق، من جلة أصحابنا وفقهائهم^(٢)، وتابعه العلامة في الخلاصة^(٣)، وابن داوود في رجاله^(٤).

ورواه الشيخ الصدوق في التوحيد عن علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق، قال: حدثنا محمد بن يعقوب، قال: حدثنا علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس بن عبد الرحمن، عن منصور بن حازم، قال نحوه^(٥).

إسناده ضعيف بمحمد بن عيسى، وقد تقدم الكلام فيه، وبقية رجاله ثقات، وقد تقدم توثيقهم.

(١) الكافي، ج ١، ص ١٤٨، ح ١١، باب البداء.

(٢) رجال النجاشي، ص ٤١٣، رقم ١١٠١.

(٣) خلاصة الأقوال، العلامة الحلي، ص ٢٧٥، القسم الأول، الفصل ٢٣، في الميم، ب ٥، منصور، رقم ٢.

(٤) رجال ابن داوود، ص ١٩٣، رقم ١٦٠٤.

(٥) التوحيد، الشيخ الصدوق، ص ٣٣٤، ب ٥٤ - ح (البداء).

٤. رواية أبي بصير

روى الشيخ الصدوق في كمال الدين وتمام النعمة عن أبيه، عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري، قال: حدثنا أبو عبد الله الرازي، عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي، عن محمد بن سنان، عن عمار، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام، قال: «من زعم أن الله يبدو له في شيء اليوم لم يعلمه أمس، فابروا منه»^(١).

إسناده ضعيف بالحسن بن الحسين اللؤلؤي، ومحمد بن سنان:

أما الحسن بن الحسين اللؤلؤي فقد ضعفه ابن بابويه^(٢)، وذكره الشيخ الطوسي في أسماء من لم يرو عن واحد من الأئمة ولم يوثقه وحكى تضعيف ابن بابويه له مما يظهر موافقته له^(٣)، وذكره ابن داوود في الضعفاء^(٤)، وقال السيد الخوئي في معجمه: لا يمكننا الحكم بوثاقه الرجل^(٥).

وأما محمد بن سنان فهو أبو جعفر الزاهري من ولد زاهر مولى عمرو بن الحمق الخزاعي، قال عنه العلامة الحلي في

(١) كمال الدين وتمام النعمة، الشيخ الصدوق، ص ٦٩.

(٢) رجال النجاشي، ص ٤٠، رقم ٨٣.

(٣) رجال الشيخ الطوسي، ص ٤٢٤، رقم ٦١١٠ / ٤٥.

(٤) رجال ابن داوود، ص ٧٢، رقم ٤٠٤، ص ٢٣٧، رقم ١١٦.

(٥) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ٥، ص ٢٩٩، رقم ٢٧٩٣.

الخلاصة: اختلف علماءنا في شأنه، فالشيخ المفيد (رحمه الله) قال إنه: (ثقة)، وأما الشيخ الطوسي (رحمه الله) فإنه ضعفه، وكذا قال النجاشي، وابن الغضائري، قال إنه: (ضعيف غالٍ لا يلتفت إليه)، وروى الكشي فيه قدحاً عظيماً، وأثنى عليه أيضاً؛ والوجه عندي التوقف فيما يرويه، فإن الفضل بن شاذان (رحمه الله) قال في بعض كتبه: (إن من الكذابين المشهورين ابن سنان، وليس بعبد الله)، ورفع أيوب بن نوح إلى حمدويه دفترًا فيه أحاديث محمد بن سنان، فقال: (إن شئتم أن تكتبوا ذلك فافعلوا، فإنّي كتبت عن محمد بن سنان، ولكني لا أروي لكم عنه شيئاً، فإنه قال قبل موته: كلّ ما حدثتكم به لم يكن لي سماعاً ولا رواية، وإنّما وجدته)، ونقل عنه أشياء أخر ردية، ذكرناها في كتابنا الكبير^(١).

وقال السيد الخوئي: تضعيف هؤلاء الأعلام يسدّنا عن الاعتماد عليه، والعمل بروايته، ولأجل ذلك لا يمكن الاعتماد على توثيق الشيخ المفيد إياه^(٢).

٥. رواية سباعة

روى الشيخ الصدوق في كمال الدين وتمام النعمة عن أبيه، عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران

(١) خلاصة الأقوال، العلامة الخلي، صص ٣٩٤ و ٣٩٥، القسم الثاني، الفصل

٢٢، في الميم، ب، محمد، رقم ١٧.

(٢) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ١٧، ص ١٦٩، رقم ١٠٩٣٨.

الأشعري، قال: حدثنا أبو عبد الله الرازي، عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي، عن محمد بن سنان، عن عمار، عن سباعة، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام، قال نحو رواية أبي بصير المتقدمة^(١).
إسناده ضعيف بالحسن بن الحسين اللؤلؤي، ومحمد بن سنان وقد تقدم الكلام فيها آنفاً.

دلالة الروايات

إنَّ صحيحة عبد الله بن سنان: «ما بدا لله في شيء إلا كان في علمه قبل أن يبدو له» صريحة الدلالة في نفي المعنى الباطل للبداء عن الله سبحانه وهو نسبة الجهل إليه تعالى عن ذلك علواً كبيراً، وهذا مما يجزم العقل ببطلانه أيضاً.
وقد تقدّمت الإشارة إلى أنّ العلم الإلهي يتقسم إلى العلم الذاتي، والعلم الفعلي:
أما العلم الذاتي الذي هو عين الذات، فلا يقع فيه البداء، ومن ثمَّ لا مجال للتغيير فيه.

وأما العلم الفعلي فينطوي على مراتب ومظاهر عدّة: بعضها لا يقع فيه البداء أيضاً، ولا يشمل التغيّر والزيادة والنقصان، وهي المرتبة المسماة بالكتاب المبين واللوح المحفوظ وأمّ الكتاب، وغير ذلك.
وبعضها يقع فيه البداء ويحتمل التغيّر والزيادة والنقصان،

(١) كمال الدين وتمام النعمة، الشيخ الصدوق، ص ٦٩.

وهي المرتبة المسماة بلوح المحو والإثبات، وهو يتم أيضاً في إطار ما هو موجود في أم الكتاب وبما لا يشذ عن نطاق السنن المكنونة التي لا تحتمل التحويل والتبديل.

وبذلك لا يستدعي وقوع البداء في هذه المرتبة التغيير في العلم ولا يستلزمه، وإنما التغيير في مظاهر علمه الفعلي التي تنعكس فيها تقاديره.

وقد أشارت بعض الروايات المتقدمة إلى ذلك، كصحيحة الفضيل بن يسار الأولى، عن أبي جعفر عليه السلام، حيث قال: «العلم علمان: فعلم عند الله مخزون، لم يطلع عليه أحداً من خلقه، وعلم علمه ملائكته ورسله، فأما ما علم ملائكته ورسله فإنه سيكون ولا يكذب نفسه ولا ملائكته ولا رسله، وعلم عنده مخزون يقدم فيه ما يشاء، ويؤخر ما يشاء، ويثبت ما يشاء»^(١).

وكموثقتي أبي بصير الأولى والثانية، عن أبي عبد الله عليه السلام، حيث قال: «إنَّ لله علمين، علم مكنون مخزون لا يعلمه الا هو، من ذلك يكون البداء، وعلم علمه ملائكته ورسله وأنبياءه، ونحن نعلمه»^(٢).

(١) الكافي، ج ١، ص ١٤٧، ح ٦، باب البداء؛ الخلسن، أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ج ١، ص ٢٤٣، ح ١٣١، ب ٢٤ (العلم).

(٢) الكافي، ج ١، ص ١٤٧، ح ٨، باب البداء؛ بصائر الدرجات، صص ١٢٩ و ١٣٠، ٢١٦ (في الأئمة عليهم السلام انه صار إليهم جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء وأمر العالمين).

ويتضح من خلال ما تقدم أنّ روايات البداء ليست خبراً واحداً، بل هي متكاثرة مستفيضة، بعضها في إثباته بمعناه الصحيح، وبعضها في نفيه بمعناه الباطل المحال على الله تعالى، وبعضها في بيان معناه وهذه المجموعة من الروايات الواردة في بيان معناه هي إضعاف للروايات الواردة في إثباته بمعناه الصحيح ونفيه بمعناه الباطل المحال على الله تعالى كما تقدّم.

الشبهة: القول بالبداء يستلزم نسبة الجهل إلى الله تعالى

قال ابن تيمية: فزرارة بن أعين وأمثاله يقولون يجوز البداء عليه، وأنه يحكم بالشيء ثم يتبين له ما لم يكن علمه فينتقض حكمه لما ظهره له من خطئه، فإذا قال مثل هؤلاء بأنّ الأنبياء والأئمة لا يجوز أن يخفى عليهم عاقبة فعلهم فقد نزهوا البشر عن الخطأ مع تجويزهم الخطأ على الله، وكذلك هشام بن الحكم وزارة بن أعين وأمثالهما ممن يقول إنّه يعلم ما لم يكن عالماً به، ومعلوم أنّ هذا من أعظم النقائص في حقّ الربّ^(١).

الردّ على الشبهة

أتضح من خلال ما تقدم أنّ معنى البداء الذي تقول به الإمامية هو عبارة عن تغيير المصير بالعمل الصالح والطالح،

(١) منهاج السنة، ج ٢، ص ٣٩٥.

فإذا كان إطلاق لفظ البداء على هذا المعنى غير صحيح فليطلق عليه أي لفظ آخر، لكن زعم أن علماء الإمامية ينسبون البداء بمعناه الفاسد إلى الله تعالى بعيد كل البعد عن الإنصاف بعد ما تقدّم من تصريح علمائهم ومروياتهم بأن مقصودهم من نسبة البداء إلى الله تعالى هو المعنى الصحيح الذي نسبه جمهور المسلمين للباريء تعالى.

ويظهر من مجموعة روايات البداء أن أئمة أهل البيت عليهم السلام كانوا واقفين على ما ستلوكة ألسنة البعض في مخالفته، فسعوا إلى توضيح الالتباس، ودرء الشبهة، واستئصال سوء الفهم من الجذور، هذا لو قدر أن مناوئة البداء ترجع إلى سوء فهم والتباس في التلقي فعلاً، وليس إلى غرض مبيّت وموقف مبنيّ على أساس اللجاجة والعناد!

لكن رغم ذلك نجد ابن تيمية وأتباعه يزعمون أن الإمامية ينسبون المعنى الباطل للبداء الذي يستلزم الجهل والترديد إلى الله تعالى عن ذلك علواً كبيراً.

وقد اتضح لك مما تقدم فساد هذا الزعم، وأنه أبعد ما يكون عن الحقيقة والواقع، وأن سائقه الهوى والتعصب المذموم. وتعمقاً في الردّ نضيف الآتي؛ لكي لا يبقى أي عذر بعد ذلك لمن افتري على الإمامية بنسبة هذه المقولة الفاسدة إليهم:

الف) اطلاق لفظ ال (بداء) على الباري تعالى في مرويات السنة

إنَّ إطلاق لفظ ال (بداء) على الله سبحانه قد ورد في أحاديث كثيرة أخرجها محدثو السنة وحفّاظهم، ولا يختصّ اطلاق هذا اللفظ على الحقّ تعالى بمرويات علماء الشيعة، وإليك طائفة من روايات السنة في المورد:

١. حديث أبي هريرة

أخرج البخاري في صحيحه عن أحمد بن إسحاق، حدثنا عمرو بن عاصم، حدثنا همام، حدثنا إسحاق بن عبد الله، قال: حدثني عبد الرحمن بن أبي عمرة، أنّ أبا هريرة حدثه: أنّه سمع النبي (صلى الله عليه وسلم).

وحدثني محمد، حدثنا عبد الله بن رجاء، أخبرنا همام، عن إسحاق بن عبد الله، قال: أخبرني عبد الرحمن بن أبي عمرة، أنّ أبا هريرة (رضي الله عنه) حدثه: أنّه سمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: «إنّ ثلاثة في بني إسرائيل أبرص وأقرع وأعمى، بدا الله أن يتليهم، فبعث إليهم ملكاً، فأتى الأبرص، فقال: أي شيء أحبّ إليك؟ قال: لون حسن، وجلد حسن، قد قذرتي الناس...»^(١).

(١) صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٢٧٦، ح ٣٢٧٧، كتاب الأنبياء، ب ٥١ (ما ذكر عن بني اسرائيل).

وأخرج في صحيحه أيضاً عن إبراهيم بن حمزة، قال: حدثني ابن أبي حازم والدراوردي، عن يزيد عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، أنه سمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: «أرأيتم لو أنّ نهراً بباب أحدكم يغتسل فيه كلّ يوم خمساً ما تقول ذلك يبقى من درنه»؟ قالوا: لا يبقى من درنه شيئاً، قال: «فذلك مثل الصلوات الخمس يمحو الله بها الخطايا»^(١).

وأخرجه مسلم في صحيحه عن قتيبة بن سعيد، حدثنا ليث، وقال قتيبة حدثنا بكر (يعني ابن مضر)، كلاهما عن ابن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، أنّ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال (وفي حديث بكر أنّه سمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول نحوه)^(٢).
وأخرجه الترمذي في سننه عن قتيبة، حدثنا الليث، عن ابن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، نحوه^(٣).

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٩٧، ح ٥٠٥، كتاب مواقيت الصلاة، به الصلوات الخمس كفارة).

(٢) صحيح مسلم، ج ١، ص ٤٦٢، ح ٢٨٣ / ٦٦٧، كتاب الصلاة، باب (٥١) المشي إلى الصلاة تحمى به الخطايا وترفع به الدرجات).

(٣) سنن الترمذي، ج ٥، ص ١٥١، ح ٢٨٦٨، كتاب الأمثال، به (مثل الصلوات الخمس).

وقد صحّح الترمذي إسناده وكذا الألباني^(١).

وأخرج مسلم في صحيحه عن يحيى بن أيوب وقتيبة وابن حجر، جميعاً عن إسماعيل بن جعفر، قال: ابن أيوب حدثنا إسماعيل، أخبرني العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، أنّ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: «ألا أدلّكم على ما يمحو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات»؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «إسباغ الوضوء على المكاره، وكثرة الخطا إلى المساجد، وانتظار الصلاة بعد الصلاة فذلكم الرباط»^(٢).

وأخرجه الترمذي في سننه عن عليّ بن حجر، أخبرنا إسماعيل بن جعفر، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، أنّ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال نحوه^(٣).

وقد صحّح الألباني إسناده^(٤).

٢. حديث عبد الله بن عمرو

أخرج عبد الله في زوائده على مسند أبيه أحمد من طريق

(١) المصدر نفسه، الاحاديث منبذة بأحكام الألباني عليها.

(٢) صحيح مسلم، ج ١، ص ٢١٩، ح ٤١ / ٢٥١، كتاب الطهارة، ب ١٤ فضل إسباغ الوضوء على المكاره.

(٣) سنن الترمذي، ج ١، ص ٧٢، ح ٥١، أبواب الطهارة، ب ٣٩ (ما جاء في إسباغ الوضوء).

(٤) المصدر نفسه، الاحاديث منبذة بأحكام الألباني عليها.

إسماعيل بن إبراهيم يعني ابن عليّة، حدثنا أبو حيان، عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير، قال: جلس ثلاثة نفر من المسلمين إلى مروان بالمدينة فسمعه وهو يحدث في الآيات أنّ أولها خروج الدجال، قال: فانصرف النفر إلى عبد الله بن عمرو فحدثوه بالذي سمعوه من مروان في الآيات، فقال عبد الله: لم يقل مروان شيئاً، قد حفظت من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في مثل ذلك حديثاً لم أنسه بعد، سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: «إنّ أوّل الآيات خروجاً طلوع الشمس من مغربها، وخروج الدابة ضحى، فأيتها كانت قبل صاحبته فالأخرى على أثرها»، ثم قال عبد الله وكان يقرأ الكتب: وأظنّ أولاها خروجاً طلوع الشمس من مغربها وذلك أنّها كلّما غربت أتت تحت العرش فسجدت واستأذنت في الرجوع، فأذن لها في الرجوع، حتى إذا بدا لله أن تطلع من مغربها فعلت كما كانت تفعل أتت تحت العرش فسجدت فاستأذنت في الرجوع، فلم يردّ عليها شيء...^(١).

وقد صحّ شعيب الأرنؤوط إسناده على شرط الشيخين^(٢).

ورواه بهذا اللفظ الهيثمي في زوائده عن أحمد والبزار

(١) مسند أحمد، ج ٢، ص ٢٠١، ح ٦٨٨١، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمرو.

(٢) المصدر نفسه، الأحاديث مزيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها.

والطبراني في الكبير وتعقبه بقوله: رواه أحمد والبزار والطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح^(١).

٣. حديث أبي موسى الأشعري

أخرج عبد الله في زوائده على مسند أبيه أحمد بن حنبل من طريق حسن بن موسى وعفان، قالوا: حدثنا حماد بن سلمة، عن عليّ بن زيد، عن عمارة، عن أبي بردة، عن أبي موسى الأشعري، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): «يجمع الله عزّ وجلّ الأمم في صعيد يوم القيامة فإذا بدا لله عزّ وجلّ أن يصدع بين خلقه مثل لكل قوم ما كانوا يعبدون فيتبعونهم حتى يقحمونهم النار ثم يأتينا ربنا عزّ وجلّ ونحن على مكان رفيع فيقول: من أنتم؟ فنقول: نحن المسلمون، فيقول: ما تنتظرون؟ فيقولون: نتظر ربنا عزّ وجلّ قال فيقول: وهل تعرفونه إن رأيتموه؟ فيقولون: نعم، فيقول: كيف تعرفونه ولم تروه؟ فيقولون: نعم، إنّه لا عدل له؛ فيتجلى لنا ضاحكاً فيقول: أبشروا أيها المسلمون، فإنّه ليس منكم أحد الا جعلت مكانه في النار يهودياً أو نصرانياً»^(٢).

وأخرجه عبد بن حميد في مسنده عن الحسن بن موسى،

(١) مجمع الزوائد، ج ٨، ص ١٨، ح ١٢٥٧٩، تابع كتاب الفتن، ب ٨٤ (طلوع الشمس من مغربها).

(٢) مسند أحمد، ج ٤، ص ٤٠٧، ح ١٩٦٧١، مسند الكوفيين، حديث أبي موسى الأشعري.

حدثنا حماد بن سلمة، عن عليّ بن زيد، عن عمارة، عن أبي بردة، عن أبي موسى الأشعري، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، نحوه^(١).

وقد وقع الكلام في سنده من جهة عليّ بن زيد^(٢)، وهو عليّ ابن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جدعان القرشي التيمي أبو الحسن البصري المكفوف، روى له البخاري في (الأدب)، و مسلم مقروناً بثابت البناني، وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، وقال المزي: وقال يعقوب بن شيبة: (ثقة، صالح الحديث)... وقال الترمذي: (صدوق إلا أنه ربما رفع الشيء الذي (يوقفه) غيره)... وقال أبو أحمد بن عدي: (لم أر أحداً من البصريين وغيرهم امتنعوا من الرواية عنه)... وقال أبو سلمة موسى بن إسماعيل: (كان وهيب يضعف على بن زيد يقول: من يكتب عن عليّ بن زيد؟! قال: فذكرت ذلك لحماذ بن سلمة، فقال: عليّ بن زيد كان لا يجالسه إلا الأشراف، قال: وكان يقال: أبو وهيب كان حائكاً)، وفي رواية قال: (قلت لحماذ بن سلمة: زعم وهيب أنّ عليّ بن زيد لا يحفظ الحديث، قال: من أين كان وهيب يقدر على مجالسة عليّ، إنّما كان يجالس علياً وجوه الناس)... وقال

(١) مسند عبد بن حميد، ج ١، ص ١٩١، ح ٥٤٠، ب ١١١ (أبو موسى الأشعري).

(٢) المصدر نفسه، الأحاديث مزيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها.

خالد بن خدّاش، عن حماد بن زيد: (سمعت سعيد الجريري يقول: أصبح فقهاء البصرة عمياناً ثلاثة: قتادة، وعليّ بن زيد، والأشعث الخداني^(١)).

وقال الذهبي: (أحد الحفاظ)^(٢)، وقال في موضع آخر: الإمام أبو الحسن التيمي القرشي البصري الأعمى عالم البصرة.. ولد أعمى، وهو من أوعية العلم^(٣).

وقال الحفاظ ابن حجر العسقلاني عن الساجي: كان من أهل الصدق^(٤).

وذكره العجلي في معرفة الثقات^(٥).

٤. حديث عامر بن عبد الرحمن بن نسطاس

أخرج عبد الرزاق في مصنفه (كتاب الزكاة، باب الخرص) عن ابن جريج، قال: أخبرني عامر بن عبد الرحمن بن نسطاس عن خير، قال: فتحها النبي (صلى الله عليه وسلم) وكانت جمعاء له حرثها ونخلها، ولم يكن للنبي (صلى الله عليه وسلم) وأصحابه رقيق فصالح النبي (صلى الله عليه وسلم) اليهود على

(١) تهذيب الكمال، المزي، ج ٢٠، صص ٤٣٨ - ٤٤٣، رقم ٤٠٧٠.

(٢) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج ٢، ص ٤٠، رقم ٣٩١٦.

(٣) تذكرة الحفاظ، ج ١، صص ١٤٠ و ١٤١، رقم ١٣٣.

(٤) تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج ٧، ص ٢٨٤، رقم ٥٤٥.

(٥) معرفة الثقات، أحمد بن عبد الله بن صالح أبو الحسن العجلي الكوفي، ج ٢،

ص ١٥٤، رقم ١٢٩٨.

أنكم تكفونوا العمل ولكم شطر الثمر على أن أقركم ما بدا لله ورسوله، فذلك حين بعث النبي (صلى الله عليه وسلم) ابن رواحة يخرصها بينهم، فلما خيّرهم أخذت يهود الثمر، فلم يزل خبير بيد اليهود على صلح النبي (صلى الله عليه وسلم) حتى كان عمر فأخرجهم، فقالت اليهود: ألم يصالحنا النبي (صلى الله عليه وسلم) على كذا وكذا؟! قال: بلى، على أن نقرّكم ما بدا لله ولرسوله فهذا حين بدا لي إخراجكم؛ فأخرجهم ثم قسمها بين المسلمين الذين افتتحوها مع النبي (صلى الله عليه وسلم) ولم يعط منها أحداً لم يحضر افتتاحها، قال: فأهلها الآن المسلمون ليس فيها اليهود^(١).

وأخرجه في مصنفه أيضاً بهذا الإسناد في كتاب البيوع، باب ضمن البذر إذا جاءت المشاركة، نحوه^(٢).

إسناده مرسل.

دلالة الروايات

قوله في حديث أبي هريرة: «بدا لله أن يتليهم»، صريح الدلالة على إطلاق لفظ البداء على الله تعالى، وكذا قوله في حديث أبي موسى: «فإذا بدا لله عزّ وجلّ أن يصدع بين خلقه»،

(١) مصنف عبد الرزاق، ج ٤، ص ١٢٤، ح ٧٢٠٧، كتاب الزكاة، باب الخرص.

(٢) المصدر نفسه، ج ٨، ص ١٠٢، ح ١٤٤٨٥، كتاب البيوع، باب ضمن البذر إذا جاءت المشاركة.

وفي حديث عامر بن عبد الرحمن بن نسطاس: «على أن أقركم ما بدا لله ورسوله»، كلّها

كما أنّ قوله في حديث عبد الله بن عمرو: «حتى إذا بدا لله أن تطلع من مغربها»، صريح الدلالة على أن إطلاق لفظ البداء على الله تعالى كان جارياً على السنة الصحابة، وكذا قوله في حديث عامر بن عبد الرحمن بن نسطاس: (بلى، على أن نقركم ما بدا لله ولرسوله).

وعليه: فالقول بأنّ إطلاق لفظ الـ (بداء) على الله تعالى لم يرد إلا في مرويات الشيعة غفلةً منشؤها قلة التدبير في روايات البداء من طرق السنة؛ فإنّها مستفيضة وصریحة الدلالة على إطلاق هذا اللفظ على الباري تعالى سواء على لسان النبي الكريم ﷺ أو الصحابة.

ب) تغیر القضاء غير المحتوم في مرويات السنة

إنّ تغیر القضاء الإلهي غير المحتوم بالصدقة والدعاء وضروب البرّ، قد ورد في أحاديث كثيرة أخرجها محدثو السنة وحفّاظهم، ولا يختصّ ذلك بمرويات علماء الشيعة، وإليك طائفة من روايات السنة في المورد:

١. حديث ابن عباس

أخرج الحاكم في مستدرکه عن أبي العباس محمد بن يعقوب، حدثنا محمد بن إسحاق الصغاني، حدثنا روح بن عبادة، حدثنا

حماد بن سلمة، عن سليمان التيمي، عن عكرمة، عن ابن عباس في قول الله عزَّ وجلَّ ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [الرعد / ٣٩]، قال: من أحد الكتابين، هما كتابان ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ من أحدهما و ثبت و عنده أم الكتاب أي جملة الكتاب^(١).

وقد صحَّح الحاكم إسناده ووافقه الذهبي في التلخيص^(٢).
وأخرج في مستدركه أيضاً عن أبي عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ، حدثنا حامد بن محمود، حدثنا إسحاق بن سليمان الرازي، حدثنا حنظلة، عن طاووس، عن ابن عباس، قال: لا ينفع الحذر من القدر و لكن الله يمحو بالدعاء ما يشاء من القدر^(٣).

وقد صحَّح الحاكم إسناده ووافقه الذهبي في التلخيص^(٤).

٢. حديث ابن عمر

أخرج الطبراني في الأوسط عن يعقوب بن إسحاق، حدثني أبي، حدثنا محمد بن جابر، عن ابن أبي ليلى، عن نافع، عن ابن عمر، قال: سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول:

(١) المستدرک على الصحيحين، ج ٢، ص ٣٨٠، ح ٣٣٣٢، كتاب التفسير، تفسير سورة الرعد.

(٢) المصدر نفسه، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص.

(٣) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٨٠، ح ٣٣٣٣، كتاب التفسير، تفسير سورة الرعد.

(٤) المصدر نفسه، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص.

«يَمُحُوا اللَّهَ مَا يَشَاءُ» إِلَّا الشَّقْوَةَ وَالسَّعَادَةَ وَالْحَيَاةَ وَالْمَوْتَ»^(١).

وقد وقع الكلام في سنده من جهة محمد بن جابر^(٢)، وهو محمد بن جابر بن سيار بن طلق السحيمي الحنفي أبو عبد الله اليمامي، روى له أبو داود بن ماجه، وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في التقريب: محمد بن جابر بن سيار بن طارق الحنفي اليمامي أبو عبد الله، أصله من الكوفة، صدوق، ذهب كتبه فساء حفظه، وخلط كثيراً، وعمي فصار يلقن، ورجحه أبو حاتم على بن هبيعة^(٣).

وقال ابن عدي: وكان إسحاق يفضل محمد بن جابر على جماعة شيوخهم أفضل منه وأوثق، وقد روى عن محمد بن جابر كما ذكرت من الكبار أيوب وابن عون وهشام بن حسان والثوري وشعبة وابن عيينة وغيرهم ممن ذكرتهم، ولولا أنّ محمد بن جابر في ذلك المحل لم يرو عنه هؤلاء الذين هو دونهم، وقد خالف في أحاديث، ومع ما تكلم فيه من تكلم يكتب حديثه^(٤).

(١) المعجم الأوسط، ج ٩، ص ١٧٩، ح ٩٤٧٢، من اسمه يعقوب.

(٢) مجمع الزوائد، ج ٧، ص ٤٣، ح ١١٠٩٤٤، كتاب التفسير، ب ١٤ (سورة الرعد).

(٣) تقريب التهذيب، ابن حجر، ج ١، ص ٤٧١، رقم ٥٧٧٧.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال، عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد أبو أحمد الجرجاني، ج ٦، ص ١٥٣.

وقال ابن التركماني (ت/ ٧٤٥هـ) في (الجواهر النقي): وقال الفلاس: (صدوق)^(١).

وذكره ابن حبان في الثقات^(٢).

٣. حديث جبير بن مطعم

أخرج البخاري في صحيحه عن إبراهيم بن المنذر، قال: حدثني معن، عن مالك، عن ابن شهاب، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): «لي خمسة أسماء: أنا محمد وأحمد، وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي، وأنا العاقب»^(٣).

وأخرجه مسلم في صحيحه عن حرمة بن يحيى، أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، نحوه^(٤).

وأخرجه الترمذي في سننه عن سعيد بن عبد الرحمن المخزومي، حدثنا سفيان، عن الزهري، عن محمد بن جبير بن

(١) الجواهر النقي، علاء الدين بن علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني، ج٢، ص٧٨.

(٢) الثقات، ابن حبان، ج٧، ص٤٠٢، رقم ١٠٦٠٩.

(٣) صحيح البخاري، ج٣، ص١٢٩٩، ح٣٣٣٩، كتاب المناقب، ب١٥ (ما جاء في أسماء رسول الله (صلى الله عليه وسلم). ج٤، ص١٨٥٨، ح٤٦١٤، كتاب التفسير، ب٣٧١ (سورة الصف).

(٤) صحيح مسلم، ج٤، ص١٨٢٨، ح١٢٥٤/٢٣٥٤، كتاب الفضائل، ب٣٤ (ما جاء في أسمائه (صلى الله عليه وسلم).

مطعم، عن أبيه، نحوه^(١).

وقد صحّح الالباني إسناده^(٢).

٤. حديث عبد الله بن مسعود

أخرج عبد الله في زوائده على مسند أبيه أحمد بن حنبل من طريق محمد بن عبيد، حدثنا أبان بن إسحاق، عن الصباح بن محمد، عن مرّة الهمداني، عن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): «إِنَّ اللَّهَ قَسَمَ بَيْنَكُمْ أَخْلَاقَكُمْ كَمَا قَسَمَ بَيْنَكُمْ أَرْزَاقَكُمْ، وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُعْطِي الدُّنْيَا مَنْ يُحِبُّ وَمَنْ لَا يُحِبُّ، وَلَا يُعْطِي الدِّينَ إِلَّا مَنْ أَحَبَّ؛ فَمَنْ أَعْطَاهُ اللَّهُ الدِّينَ فَقَدْ أَحَبَّهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَسْلَمُ عَبْدٌ حَتَّى يَسْلَمَ قَلْبُهُ وَلِسَانُهُ، وَلَا يُؤْمِنُ حَتَّى يَأْمَنَ جَارَهُ بِوَأْتِقِهِ»، قالوا: وما بوأتيقه يا نبي الله؟ قال: «عَشْمُهُ وَظَلْمُهُ، وَلَا يَكْسِبُ عَبْدٌ مَالًا مِنْ حَرَامٍ فَيَنْفِقَ مِنْهُ فَيُبَارِكَ لَهُ فِيهِ، وَلَا يَتَصَدَّقَ بِهِ فَيَقْبَلَ مِنْهُ، وَلَا يَتْرِكُ خَلْفَ ظَهْرِهِ إِلَّا كَانَ زَادَهُ إِلَى النَّارِ، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَمْحُو السَّيِّئَ بِالسَّيِّئِ وَلَكِنْ يَمْحُو السَّيِّئَ بِالْحَسَنِ، إِنَّ الْخَبِيثَ لَا يَمْحُو الْخَبِيثَ»^(٣).

وأخرجه البزار في مسنده عن عبدة بن عبد الله، قال: حدثنا

(١) سنن الترمذي، ج ٥، ص ١٣٥، ح ٢٨٤٠، كتاب الأدب، ب ٦٧ (ما جاء في أسماء النبي (صلى الله عليه وسلم)).

(٢) المصدر نفسه، الاحاديث مذيبة باحكام الألباني عليها.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج ١، ص ٣٨٧، ح ٣٦٧٢، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن مسعود.

محمد بن عبيد، قال: حدثنا أبان بن إسحاق، عن الصباح بن محمد، عن مرّة، عن عبد الله بن مسعود، نحوه^(١).
رواه الهيثمي في زوائده عن أحمد وتعقبه بقوله: رواه أحمد،
ورجاله وثقوا، وفي بعضهم خلاف^(٢). ومقتضى القاعدة عندهم
أن يكون إسناده حسن.

٥. حديث أبي الدرداء

أخرج الطبراني في الأوسط عن مطلب بن شعيب، حدثنا
عبد الله بن صالح، حدثني الليث، حدثني زيادة بن محمد
الأنصاري، حدثنا محمد بن كعب القرظي، عن فضالة بن عبيد،
عن أبي الدرداء، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم):
«ينزل الله تبارك وتعالى في آخر ثلاث ساعات تبقى من الليل فينظر
في الساعة الأولى منهنّ في الكتاب الذي لا ينظر فيه أحدٌ غيره
فيمحو ما يشاء ويثبت، ثمّ ينظر في الساعة الثانية في جنّة عدنٍ وهي
مسكنه الذي يسكن ولا يكون معه فيها إلا الأنبياء والشهداء
والصديقون، وفيها ما لم يره أحد ولا يخطر على قلب بشر، ثم يهبط
في آخر ساعة من الليل فيقول: ألا مستغفر يستغفرني فأعفر له، ألا

(١) مسند البزار، ج ٥، ص ٣٩٢، ح ٢٠٢٦، مسند عبد الله بن مسعود، مرة
الهمداني عن عبد الله بن مسعود.

(٢) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج ١٠، ص ٢٢٨، ح ١٧٦٩٧، كتاب الزهد، ب ١
(جامع في المواظ).

سائل يسألني فأعطيه، ألا داع يدعوني فأستجيب له؟! حتى يطلع الفجر، فذلك قوله: ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ فيشهده الله وملائكته^(١).

وقد وقع الكلام في سنده من جهة زيادة بن محمد الأنصاري^(٢)، لكن لم يقدر فيه أحد من جهة صدقة وإنما غاية ما قيل فيه أنه منكر الحديث.

وحديث نزول الله تعالى إلى السماء الدنيا من الأحاديث الصحيحة عندهم، وقد أخرجه حفاظهم ومحدثوهم بطرق صحيحة كثيرة وألفاظ متعدّدة، فقد أخرج مسلم في صحيحه عن قتيبة بن سعيد، حدثنا يعقوب (وهو ابن عبدالرحمن القاري)، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، قال: «ينزل الله إلى السماء الدنيا كل ليلة حين يمضي ثلث الليل الأول، فيقول: (أنا الملك أنا الملك، من ذا الذي يدعوني فأستجيب له، من ذا الذي يسألني فأعطيه، من ذا الذي يستغفري فأغفر له؟!»، فلا يزال كذلك حتى يضيء الفجر»^(٣)، ولا مجال لتتبع طرقه هنا.

(١) المعجم الأوسط، ج ٨، ص ٢٧٩، ح ٨٦٣٥، من اسمه مطلب.

(٢) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج ١٠، ص ٢٣٧، ح ١٧٢٥١، كتاب الأدعية، ب ٢٥ (أوقات الإجابة).

(٣) صحيح مسلم، ج ١، ص ٥٢١، ح ٧٥٨ / ١٦٩، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، ب ٢٤ (الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه).

٦. حديث المغيرة بن شعبة

أخرج الطبراني في الكبير والأوسط عن بشر بن موسى
ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة، قالوا: حدثنا فروة بن أبي المغراء،
حدثنا القاسم بن مالك المزني، عن عبد الرحمن بن اسحاق، عن
النعمان بن سعد، قال: سمعت المغيرة بن شعبة، قال: قال رسول
الله (صلى الله عليه وسلم): «يُخرج قوم من النار فيدخلون الجنة،
فيستؤمن الجنيمون في الجنة، فيدعون الله أن يحول عنهم ذلك الاسم،
فيمحو الله عنهم، فاذا خرجوا من النار نبتوا كما ينبت الريش»^(١).

وقد وقع الكلام في سنده من جهة عبد الرحمن بن
إسحاق^(٢)، وقد ذكره العجلي في الثقات، وقال: (جائز
الحديث)^(٣).

دلالة الروايات

قوله في حديث ابن عباس من طريق عكرمة: «هما كتابان
﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ من أحدهما ويثبت وعنده أم الكتاب أي

(١) المعجم الأوسط، ج ٥، ص ٣٤٦، ح ٥٥٠٧، من اسمه محمد. المعجم الكبير،
ج ٢٠، ص ٤٢٥، ح ١٠٢٧، الباء، ب ٩٧ (بلال بن رباح مؤذن رسول الله
صلى الله عليه وسلم) شهد بدمراً يكفى أبا عبد الله.

(٢) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج ١٠، ص ٦٨٩، ح ١٨٥٣١، كتاب البعث، ب ٢١
(أبواب الشفاعة)، ب ٢ (منه في الشفاعة).

(٣) معرفة الثقات، أحمد بن عبد الله بن صالح أبو الحسن العجلي الكوفي، ج ٢،

جملة الكتاب».

وقوله فيه أيضاً من طريق طاووس: «لا ينفع الحذر من القدر ولكن الله يمحو بالدعاء ما يشاء من القدر».

وقوله في حديث ابن عمر: «يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ» إلا الشقوة والسعادة والحياة والموت».

وقوله في حديث جبير بن مطعم: «وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر».

وقوله في حديث عبد الله بن مسعود: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لا يمحو السيِّءَ بالسيِّءِ ولكن يمحو السيِّءَ بالحسن، إِنَّ الخبيث لا يمحو الخبيث».

وقوله في حديث أبي الدرداء: «فينظر في الساعة الأولى منهنّ في الكتاب الذي لا ينظر فيه أحد غيره فيمحو ما يشاء ويثبت».

وقوله في حديث المغيرة بن شعبة: «فيمحو الله عنهم». كلّها صريحة الدلالة على أنّ القضاء الإلهي ينقسم إلى قسمين، هما:

أ - القضاء المحتوم، ويكون فيه التقدير الإلهي مبرماً، وقضاؤه سبحانه قضاءً قطعياً لا يُردّ ولا يبدّل ولا يتغيّر.

ب - القضاء غير المحتوم، ويكون فيه التقدير الإلهي غير مبرم، وقضاؤه سبحانه قضاءً غير قطعي، قابل للردّ والتبدّل والتغيّر.

ومنه يتضح أنّ المقصود من البداء في تلك الروايات السنينة التي أطلقت هذا اللفظ على الله تعالى هو الإظهار أو مدلول قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد/ ٣٩]. وعليه: فتصور اختصاص الشيعة بالقول بوقوع التغيير والتبدل في القضاء الإلهي غير المحتوم، بالدعاء والصدقة وما شاكل من صالح الأعمال، وهم منشؤه الأساسي قلّة التدبر في مرويات السنة في المورد.

ومن هنا تصيح حقيقة النزاع حول البداء لفظيًّا، وإلّا فالنصوص الروائية من الفريقين تؤكد وجود ضربين من الأجل، كما هي مستفيضة في الكشف عن تأثير العمل في تغيير المصير، قال الشيخ المفيد في (أوائل المقالات) عندما وصل إلى البداء: وليس بيني وبين كافة المسلمين في هذا الباب خلاف، وإنّما خالف من خالفهم في اللفظ دون ما سواه^(١).

وقال السيد الطباطبائي: والذي أحسب أنّ النزاع في ثبوت البداء كما يظهر من أحاديث أئمة أهل البيت (عليهم السلام) ونفيه كما يظهر من غيرهم، نزاع لفظي... ومن الدليل على كون النزاع لفظياً استدلالهم على نفي البداء عنه تعالى بأنّه يستلزم التغيير في علمه، مع أنّه لازم البداء بالمعنى الذي يفسّر به البداء

(١) أوائل المقالات في المذاهب المختارات، محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي (الشيخ المفيد)، صص ٩٢ و ٩٣.

فيينا، لا البداء بالمعنى الذي يفسّره به الأخبار فيه تعالى^(١). ومع ذلك كلّ لم يسلم الشيعة من الغائلة والتُّهم التي تكال لهم دون تمحيصٍ وعلمٍ منذ الصدر الأوّل حتّى الآن، من دون أن يكلّف المشنّعون أنفسهم عناء الفهم والإصغاء إلى الدليل.

ولا غرابة أن يقتفي الخلف آثار السلف مادام الأمر يتعلّق بالشيعة، ذلك أنّ (كلّ شيء تطوّر إلّا الكتابة عن الشيعة، ولكلّ بداية نهاية إلّا الافتراء على الشيعة، ولكلّ حكم مصدره ودليله إلّا الأحكام على الشيعة)^(٢)، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم.

ج) عدم وقوع البداء في العلم الذاتي وجلّ مراتب العلم الفعلي للبارئ تعالى

إنّ البداء لا يقع في العلم الذاتي لله تعالى، لأنّه عين الذات الإلهية، وإنّما يحصل البداء في مرتبة من مراتب العلم الفعلي، وهي لوح المحو والإثبات بحسب الاصطلاح القرآني، وأمّا مرتبة الكتاب المبين واللوح المحفوظ فلا يقع فيها البداء البتة؛

(١) الميزان في تفسير القرآن، ج ١١، صص ٣٨١ و ٣٨٢.

(٢) مقدّمة محمد جواد مغنبة على كتاب (عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى) للسيد

مرتضى العسكري، ج ١، ص ١١.

لعدم احتمال الزيادة والنقيصة فيه، بل هو أم الكتاب، وقد دلت على ذلك الروايات السننية المستفيضة الآنفة^(١).

(د) اطلاق لفظ الـ (بداء) على البارئ تعالى من باب

المشاكلة

إنّ اطلاق لفظ البداء على البارئ تعالى هو من باب المشاكلة، وهو باب واسع في كلام العرب، فإنّه سبحانه في مجالات خاصة يعبّر عن فعل نفسه بما يعبّر به الناس عن فعل أنفسهم، وما ذلك إلا لأجل المشاكلة الظاهرية، وقد صرح بها القرآن الكريم في مواضع عديدة، قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ [النساء / ١٤٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [آل عمران / ٥٤]، وقال تعالى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [الأنفال / ٣٠]، وقال تعالى: ﴿وَقِيلَ الْيَوْمَ نَنْسَاكُمْ كَمَا نَسَيْتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾ [الجنّة / ٣٤]، وقال تعالى: ﴿قَالِيَوْمَ نَنْسَاهُمْ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا﴾ [الأعراف / ٥١].

فلا شكّ في أنّه سبحانه لا يندع ولا يمكر ولا ينسى، لأنّ هذه الصفات هي من صفات الإنسان الضعيف، ولكنّه سبحانه

(١) انظر: موسوعة العلامة السيد كمال الحيدري (زيد عزه)، ج ١، فصل ٤، ص ٣٣٣.

وصف أفعاله بما وصف به أفعال الإنسان من باب المشاكلة، وذلك كناية عن إبطال خداعهم ومكرهم وحرمانهم من مغفرته سبحانه، وبالتالي عن جنته ونعيمها.

وعلى ضوء ذلك فلا غرو في أن نعبر عن فعله بما نعبر عن أفعالنا إذا كان التعبير مقروناً بالقرينة الدالة على المراد، فإذا ظهر الشيء بعد الخفاء، وبما أنه بداء بالنسبة إلينا، فيمكن أن نصف فعله سبحانه به أيضاً وفقاً للمشاكلة، وإلا فهو - في الحقيقة - بداء من الله للناس، ولكنّه يتوسّع كما يتوسّع في غيره من الألفاظ، ويقال بدا لله تمثيلاً مع ما في حسابان الناس وأذهانهم وقياس أمره سبحانه بأمرهم، ولا مانع في ذلك بحسب قواعد اللغة إذا كانت هناك قرينة على المجاز والمشاكلة.

نتائج البحث

١ - المثبت للبداء إننا أثبتته في القضاء غير المحتوم، والنافي للبداء إننا نفاه عن القضاء المحتوم، وكلاهما صحيح:

أما القضاء المحتوم فلا يختلف ولا يتخلف، ولا يرد ولا يبدل ولا يتغير، والقول بوقوع البداء فيه يستلزم حدوث التغير والتبدل في علم الله سبحانه وتعالى، مما يؤدي إلى نسبة الجهل إليه تعالى.

وأما القضاء غير المحتوم فقابل للتغير بواسطة صالح

الاعمال كالصدقة وما شاكل ذلك، وتوقف على ذلك توجيه قبول العبد إيمان تغيير مصيره بواسطة التوبة والدعاء ونحوها من الأعمال الأخرى.

٢ - ليس في المسلمين من يلتزم بالمعنى اللغوي للبداء إذا كان يعني العلم بعد الجهل، لأنّ هذا ممّا يجزم العقل والنقل ببطلانه، وفي الحديث الشريف: «إنّ الله لم يبدُ له من جهل».

٣ - يترتب موضوع البداء على مبحث العلم، وهو نتيجة طبيعية له، فلا يقع البداء في العلم الذاتي لله تعالى، ولا في المرتبة المعبر عنها بالكتاب المين واللوح المحفوظ من مراتب العلم الفعلي، وإنّما يقتصر وقوعه على المرتبة المعبر عنها بلوح المحو والإثبات من مراتب علمه الفعلي في إطار ما هو موجود في أم الكتاب وبما لا يشدّ عن نطاق السنن المكنونة التي لا تحمل التحويل والتبديل.

٤ - تقوم نظرية التفسير على أساس وجود قضائين أو تقديرين؛ ثابت ومعلّق، والمعلّق هو الذي تؤثر في تغييره الأعمال كما أشار إليه القرآن وفصلته السنّة بأحاديث مستفيضة من الفريقين.

٥ - إنّ المشهور من اختصاص الشيعة بالقول بالبداء لا أساس له، إذ إنّ الفريق الآخر يؤمن بمحتواه العملي، والنزاع بين الفريقين إنّما هو لفظي، كما نبّه عليه الشيخ المفيد وتبعه على

ذلك الآخرون.

٦ - يقوم البداء بمعناه الصحيح على فلسفة ناهضة ترتبط بجوانب متعدّدة من حياة الإنسان ووجوده وعمله وعلاقته بما حوله، فما دام البداء في جوهره يتحرّك في نطاق تأثير العمل الإنساني على مصير الإنسان فإنّ فيه ما يشعره بأنّ له تأثيراً على مصيره وطول عمره ونوع علاقته مع الطبيعة، كما أنّ للبداء أثراً تربوياً يتمثّل في حثّ الإنسان على التوسّل والدعاء والصدقات وضروب البرّ والطاعات، حيث يباشر ذلك كلّه بإشراقة أمل بالتغيير.

٧ - هناك منحىّ في العقيدة والفكر يذهب إلى تضيق القدرة الإلهية المطلقة، والبداء بمعناه الصحيح يضرب أركان هذا الفكر ويقوّض بنيانه من القواعد، فهو مظهر من مظاهر القدرة الإلهية المطلقة، ومن يؤمن به إنّما يؤمن بالله ويدين له بهذه القدرة المطلقة.

المصادر

١. الإتيقان في علوم القرآن، جلال الدين السياسي، تحقيق سعيد المنذوب، نشر دار الفكر، ط١- ١٤١٦هـ.
٢. أحكام القرآن، أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ١٤٠٥هـ، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي.
٣. اختيار معرفة الرجال المعروف برجال الكشي، أبو جعفر محمد ابن الحسن الطوسي المشهور بشيخ الطائفة، تحقيق: تصحيح وتعليق: مير داماد الأسترابادي، السيد مهدي الرجائي، سنة الطبع: ١٤٠٤هـ، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث
٤. الاستبصار، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: تحقيق وتعليق: السيد حسن الموسوي الخرسان، الطبعة: الرابعة، سنة الطبع: ١٣٦٣ ش، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران
٥. الاعتقادات في دين الإمامية، أبو جعفر محمد علي بن الحسين بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق، تحقيق: عصام عبد السيد، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤١٤هـ، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت.

٦. أعيان الشيعة، السيد محسن الأمين، تحقيق حسن الأمين، نشر دار التعارف - بيروت.
٧. الإقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، سنة الطبع: ١٤٠٠هـ، الناشر: منشورات مكتبة جامع جهلستون - طهران.
٨. التبيان في تفسير القرآن، تحقيق: تحقيق وتصحيح: أحمد حبيب قصير العاملي، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: رمضان المبارك ١٤٠٩هـ، المطبعة: مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، الناشر: مكتب الإعلام الإسلامي.
٩. شرح أصول الكافي، المولى محمد صالح المازندراني، ضبط وتصحيح: السيد علي عاشور، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٢١هـ، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت/ مع الكتاب: تعليقات الميرزا أبي الحسن الشعرائي.
١٠. أوائل المقالات، محمد بن محمد بن نعمان ابن المعلم أبي عبد الله العكبري البغدادي المعروف بالشيخ المفيد، تحقيق: الشيخ إبراهيم الأنصاري، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤١٤هـ، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.
١١. رسائل المرتضى، علم الهدى علي بن الحسين الموسوي البغدادي المعروف بالشريف المرتضى، تحقيق وتقديم: السيد أحمد الحسيني، إعداد: السيد مهدي الرجائي، سنة الطبع: ١٤٠٥هـ، الناشر: دار القرآن الكريم - قم.

١٢. إيثار الحق على الخلق في ردّ الخلافات الى المذهب الحقّ من أصول التوحيد، محمد بن إبراهيم بن عليّ بن المرتضى بن الفضل الحسيني القاسمي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.
١٣. إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، الناشر: دار السلام، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م، تحقيق: وهي سليمان غاوجي الألباني.
١٤. بحار الأنوار، محمد باقر المجلسي (المعروف بالعلامة المجلسي)، الطبعة: الثانية المصحّحة، سنة الطبع: ١٤٠٣هـ، الناشر: مؤسسة الوفاء - بيروت.
١٥. بصائر الدرجات، محمد بن الحسن الصفار، تحقيق: تصحيح وتعليق وتقديم: الحاج ميرزا حسن كوجه باغي، سنة الطبع: ١٤٠٤هـ، الناشر: منشورات الأعلمي - طهران.
١٦. البيان في تفسير القرآن، السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، الطبعة: الرابعة، سنة الطبع: ١٣٩٥هـ، الناشر: دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت.
١٧. تاج العروس، مرتضى الحسيني، دراسة وتحقيق عليّ شميري، نشر دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٩٩٤م / ١٤١٤هـ
١٨. التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، سليمان بن خلف بن سعد أبو الوليد الباجي، الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ، تحقيق: د. أبو لبابة حسين.

١٩. تفسير العياشي، محمد بن مسعود العياشي، تحقق هاشم الرسولي الخلاقي، نشر المكتبة الإسلامية - طهران.
٢٠. تفسير القمّي، علي بن إبراهيم القمّي، تصحيح السيد طيب الجزائري، نشر مؤسسة دار الكتاب - قم ط٣ - ١٤٠٤هـ.
٢١. تقريب التهذيب، أحمد بن عليّ بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار الرشيد - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ، تحقيق: محمد عوامة.
٢٢. تلخيص (مقباس الهداية)، تلخيص وتحقيق: علي أكبر الغفاري، نشر: صدوق، الطبعة: الأولى، ١٣٦٩ش - قم.
٢٣. تهذيب الأحكام، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: تحقيق وتعليق: السيد حسن الموسوي الخرساني، الطبعة: الثالثة، سنة الطبع: ١٣٦٤ش، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.
٢٤. تهذيب التهذيب، أحمد بن عليّ بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.
٢٥. تهذيب الكمال، يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ، تحقيق: د. بشار عواد معروف
٢٦. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهرري، دار الكتاب - بيروت، ١٩٦٧م.
٢٧. التوحيد، أبو جعفر محمد عليّ بن الحسين بن بابويه القمّي، تحقيق وتصحيح وتعليق: السيد هاشم الحسيني الطهراني، الناشر: منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم.

٢٨. الثقات، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الأولى، ١٣٩٥هـ، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد.

٢٩. الجامع الصحيح المختصر (صحيح البخاري)، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، الناشر: دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٧هـ، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة - جامعة دمشق.

٣٠. الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، الأحاديث مزيلة بأحكام الألباني عليها.

٣١. الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١هـ.

٣٢. الحدائق الناضرة، يوسف بن أحمد بن إبراهيم البحراني المعروف بالحقق البحراني، نشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين - قم المقدسة - إيران، بدون تاريخ.

٣٣. خلاصة الأقوال، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي المعروف بالعلامة الحلبي، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: عيد الغدير ١٤١٧هـ، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

٣٤. الدرّ المنثور، جلال الدين السيوطي، نشر دار المعرفة - بيروت.
٣٥. رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري الواسطي البغدادي، تحقيق: السيد محمد رضا الجلاي، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٢٢هـ، الناشر: دار الحديث.
٣٦. رجال ابن داوود، ابن داوود الحلبي، تحقيق: تحقيق وتقديم: السيد محمد صادق آل بحر العلوم.
٣٧. رجال الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: جواد القيومي الإصفهاني، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: رمضان المبارك ١٤١٥هـ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.
٣٨. رجال النجاشي، النجاشي، الطبعة: الخامسة، سنة الطبع: ١٤١٦هـ.
٣٩. رسالتان في البداء، السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، الشيخ محمد جواد البلاغي، إعداد: السيد محمد علي الحكيم، بدون تاريخ ونشر.
٤٠. سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، الناشر: دار الفكر - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مع تعليق محمد فؤاد عبد الباقي، والأحاديث مزيلة بأحكام الألباني عليها.
٤١. سنن أبي داوود، سليمان بن الأشعث أبو داوود السجستاني الأزدي، الناشر: دار الفكر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مع تعليقات كمال يوسف الحوت، والأحاديث مزيلة بأحكام الألباني عليها.

- ٤٢ . صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الأحاديث مزيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها.
- ٤٣ . صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مع تعليق محمد فؤاد عبد الباقي.
- ٤٤ . صلاة المسافر، محمد حسين الاصفهاني المعروف بالحقق الاصفهاني، تحقيق: لجنة التحقيق، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٠٩هـ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.
- ٤٥ . علل الشرائع، أبو جعفر محمد علي بن الحسين بن بابويه القمي، تحقيق: تقديم: السيد محمد صادق بحر العلوم، سنة الطبع: ١٣٨٥هـ، الناشر: منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها - النجف.
- ٤٦ . عيون أخبار الرضا عليه السلام، أبو جعفر محمد علي بن الحسين بن بابويه القمي، تحقيق: تصحيح وتعليق وتقديم: الشيخ حسين الأعلمي، سنة الطبع: ١٤٠٤هـ، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت.
- ٤٧ . الغنية في أصول الدين، أبو سعيد عبدالرحمن بن محمد، الناشر: مؤسسة الخدمات والأبحاث الثقافية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر.

٤٨. الغيبة، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: الشيخ عباد الله الطهراني، الشيخ علي أحمد ناصح، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: شعبان ١٤١١هـ، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم.
٤٩. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ، تحقيق: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي.
٥٠. الفصل في الملل والأهواء والنحل، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الطاهري، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة.
٥١. الفهرست، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: شعبان المعظم ١٤١٧هـ، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.
٥٢. القواعد الفقهية، الشيخ ناصر مكارم الشيرازي، الطبعة: الثالثة، سنة الطبع: ١٤١١هـ، الناشر: مدرسة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام - قم.
٥٣. الكافي، أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي المعروف بالشيخ الكليني، تحقيق و تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، الطبعة: الخامسة، سنة الطبع: ١٣٦٣ ش، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.
٥٤. كتاب الصلاة، الشيخ عبد الكريم الحائري، سنة الطبع: ١٣٦٢ ش، الناشر: مركز انتشارات مكتب الإعلام الإسلامي - قم.

٥٥. كمال الدين وتمام النعمة، أبو جعفر محمد عليّ بن الحسين بن بابويه القميّ، تحقيق وتعليق: علي أكبر الغفاري، سنة الطبع: ١٤٠٥هـ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.
٥٦. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٥٧. لسان الميزان، أحمد بن عليّ بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٦هـ، تحقيق: دائرة المعارف النظامية - الهند.
٥٨. المجتبى من السنن، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، الأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها.
٥٩. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين عليّ أبي بكر الهيثمي، الناشر: دار الفكر، بيروت - ١٤١٢هـ.
٦٠. المحاسن، أحمد بن محمد بن خالد البرقي، تحقيق: تصحيح وتعليق: السيد جلال الدين الحسيني (المحدث)، سنة الطبع: ١٣٧٠هـ، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.
٦١. المستدرک علی الصحیحین، محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، مع تعليقات الذهبي في التلخيص.

٦٢. مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ، تحقيق: حسين سليم أسد، الأحاديث مزيلة بأحكام حسين سليم أسد عليها.
٦٣. مسند أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة، الأحاديث مزيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها.
٦٤. المصباح المنير، الفيومي، نشر دار الهجرة - قم، طبعة ١٤٠٥ هـ.
٦٥. المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، الناشر: دار الحرمين - القاهرة، ١٤١٥ هـ، تحقيق: طارق بن عوض الله ابن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني.
٦٦. المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - الموصل، الطبعة: الثانية، ١٤٠٤ هـ، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي
٦٧. معجم رجال الحديث، السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، الطبعة: الخامسة، سنة الطبع: ١٤٠١ هـ.
٦٨. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، نشر مكتب الإعلام الإسلامي - طبعة عام ١٤٠٤ هـ.
٦٩. معرفة الثقات، أحمد بن عبد الله بن صالح أبو الحسن العجلي الكوفي، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي.

٧٠. مفردات غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، نشر دفتر نشر الكتاب، ط٢- ١٤٠٤هـ.
٧١. من لا يحضره الفقيه، أبو جعفر محمد علي بن الحسين بن بابويه القمي، تحقيق: تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، الطبعة: الثانية، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.
٧٢. المنتخب من مسند عبد بن حميد، عبد بن حميد بن نصر أبو محمد، الناشر: مكتبة السنة - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، محمود محمد خليل الصعدي.
٧٣. منهاج السنة، أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، نشر مؤسسة قرطبة، ط١- ١٤٠٦ هـ.
٧٤. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج المشهور بشرح النووي على مسلم، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.
٧٥. موسوعة العلامة السيد كمال الحيدري، المجلد الأول، التوحيد (بحوث تحليلية في مراتبه ومعطياته)، تقرير: جواد علي كسار، الطبعة: السادسة، ١٤٢٨هـ، الناشر: دار فراق - إيران.
٧٦. الميزان في تفسير القرآن، محمد حسين الطباطبائي، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.
٧٧. الناسخ والمنسوخ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحاس، الناشر: مكتبة الفلاح - الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، تحقيق: د. محمد عبد السلام محمد.

٧٨. نقد الرجال، السيد مصطفى بن الحسين الحسيني التفرشي،
تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث - قم،
الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

الفهرس

- كلمة المعهد ٥
- أهمية البحث وضرورته ٩
- فوائد البحث وآثاره ١٠
- البداء في اللغة ١٢
- البداء في أقوال علماء الإمامية ١٤
- حاصل أقوال علماء الإمامية في البداء ١٩
- البداء في مرويات الإمامية ٢٠
- الف) إثبات البداء (بمعناه الصحيح) ٢٠
١. رواية زرارة ٢٠
٢. رواية هشام بن سالم ٣١
٣. رواية الريان بن الصلت ٣٥

- ٤١ رواية أبي هاشم الجعفري
- ٤٥ رواية الحميد بن نصر
- ٤٨ رواية مالك الجهني
- ٥٠ رواية مرازم بن حكيم
- ٥٢ رواية مقرن
- ٥٣ رواية المفضل بن عمر
- ٥٥ رواية محمد بن عيسى
- ٥٥ دلالة الروايات
- ٥٦ التحليل الفلسفي للبداء
- ٥٨ (ب) معنى البداء
- ٥٨ رواية عبد الله بن سنان
- ٦١ رواية الفضيل بن يسار
- ٦٩ رواية سباعة
- ٧٠ رواية عليّ بن جعفر
- ٧١ رواية معلى بن محمد
- ٧٤ رواية سليمان المروزي
- ٧٦ رواية أحمد بن محمد بن أبي نصر
- ٨١ رواية أبي بصير
- ٩٣ رواية حمران بن أعين
- ١٠١ رواية هشام بن سالم

- ١١٠٣..... ١١. حفص بن البخري
- ١٠٥..... ١٢. رواية مالك الجهني
- ١١٠..... ١٣. رواية إسحاق بن عمار
- ١١٢..... ١٤. رواية محمد بن صالح الأرمي
- ١١٥..... ١٥. رواية زرارة
- ١١٥..... ١٦. رواية محمد بن مسلم
- ١١٧..... ١٧. رواية الريان بن الصلت
- ١١٨..... دلالة الروايات
- ١١٩..... أولاً: موقع البدء من القضاء الإلهي
- ١١٩..... - القضاء المحتوم
- ١١٩..... - القضاء غير المحتوم
- ١٢١..... وقوع البدء في القضاء غير المحتوم
- ١٢١..... موقف القرآن من القضاءين
- ١٢٣..... ثانياً: موقع البدء من العلم الإلهي
- ١٢٥..... (ج) نفي البدء (بمعناه الباطل)
- ١٢٥..... ١. رواية عبد الله بن سنان
- ١٢٥..... ٢. رواية عمرو بن عثمان الجهني
- ١٢٦..... ٣. رواية منصور بن حازم
- ١٢٨..... ٤. رواية أبي بصير
- ١٢٩..... ٥. رواية ساعدة

- دلالة الروايات ١٣٠
- الشبهة: القول بالبداء يستلزم نسبة الجهل إلى الله تعالى ١٣٢
- الردّ على الشبهة ١٣٢
- الف) اطلاق لفظ الـ (بداء) على البارئ تعالى في مرويات السنة ١٣٤
١. حديث أبي هريرة ١٣٤
٢. حديث عبد الله بن عمرو ١٣٦
٣. حديث أبي موسى الأشعري ١٣٨
٤. حديث عامر بن عبد الرحمن بن نسطاس ١٤٠
- دلالة الروايات ١٤١
- ب) تعيّر القضاء غير المحتوم في مرويات السنة ١٤٢
١. حديث ابن عباس ١٤٢
٢. حديث ابن عمر ١٤٣
٣. حديث جبير بن مطعم ١٤٥
٤. حديث عبد الله بن مسعود ١٤٦
٥. حديث أبي الدرداء ١٤٧
٦. حديث المغيرة بن شعبة ١٤٩
- دلالة الروايات ١٤٩
- ج) عدم وقوع البداء في العلم الذاتي وجلّ مراتب العلم الفعلي للبارئ
تعالى ١٥٢
- د) اطلاق لفظ الـ (بداء) على البارئ تعالى من باب المشاكلة ١٥٣

الفهرس ١٧٣

نتائج البحث..... ١٥٤

المصادر..... ١٥٧